TD/B/40(2)/24(Vol.II)

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال الجزء الثاني من دورته الأربعين

المعقود في قصر الأمم، جنيف، في الفترة
من ١٨ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤

المجلد الثاني

موجز أعمال المجلس

الأمم المتحدة

TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/40(2)/24(Vol.II)
24 June 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال الجزء الثاني من دورته الأربعين

المعقود في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ١٨ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤

المجلد الثاني

موجز أعمال المجلس

تصدير

يتضمن هذا المجلد (المجلد الثاني) من تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني من دورته الأربعين موجزا للبيانات التي أدلي بها خلال الدورة.

وترد جميع المسائل الأخرى المتعلقة بالجزء الثاني من الدورة الأربعين للمجلس في المجلد الأول من التقرير المعنون، التقرير المقدم الى الجمعية العامة للأمم المتحدة*. وتشمل هذه المسائل الاجراءات التي اتخذها المجلس، والبيانات المتعلقة بالموقف إزاء تلك الاجراءات، والمسائل الاجرائية والمؤسسية، ومرفقات متنوعة.

---

* انظر TD/B/40(2)/24 (Vol.I).

المحتويات

الفصل		الفقرات
	مقدمة	١ - ٣٧
الأول	السياسات التجارية والتكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي: زيادة مشاركة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في التجارة الدولية في السلع والخدمات: بعض المشاكل والفرص (البند ٢ من جدول الأعمال)	٣٨ - ٨٢
الثاني	التطورات والقضايا ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية في جولة أوروغواي (البند ٣ من جدول الأعمال)	٨٣ - ١٩٢
الثالث	التنمية المستدامة: ما لاستيعاب التكاليف الخارجية داخليا من أثر على التنمية المستدامة (البند ٤ من جدول الأعمال) . . .	١٩٣ - ٢١٣
الرابع	استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات (البند ٥ من جدول الأعمال)	٢١٤ - ٢٧٤
الخامس	مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: تشجيع الاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا (البند ٦ من جدول الأعمال)	٢٧٥ - ٣٣٨
السادس	استعراض وتقييم برامج العمل (في منتصف المدة) (البند ٧ من جدول الأعمال)	٣٣٩ - ٣٤٠
السابع	مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية (البند ٨ من جدول الأعمال)	
	(أ) تقرير الفريق الاستشاري المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات عن دورته السادسة والعشرين	٣٤١ - ٣٥٦

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات
الثامن	ترتيبات الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء الأونكتاد (البند ١٠ من جدول الأعمال)	٣٥٧
التاسع	مسائل أخرى (البند ١٢ من جدول الأعمال)	
	اختصاصات الفريق العامل المخصص لتقصي قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال الى نزع السلاح	٣٥٨ - ٣٧٨

مقدمـة

١ - كرر الرئيس في بيانه الافتتاحي الاعراب عن المشاعر التي كان قد أفصح عنها في الدورة التنفيذية الخامسة (السابقة للدورة) لمجلس التجارة والتنمية في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، بخصوص الاشادة بالسيد ك.ك.س. دادزي الذي انتهت ولايته كأمين عام للأونكتاد في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤.

٢ - وأضاف أن الدورة الحالية للمجلس تنعقد في ضوء خلفية قوامها أحداث تاريخية ودولية كبيرة. فالتوقيع على الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي في مراكش بالمغرب في ١٥ نيسان أبريل ١٩٩٤ إنما يُظهر عزم المجتمع الدولي على الحفاظ على نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح، وهو ما يمثل أهمية رئيسية لجميع البلدان. وقد أدت نتائج جولة أوروغواي إلى تحقيق تحول جوهري في نظام التجارة المتعدد الأطراف، كما أن قبول الوثيقة الختامية معناه أن جميع الأعضاء يضطلعون الآن بمجموعة أكثر تماثلا من الحقوق والالتزامات لمواجهة التحديات والفرص التي يطرحها القرن الحادي والعشرون. وقد أسفرت الجولة عن إيجاد نظام يقوم على القواعد لتنظيم التجارة الدولية في السلع والخدمات، وعن دمج مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية من الآن فصاعدا في نطاق النظام التجاري، وأعادت تأكيد فعالية النزعة المتعددة الأطراف.

٣ - ومضى قائلا إن الاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية والتزام كرتاخينا الصادر عن مؤتمر الأونكتاد الثامن يعينان بوضوح حدود مهام هاتين المنظمتين. فمهام الأونكتاد تتناول تحليل السياسات، واجراء المداولات الحكومية الدولية، وبناء توافقات الآراء، والمفاوضات. وإن لدى الأونكتاد الكفاءة والقدرة اللازمتان لتقديم نُهج ووجهات نظر بناءة، ولتوليد الدوافع السياسية في مجالات التجارة والتنمية، لكي تنظر فيها مؤسسات مثل منظمة التجارة العالمية الجديدة التي عُهد إليها بسلطات تعاقدية قوامها صنع القرارات ووضع القواعد. وأضاف أن جولة أوروغواي قد ركزت على التوصل إلى ضوابط تنظيمية تفصيلية عملية في مجالات أصبحت مصادر كبيرة للتوتر في العلاقات التجارية، التقليدية منها والجديدة. بيد أن القضايا الجديدة تثير توترات جديدة سيتعين التصدي لها في المستقبل القريب. ويُلم على نحو عام بأن الأونكتاد قد قدم إسهاما هاما في عملية مفاوضات جولة أوروغواي، وذلك عن طريق كل من تحليله للقضايا ومساعدته التقنية المقدمة إلى البلدان النامية. وأوضح أنه يمكن للأونكتاد أن يقدم إسهاما بناءً آخر في تحديد جدول أعمال ما بعد جولة أوروغواي عن طريق قدرته التحليلية، وقيامه ببناء توافقات الآراء، وبرامج مساعدته التقنية. وسيكون ذلك تعبيرا واضحا عن التكامل بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد، الأمر الذي من شأنه أن يساعد البلدان النامية على الاشتراك بصورة نشطة وفعالة في النظام التجاري الدولي في السنوات القادمة.

٤ - واستطرد قائلا إنه بالإضافة إلى بند جدول الأعمال المتعلق بجولة أوروغواي (البند ٣)، توجد عدة بنود أخرى في غاية الأهمية الآنية مدرجة في جدول أعمال المجلس. فالتجارة مع الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية قد مثلت في الماضي قطاعا هاما من التجارة الدولية لكثير من البلدان، وكثيرا ما كان يكمّلها تعاون هام في المجالات الصناعية والاستثمارية والتكنولوجية والمالية. وقد تأثر معظم هذه العلاقات التقليدية تأثرا شديدا بعملية التحول التي تمر بها البلدان الشريكة الرئيسية التي تمر بمرحلة انتقالية. ويمكن للمجلس، في إطار استعراضه وتقييمه لعملية التحول، أن يحدد الفرص الجديدة الناشئة أمام التعاون التجاري والصناعي والتكنولوجي بما يحقق المصلحة المتبادلة للبلدان النامية وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية. وأوضح

أن المجلس سينظر أيضا في موضوع التنمية المستدامة وما لاستيعاب التكاليف الخارجية داخليا من آثار على التنمية المستدامة، وذلك في إطار ولايته في مجال متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وهذا الموضوع هو الآن في مرحلة حاسمة من البحث والمناقشة، وتمثل مناقشته بالنسبة إلى الأونكتاد فرصة وتحديا في آن.

٥ - وأشار إلى أن اللجنة الخاصة للدورة ستقوم، بالاضافة إلى إجراء الاستعراض السنوي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، بتناول العملية التحضيرية لاستعراض منتصف المدة الشامل (أيلول/سبتمبر ١٩٩٥) الذي طُلب اجراؤه في قرار الجمعية العامة ١٧١/٤٨ المؤرخ في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وقال إن الأعمال التحضيرية الدقيقة والوافية لهذا الحدث الهام تتطلب مشاركة رفيعة المستوى وفعالة، من جانب أقل البلدان نموا وكذلك من جانب شركائها في التنمية في الاجتماعات التحضيرية وفي استعراض منتصف المدة الشامل نفسه. وإن نجاح برنامج العمل، شأنه في ذلك شأن أي استراتيجية أو سياسة انمائية، يعتمد على فعالية تنفيذه ومتابعته. وينبغي أن تؤدي عملية الاستعراض السنوي واستعراض منتصف المدة الشامل إلى تمكين المجتمع الدولي من تقييم التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية ومن الاتفاق على سياسات وتدابير جديدة لضمان تنفيذ برنامج العمل تنفيذا مناسبا من حيث التوقيت وفعالا أثناء الفترة المتبقية من العقد.

٦ - وأشار إلى أهداف برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات، فلاحظ أنه على الرغم من التغيرات البالغة الأهمية التي حدثت في المواقف المتعلقة بالسياسات وفي البرامج الشاملة التي اعتمدتها البلدان الافريقية للتصدي لمشاكل النمو والاستقرار، فإن افريقيا ما زالت هي أفقر المناطق النامية. وكل من الحكومات الافريقية أنفسها والمجتمع الدولي، الذي أيد النُّهج الجديدة المتبعة من جانب افريقيا بشأن الادارة الاقتصادية، قد أشارا إلى عزمهما على تكثيف جهودهما الرامية إلى ايجاد حلول عملية وواقعية وسليمة للمشاكل المروِّعة التي تواجهها المنطقة. وقد فُعل ذلك على مستوى الجمعية العامة نفسها، وفي الأونكتاد الثامن وفي مجلس التجارة والتنمية. وهكذا، فإن نظر المجلس في هذا البند من بنود جدول الأعمال يمثل جهدا آخر في بحث الأونكتاد المستمر عن حل لمشاكل المنطقة واسهامه في هذا الحل.

٧ - واسترسل قائلا إن الهياكل وأساليب العمل التي وُضعت للأونكتاد وتقررت في كرتاخينا هي قيد التطبيق منذ سنتين حتى الآن، وهو وقت تحقق خلاله تقدم كبير في كل مجال ويُنتظر أن تؤدي الخبرة المكتسبة إلى تمكين المجلس في دورته المستأنفة في أيار/مايو ١٩٩٤ من استخلاص بعض الدروس المفيدة في سياق استعراض منتصف المدة الشامل. والخبرة المكتسبة حتى الآن تشير بوضوح إلى أن الاصلاحات التي اعتمدها الأونكتاد الثامن قد تُرجمت على نحو طيب إلى طريقة أكثر فعالية لأداء العمل في الأونكتاد. وأوضح أن العملية الجديدة قد جعلت من الممكن اختتام المداولات على وجه السرعة، مع قضاء مزيد من الوقت في التفكير والتفاعل الحكوميين الدوليين بشأن المسائل الجوهرية. وتمثلت إحدى المبادرات الناجحة في المشاركة المنتظمة والنشطة من جانب مسؤولين رفيعي المستوى من العواصم وممثلين لمنظمات دولية وخبراء مدعوين في المناقشات غير الرسمية المتعلقة بجميع القضايا الموضوعية المُتناولة. وهذه الإسهامات قد كملتها عروض قطرية قُدمت عن الخبرات الوطنية مقرونة بالسياسات في كثير من مجالات المواضيع التي نوقشت طبقا للجديد الوارد في التزام كرتاخينا على تبادل هذه الخبرات. ونتيجة لذلك، تعزز بقدر

كبير محتوى هذه المناقشات تقنيا ومن حيث السياسات، كما أن النهج الواقعي والقائم على عدم المواجهة الذي ميز جميع الاجتماعات قد يسر البحث عن مجالات للتلاقي.

٨ - وأضاف أن التدابير المعتمدة لزيادة كفاءة الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأونكتاد قد رفعت من مستوى قدرة هذه المؤسسة على اغتنام الفرص الجديدة المتاحة لدعم التعاون الدولي من أجل التنمية وكذلك، بوجه خاص، على تعزيز توافق الآراء الدولي بشأن المبادئ والاستراتيجيات الخاصة بالاجراءات المتعلقة بالسياسات على الصعيدين الوطني والدولي من أجل دعم الآفاق الانمائية للدول الأعضاء. وأوضح أن التغييرات التي حدثت في الأونكتاد تمثل أيضا استجابة هامة لاصلاح القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. ومازال الأونكتاد، بعد مرور ٣٠ عاما من وجوده، يشكل عنصرا نابضا بالحياة في منظومة الأمم المتحدة، لديه هدف واضح ومتطور يؤديه في ميدان التجارة والتنمية.

٩ - وقال الموظف المسؤول عن الأونكتاد إن التوقيع على الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي في مراكش هو معلم من المعالم التاريخية ستكون له انعكاسات هامة على أعمال الأونكتاد. ذلك أن الوثيقة الختامية تتضمن المنطلقات التي تبدأ منها عملية تحول جذري لنظام التجارة المتعدد الأطراف. وأوضح أن بعض البلدان النامية، بقبولها ضوابط صارمة متعددة الأطراف ودرجة من تآكل المعاملة التفضيلية والأكثر رعاية، قد تواجه تقلصا كبيرا فيما هو مفتوح أمامها من الخيارات والأدوات المتعلقة بالسياسات، وأن أقل البلدان نموا على وجه الخصوص قد تتضرر من ذلك تضررا شديدا بصورة خاصة. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يتفق على ألا يصبح أي بلد في نهاية الأمر في وضع أسوأ نتيجة لاتفاقات جولة أوروغواي، وأنه ينبغي الأخذ ببرامج ملموسة لمساعدة آحاد البلدان على تحييد الآثار المعاكسة القصيرة الأجل وجني فوائد مطردة من النظام التجاري الذي يعقب جولة أوروغواي. ولا بد من تقديم الدعم من المجتمع الدولي - ولا سيما التعاون التقني من جانب الأونكتاد، وهو التعاون المجرب جيدا - بغية مساعدة البلدان النامية على أن تتقن فهم النسيج المعقد للآليات والأدوات الجديدة المجسدة في الوثيقة الختامية. وأعمال الأونكتاد المتعلقة بتحقيق الكفاءة في التجارة وثيقة الصلة أيضا بهذه المسألة.

١٠ - وقال إن أدوار ومهام منظمة التجارة الدولية والأونكتاد هي محددة المعالم بالفعل تحديدا واضحا، كما ذكر الرئيس. وينبغي ضمان تكامل المهام التي يتعين أن تضطلع بها المنظمتان بالنظر إلى أنه توجد حاجة مُثبتة إلى أن يكمل الأونكتاد دور الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات)/منظمة التجارة الدولية في عملياتهما التفاوضية واطارهما القانوني. فالأونكتاد يتيح محفلا عالميا داخل الأمم المتحدة تشترك في إطاره جميع البلدان في مناقشة السياسات وبناء توافق الآراء بشأن القضايا الانمائية والمترابطة في مجالات التجارة والسلع الأساسية والتمويل والاستثمار والخدمات والتكنولوجيا. وقد بدأت هذه العملية بالفعل في مجالات التجارة والبيئة، وكذلك بشأن جدول أعمال القرن ٢١، حيث يتميز موضع تركيز الأونكتاد، بوصفه فرقة العمل لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها، تميزا بالغا عن موضع التركيز المتفق عليه لأعمال منظمة التجارة الدولية بشأن هذه القضية. ويمكن للأونكتاد أيضا أن يسهم اسهاما متميزا بشأن العلاقة بين القواعد القائمة للتجارة الدولية وسياسات المنافسة الوطنية، حيث تتسم الخبرة والمعرفة الفنية اللتان تراكمتا لديه بشأن الممارسات التجارية التقييدية بأنها بالغة القيمة. وأضاف أن للأونكتاد المهمة الأخرى المتمثلة في المساعدة على تعزيز قطاع التجارة الخارجية للدول الأعضاء فيه، وأن دعم مركز التجارة الدولية للأونكتاد/الغات هو بمثابة حلقة أخرى من حلقات الوصل بين الأونكتاد ومنظمة التجارة الدولية.

١١ - وتناول المناقشات التي دارت حتى الآن في الفريق العامل غير الرسمي المعني باستعراض نصف المدة، فلاحظ أن الأونكتاد قد نجح في أن يدمج في أعماله مواطن التركيز الجديدة في أعقاب مؤتمر كرتاخينا، ولا سيما فيما يتم من تشديد على البعد الوطني والحاجة إلى إصلاح للسياسة الاقتصادية الوطنية في البلدان النامية. وترى بلدان كثيرة أن الوقت قد حان للتقدم شوطا أبعد في "السلسلة المتعاقبة الدينامية والتقدمية" المطالب بها في التزام كرتاخينا في اتجاه بناء التوافق في الآراء وايجاد مداولات أكثر توجها نحو السياسة العامة والاجراءات العملية بما يفضي، حيثما أمكن، إلى الاتفاق على التزامات قابلة للتنفيذ.

١٢ - وأردف قائلا إن الخبرة المكتسبة فيما يتعلق بالآلية المتمثلة في الأفرقة العاملة هي خبرة ايجابية إلى أبعد حد، ولكن الجوانب التالية تستلزم الانتباه: المشاكل المتعلقة بالمشاركة الكاملة والمنصفة من جانب أقل البلدان نموا؛ والعدد الكبير من الأفرقة العاملة المقامة بعد مؤتمر كرتاخينا وولاياتها الطموحة باستمرار؛ والحاجة إلى تجنب الازدواجية، داخل الأونكتاد وإزاء المنظمات الأخرى، مع افساح مجال ما للتكاملية المنتجة. وبناء على ذلك، يُرى بصورة عامة أنه ينبغي انهاء الأفرقة العاملة الخمسة الحالية على أن تخلفها ثلاثة أخرى. بيد أن هذه الثلاثة ينبغي أن تكون لها ولايات مركزة تركيزا حادا وأن تُحدد لها أهداف أكثر واقعية وقابلية للتحقيق. وثمة حاجة أيضا إلى عدد اجتماعات أقل وإلى جداول أعمال يمكن بقدر أكبر تناولها وإلى وثائق أقل. وفيما يتعلق بالمواضيع التي يتعين أن تتناولها الأفرقة الجديدة - بالاضافة إلى الفريق المعني بالتكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح - فإنه قد طُرحت عدة امكانيات، بما في ذلك التجارة والبيئة، والتجارة كقضية عامة، ومؤسسات الأعمال، والتكنولوجيا المتصلة بالتجارة، والتكامل والتعاون الاقليمي. بيد أنه بالنظر إلى حالة الموارد التي تتسم بضائقة متزايدة لدى أمانة الأونكتاد، فإنه يكون من الضروري وضع أولويات وبرامج عمل تكون متفقة مع القدرة على العمل والموارد المتوفرتين لدى الأمانة.

١٣ - وعلق على البنود الأخرى المدرجة في جدول أعمال المجلس، فقال إنه ينبغي توجيه الانتباه في إطار البند ٢ إلى طرق التغلب على الصعوبات التي تنشأ في مجال التجارة المتبادلة والعلاقات الصناعية فيما بين الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ولا سيما فيما بين البلدان الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة. وبالمثل، فإن التعاون التجاري والصناعي بين البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان النامية قد عانى خلال العملية الانتقالية. ومن الضروري تعزيز أدوات السياسة العامة الوطنية والترتيبات التعاونية بغية تمكين البلدان من استغلال الفرص الجديدة التي ستنشأ عندما تستأنف الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية عملية النمو. ذلك أن المشاركة الكاملة والمنصفة من جانب البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في النظام التجاري لما بعد جولة أوروغواي هو شرط أساسي لنجاح عملية الانتقال المشار إليها. ويمكن للتعاون الدولي أن يقدم إسهاما كبيرا في هذا الصدد.

١٤ - وفيما يتعلق بما لاستيعاب التكاليف البيئية داخليا من أثر على التنمية المستدامة (البند ٤)، حدد بصورة عامة الاتجاه الرئيسي لتقرير الأمانة بشأن هذا الموضوع (TD/B/40(2)/6) وأشار إلى أن البلدان النامية يمكن أن تفقد القدرة على المنافسة باستيعابها داخليا التكاليف البيئية في أسعار منتجاتها. ولذلك، فإن الحاجة إلى التعاون الدولي هي حاجة كبيرة في هذا الصدد.

١٥ - وفيما يتعلق باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات، ذكر أن الاجتماعات غير الرسمية للجنة الخاصة للدورة سيحضرها عدد من الوزراء من أقل

البلدان نموا وكذلك خبراء من هذه البلدان ومن بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقال إنه يثق في أن المجلس سيتفق، في معرض صياغة العملية التحضيرية لاستعراض منتصف المدة الشامل، على توصية تُقدَّم إلى الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة بشأن المسألتين التوأم المتمثلتين في الأعمال التحضيرية لاستعراض منتصف المدة الشامل وضمان المشاركة المنصفة من جانب أقل البلدان نموا.

١٦ - وفيما يخص البند ٦ من جدول الأعمال المتعلق بمساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات، ذكر أن عددا من التدابير سيكون ضروريا بالنظر إلى التدهور الاقتصادي المستمر والحروب الأهلية في هذه القارة. وهذه التدابير تشمل الحاجة إلى دعم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى افريقيا وحفز تعبئة الموارد الداخلية. كذلك توجد حاجة إلى تدعيم وعي افريقيا بالعوامل التي ما زالت تعرقل الاستثمارات وإلى اقتراح طرق للتخفيف بصورة فعالة من هذه القيود، وكذلك إلى رفع مستوى الوعي لدى أوساط قطاع الأعمال بالفرص الاستثمارية التي توجد مع ذلك في افريقيا.

١٧ - وأخيرا وفيما يتصل بقيام المجلس، من وجهة نظر السياسة العامة، باستعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد، أوضح أن السيدة "مارغاريت آنستي" والسيد " ليلانادا دا سيلفا" (TD/B/40(2)/14) قد قدما توصيات عملية من أجل تعزيز أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد ودمجها في جميع المجالات ذات الصلة من أعمال الأونكتاد، على النحو المتفق عليه في التزام كرتاخينا. بيد أن هذه الأهداف، كما لاحظ الخبراء الاستشاريون، لا يمكن بلوغها باتخاذ اجراءات داخل الأمانة وحدها. فالدول الأعضاء أنفسها، المتقدمة منها والنامية على السواء، لها دور رئيسي تؤديه في تقديم كل من الدعم السياسي والمزيد من المساهمات المالية الخارجة عن الميزانية.

١٨ - وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين (شيلي) أنه بتوقيع الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي في مراكش والاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية، أصبح الأونكتاد محفلا أنسب له خبرة متميزة من ٣٠ سنة في تحليل السياسات العامة والحوار والمفاوضات يأخذ في الاعتبار المصالح الخاصة للبلدان النامية بشأن التجارة والتنمية. والواقع أن الأونكتاد ما زال يمارس دورا محوريا في جهود البلدان النامية لرفع مستوياتها المعيشية. فما زالت البلدان النامية تواجه زيادة سريعة في عدد السكان وتدنيا في دخول الصادرات، وزيادة في الدين الخارجي وخدمة الدين، واعتماداً متنامياً على الواردات من الأغذية، ناهيكم عن الكوارث الطبيعية الكثيرة التي تحل بتلك البلدان. إن نجاح إصلاحات السياسة العامة للبلدان النامية وجهودها لتحسين أدائها التجاري تتوقف بشكل حرج على توافر دعم دولي كاف، يشمل تكثيف التعاون من جانب البلدان المتقدمة من أجل تعزيز نقل التكنولوجيا والاستثمار الخارجي، وخاصة لصالح أقل البلدان نموا. وفي هذا السياق لاحظ أن إعادة الهيكلة الأولية لأنماط التجارة الخارجية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال أدت أساسا إلى زيادة سريعة في التجارة مع البلدان المتقدمة، شارك فيها عدد قليل جدا فقط من البلدان النامية. وأكد أن الموارد المالية المكرسة من البلدان المتقدمة لصالح التنمية الاقتصادية للاقتصادات التي بمرحلة انتقال ينبغي أن تكون إضافية وألا تضر بالتدفق العادي للموارد على البلدان النامية.

١٩ - ومنذ استكمال جولة أوروغواي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، عكفت البلدان النامية على حساب مكاسبها وخسائرها. فالبعض حقق مكاسب أكثر من غيره، لكن بعض أشد البلدان فقرا لم يحقق أي مكسب

بالمرة. لقد سبق للبلدان النامية أن دفعت ثمن قبول الشروط الجديدة دون الحصول مقابل ذلك على شروط مرضية للوصول إلى الأسواق. ويظل التساؤل بشأن مدى ما تمثله الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي من نصر حقيقي للتنمية، بغض النظر عن تأكيدها على كفاءة التعددية. إن التقلص الكبير في خيارات وأدوات السياسة العامة المتاحة للبلدان النامية يشكل تحديات جديدة لمقرري سياساتها. وكان قد طُلب إلى المجلس تحليل وتقييم نتيجة جولة أوروغواي، وخاصة في المجالات التي تمثل أهمية ومصلحة للبلدان النامية، وأثرها على النظام التجاري الدولي. وينبغي للمجلس أيضا أن يدرس المشاكل والفرص التي تواجه البلدان النامية في توسيع مشاركتها في التجارة الدولية في السلع والخدمات في التسعينات وما بعدها. وإلى جانب هذا التحليل النظمي الشامل، ينبغي للأونكتاد أيضا أن يوفّر الدعم للبلدان النامية في تنفيذ نتائج جولة أوروغواي. وفي التحليل وبناء توافق في الرأي فيما يتعلق بسياسة المنافسة، والقضايا الجديدة مثل الخدمات، والتجارة والبيئة، والتكنولوجيا والاستثمار.

٢٠ - وفيما يتعلق بمسائل حماية البيئة والتنمية المستدامة، تقر مجموعة الـ ٧٧ والصين بأن هذه المسائل تمثل مسؤوليات جماعية. ومع ذلك فإن المساعدة المطلوبة بموجب جدول أعمال القرن ٢١ ليست واردة. وحين يعيش الملايين في فقر طاحن ويفتقرون إلى أساسيات الحياة الكريمة، فإن سياسات التنمية يجب أن تكون لها الأسبقية على البيئة. إن البلدان النامية تعترف بأن هذا لا بد وأن يخلق مشاكل أطول أجلا، لكن ليس لديها ببساطة ما يكفي لتخصيص موارد الاستثمار النادرة لمشاكل البيئة بدلا من المشاكل الإنمائية. وما لم تشاطر، وإلى أن تشاطر حكومات وصناعات الشمال والمنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة التي تلح في المطالبة باتخاذ إجراء يتعلق ببرنامجها البيئي، البلدان النامية في شراكة حقيقية، فإن التحرك سيكون ضئيلا أو منعدما بشأن تدويل تكاليف البيئة. إن الأمانة محقة في اقتراح بدء عملية الشراكة هذه بمبادرة مزدوجة تعنى بتسعير الموارد في سياق السلع الأساسية وبتمويل البيئة. وأعرب عن اعتقاده بأن اللجنة الدائمة للسلع الأساسية يمكنها أن تبدأ بشكل مفيد المناقشات المتعلقة بمسائل تسعير الموارد المتفق عليها دوليا في دورتها الثالثة. وفضلا عن ذلك فإن مسألة تمويل البيئة من الأهمية والشمول بحيث ينبغي مناقشتها على مستوى المجلس، ولذا فإنه يؤيد اقتراح الأمانة بأن يكون ذلك هو موضوع التنمية المستدامة لدورة المجلس التي تعقد في ربيع عام ١٩٩٥.

٢١ - وأعرب عن القلق العميق الذي تشعر به مجموعة الـ ٧٧ والصين للتراجع في الأداء الاقتصادي والاجتماعي لأقل البلدان نموا في الأعوام الأخيرة، وخاصة أقل البلدان نموا في افريقيا، وقال إن الاستعراض الشامل لمنتصف المدة في عام ١٩٩٥ سيتيح فرصة أمام أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية لاتخاذ تدابير جديدة من أجل النهوض بتنفيذ برنامج العمل خلال بقية التسعينات. ونتيجة للزيادة في عدد أقل البلدان نموا بوجه خاص منذ اعتماد برنامج العمل، فقد حث شركاء أقل البلدان نموا من البلدان المتقدمة على اجراء زيادات كبيرة في مستوى الموارد المالية الخارجية التي تم الالتزام بها بموجب برنامج العمل، والغاء كل الدين الرسمي الثنائي واتخاذ تدابير لاجراء خفض كبير في عبء مجموع الدين وخدمة الدين لأقل البلدان نموا بالنسبة للدين المتعدد الأطراف. وفيما يتعلق أيضا ببرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات، أعرب عن أمله في أن يتمكن المجلس من صياغة اقتراحات عملية لاتخاذ اجراءات تنشط الاستثمار ونقل التكنولوجيا إلى افريقيا وقلب الاتجاه الحالي للتدني في النشاط الاقتصادي في هذا الاقليم. إن البلدان الأفريقية تحتاج إلى المساعدة في سعيها إلى حشد أكثر كفاءة للموارد المحلية والخارجية، وفي تعزيز تدفق الموارد الخارجية في مشاريع صناعية محددة، وإنشاء جهاز جديد لتنشيط الاستثمار، وتدريب

مواطنيها على تقنيات تنشيط الاستثمار وتأمين خدمات الخبراء الاستشاريين. ولذا ينبغي لأمانة الأونكتاد أن تواصل استكشاف الوسائل التي تجعل البلدان الأفريقية أكثر وعيا بالعوامل التي ما زالت تؤدي إلى إحجام الاستثمار الأجنبي في افريقيا. كما ينبغي بذل الجهود لنشر المعلومات بشأن فرص الاستثمار في افريقيا.

٢٢ - وقال في ختام كلمته إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تؤكد بقوة من جديد اقتناعها بالحاجة الحيوية إلى زيادة تدعيم الأونكتاد. فالأونكتاد منظمة لا غنى عنها لضمان الأخذ بمواقف جديدة ونُهج جديدة لقضايا التجارة والتنمية الدولية. لقد أدت المفاوضات الاقتصادية المتعددة الأطراف داخل الأونكتاد إلى مبادرات هامة وأفضت ليس فقط إلى اعتماد مبادئ عامة بل واعتماد أدوات محددة للتعاون الاقتصادي الدولي، فضلا عن اعتماد قواعد للسلوك واتفاقيات وبرامج. لقد وفّر الأونكتاد المحفل الذي رفع فيه كثير من المفكرين والاقتصاديين البارزين أفكارا ومفاهيم جديدة ومنطقية، وقدّم بالتالي إسهاما موضوعيا في حوارات معاصرة هامة. وما زالت مجموعة الـ ٧٧ والصين تلتزم تماما بدور الأونكتاد الذي لا غنى عنه وستظل تؤيد كل الجهود الرامية إلى تدعيم هذه المنظمة.

٢٣ - وقال المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي (اليونان) إن دورة المجلس الحالية تعقد في إطار وضع اقتصادي عالمي صعب يشهد هبوطا في شتى الأرقام القياسية للنمو. غير أن هناك بعض المؤشرات الأخيرة التي تشير إلى توقعات حدوث تحول تصاعدي في أجزاء من العالم الصناعي، وأعرب عن أمله في أن تكون هذه العلامة بشيرا بنمو عالٍ ومستدام في أنحاء العالم. إن الحالة في البلدان النامية ككل كانت أفضل بشكل ملموس، بحدوث نمو نسبته ٤,٥ في المائة، بل شهدت بعض البلدان النامية نموا أعلى من ذلك. ومع ذلك، وكما ورد في تقرير الأونكتاد الأخير بشأن أقل البلدان نموا، كان أداء أقل البلدان نموا دون المتوسط، وسجلت أقل البلدان نموا في افريقيا هبوطا بلغ ١,٢ في المائة. وتدنت أسعار الخامات الزراعية بنحو ٦ في المائة تقريبا في ١٩٩٣ في أقل البلدان نموا، بعد هبوط نسبته ٢ في المائة في ١٩٩٢.

٢٤ - إن الانتعاش المتوقع في الاتحاد الأوروبي ينتظر أن تدعمه أساسا خصائص اقتصادات السوق المتمثلة في زيادة تخفيف القيود المالية وتحقيق الاستقرار الذاتي. وتم النجاح في الإبقاء على انخفاض متوسطات التضخم. وكان للانتكاس الحاد أثر عميق على سوق العمل في الاتحاد الأوروبي، وتفيد الوقعات الآن بأن معدل البطالة سيصل إلى ذروة تاريخية تبلغ نحو ١١,٥ في المائة في ١٩٩٥. ورغم أن توقعات البطالة هي الأسوأ في تاريخ الدول الأعضاء الاثنتي عشرة، فإن الاتحاد الأوروبي سيبذل جهدا لضمان ألا يؤثر ذلك تأثيرا سلبيا على علاقاته الاقتصادية الخارجية، وخاصة مع البلدان النامية.

٢٥ - وأشار إلى توقيع الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي في مراكش، فقال إن النتيجة الناجحة ينبغي أن تعزز توقعات الانتعاش والنمو الاقتصاديين في أنحاء العالم. وما زال يتعين الآن معرفة كيفية تنفيذ الاتفاقات على أفضل وجه.

٢٦ - وانتقل إلى الحالة العامة للأونكتاد، فقال إن العناصر الإيجابية التي أدخلت في الأونكتاد الثامن جعلت المنظمة أكثر حيوية واستجابة. وبالرغم من هذه التغيرات، ما زال الأونكتاد يحتاج إلى بعض الجهد دعما لفعاليته. وفي سياق الممارسة الجارية لاستعراض منتصف المدة، يرى الاتحاد الأوروبي أن برامج العمل ينبغي

أن تعكس بشكل كاف الوقت المتاح. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار أهمية ترشيد موارد الأونكتاد. وثمة حاجة إلى وضع أولويات واضحة. كما أن الشفافية بشأن استخدام الموارد لها أهمية حيوية.

٢٧ - إن نقل وظائف جديدة للأونكتاد، وخاصة في مجال الشركات عبر الوطنية والعلم والتكنولوجيا، ينطوي على مسؤوليات جديدة لأمانة الأونكتاد. ولصالح دمج الهيئتين الجديدتين بنجاح، فإنه يأمل في اتخاذ خطوات مبكرة لترشيد وضعهما القانوني والمؤسسي. وفي غضون أسبوعين ستعقد الدورة الثانية عشرة للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في جنيف وستكون اختبارا هاما لمدى تكيفها بيسر للإصلاحات والممارسات الشاملة للأونكتاد.

٢٨ - كما أن الاصلاحات المتفق عليها في كرتاخينا تشمل أساليب جديدة أكثر كفاءة تعكس استنتاجات مداولات المجلس. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بشدة النهج الجديد الذي يهدف إلى إضفاء طابع أقل رسمية على نتيجة مداولات المجلس. وينبغي إنعام النظر بدقة من أجل تقرير الشكل الأنسب في كل حالة محددة. وأضاف أنه ينبغي للدورات التنفيذية أن تمارس دورا فعالا في العمل التحضيري للمجلس وأن يعهد إليها ببحث القضايا المحددة التي عولجت في الدورات العادية.

٢٩ - وانتقل إلى بنود محددة على جدول أعمال المجلس، فقال إن مسألة التكيف الهيكلي في إطار البند ٢ تحظى بأقصى قدر من اهتمام الاتحاد الأوروبي. وأشاد بالخطوات الشجاعة التي اتخذتها البلدان النامية في التعهد بإصلاح اقتصاداتها. وفي معالجة المشاكل الخطيرة التي تقلق أقل البلدان نموا وخاصة في افريقيا، اعتبر أن حشد الموارد المحلية هو أهم مصدر بعينه لتوليد التمويل للتنمية. ومع ذلك فإن المساعدة الخارجية ستظل تضطلع بدور رئيسي. وسيظل الاتحاد الأوروبي يوفّر مساعدة إنمائية رسمية كبيرة، مع التركيز خاصة على مساعدة أشد البلدان فقرا. إن الفقر، والسياسة السكانية، والبيئة والتعليم والصحة ودور المرأة ورفاهة الطفل تستحق اهتماما خاصا. وسيدعم الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة تلك البلدان التي تبذل جهودا صادقة لمساعدة نفسها من خلال سياسات اقتصادية سليمة وإدارة جيدة. كما سيواصل الاتحاد الأوروربي الضغط من أجل إجراء تحسينات في ترتيبات دين أشد البلدان فقرا وأعلاها مديونية ممن تتبع برامج للإصلاح الاقتصادي. إن حل مشاكل القارة الأفريقية يتطلب إجراء في عدد من الميادين تشمل تدعيم التعاون الإقليمي والتكامل الإقليمي. ولا خلاف على الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى البلدان الأفريقية. إن مشاكل كل من أقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية، وإن لم تكن متطابقة، إلا أنها تحتاج إلى اهتمام خاص من المجتمع الدولي. إن القضايا المتعلقة بهاتين المجموعتين من البلدان ينبغي دمجها بشكل أكمل في عمل الأونكتاد ضمانا للنظر المستمر في حالتهما الخاصة.

٣٠ - كما أن التنمية المستدامة هي من أهم المواضيع على جدول أعمال السياسة العامة للتسعينات. إن اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة المنشأة حديثا ستجتمع للمرة الثانية في أيار/مايو، ومن الأساسي ضمان إعداد دقيق لأساس مداولات اللجنة. إن المسألة التي اختيرت للمناقشة في دورة المجلس هذه، وهي أثر تدويل التكاليف الخارجية على التنمية المستدامة، لها أهمية فائقة، ويشيد الاتحاد الأوروبي بالأمانة لمعالجتها هذا الموضوع الصعب والمعقد.

٣١ - وفيما يتعلق بالبند ١١(و) قال إن الاتحاد الأوروبي سيعرض اقتراحا للاتحاد من أجل ترفيع حقوق تمثيل الجماعة الأوروبية في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات ليماثل حقوق المشاركين دون تصويت. وأعرب عن أمله في إمكانية اتخاذ قرار إيجابي بشأن هذه المسألة في الدورة الحالية. وأضاف أن حقوق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لا تتأثر بهذا الاقتراح.

٣٢ - وأشار إلى الوثائق التي أعدت لدورة المجلس، فأعرب عن قلقه إزاء التأخير في توزيع وثائق معينة. وقال إن الوثائق يجب أن تكون متاحة في الوقت المناسب وبجميع اللغات، مما يسمح للوفود بأن تستعد لمناقشة المسائل على جدول الأعمال، وخاصة في العواصم. وربما تود الأمانة أن تبلغ الأعضاء ليس فقط بأسباب التأخير الجسيم، بل أيضا بنوايا الأمانة فيما يتعلق بتحسين هذا الوضع. ومن المعترف به تماما أن من الأسباب الأساسية لذلك هو اكتظاظ الجدول الزمني للاجتماعات باجتماعات كثيرة جدا، وإن كانت هناك أسباب أخرى أيضا.

٣٣ - وقال في ختام كلمته إن الاتحاد الأوروبي ما زال يؤيد تأييدا كاملا المسار الإيجابي الذي حدد للأونكتاد بعد مؤتمر كرتاخينا وأنه يلتزم تماما "بروح كرتاخينا". ودعا إلى ضرورة متابعة عملية الإصلاح التي بدأت في كرتاخينا. إن الهدف هو التغلب على الفروق والفجوات التي ما زالت تقسم سكان العالم. إن التعاون من أجل التنمية يشكل تحديا رئيسيا للبشرية في انتقالها إلى القرن الواحد والعشرين. إن التحديات المقبلة متعددة ومعقدة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي السعي إلى شراكة إيجابية مع العالم النامي.

٣٤ - وقالت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية أنه ظهر منذ مؤتمر ريو توافق متزايد في الرأي بأن أكبر تحد للقرن القادم هو حل معادلة التنمية المستدامة التي تشكل التجارة والبيئة عنصرا أساسيا فيها.

٣٥ - ولمواجهة هذا التحدي، يجب على المجتمع الدولي أن يحدد القوى المفضية إلى عصر العولمة، ومن بينها:

- التكافل الاقتصادي. وقد تمت عولمة العمالة ورأس المال والانتاج والأسواق؛

- ثورة المعلومات التي جعلت الناس في كل أنحاء العالم أكثر وعيا وطلبا وقدرة على العمل بشكل مستقل عن الهياكل الحاكمة؛

- لم تكن الأموال والأفكار هي وحدها التي اجتاحت الحدود السياسية، بل حدث ذلك أيضا بالنسبة للاجئين والمهاجرين والتلوث والمخدرات والأسلحة والأمراض. ونتيجة لذلك فإن مصطلحات مثل الصالح الوطني والأمن الوطني بدأت تفتقد إلى الوضوح. وأصبحت الحكومات الوطنية من جانبها أقل قدرة على ارضاء التوقعات الشعبية؛

- وفي الوقت نفسه بدأ يتحرك على المسرح العالمي المزيد والمزيد من العناصر الفاعلة غير الحكومية، وتشمل الشركات المتعددة الجنسية، ومنظمات البيئة وحقوق الإنسان، والكارتلات الاجرامية والأقليات الإثنية والأفراد من ذوي النفوذ الواسع بين الجمهور.

إن هذه القوى وغيرها هي جوهر عصر ما بعد الحرب الباردة، الحقبة العالمية، وقد بدأت تغير من النظام الدولي بشكل تجاوز كل ما فكر فيه رجال الدولة وإدارتها في نظام الدولة القديم. وتغيرت جذريا المؤسسات التي شهدت استقرارا طويلا؛ بعضها - بما فيه الأمم المتحدة - يحتاج إلى لياقة جديدة؛ والبعض الآخر يجري إعادة تعريفه؛ والبعض الثالث يتلاشى من النظر. ومن الواضح أنه تم اتخاذ خطوة رئيسية في مراكش تجاه بناء مؤسسة للقرن الواحد والعشرين من شأنها أن تشكل العالم. ومن حسن الحظ أن الاجراء الذي اتخاذ في كرتاخينا منذ عامين من أجل تطوير الأونكتاد جعل الأونكتاد في وضع يسمح له بممارسة دور رئيسي في الشراكة النابضة بالحياة والمنتجة التي أقيمت من أجل إعادة توجيه وتطوير كل من جدول أعمال الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية الجديدة. وفي خلال العامين اللذين مرا منذ كرتاخينا، ساهمت جميع البلدان الأعضاء في خلق موقف جديد في الأونكتاد. وفي إعادة خلق مؤسسة بدأت تكتسب بسرعة صيتاً في إجراء تحليل ممتاز ونقاش متعمق للقضايا التي تعزز من تحقيق فهم أكبر. وينبغي إنعام النظر في تدعيم القدرة التحليلية للأونكتاد. إن ضم مركز الشركات عبر الوطنية إلى الأونكتاد من شأنه أن يزيد من تلك القدرة في مجالات معينة.

٣٦ - لقد أنجزت الأفرقة العاملة المخصصة بعض العمل المحمود والخلاق، لكن المشتركين مالوا إلى أن يرهقوا أنفسهم والموارد المتاحة بالمطالب. ولذا فإن ثمة حاجة إلى انضباط وتركيز أكبر، وسيتم معالجة هذا الجانب في ممارسة استعراض نصف المدة. وأعربت عن أملها في أن يستمر الأونكتاد كمؤسسة في التطور، كما أعربت عن اعتقادها بأن تستمر علاقات الأونكتاد في التطور مع منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وسائر المؤسسات المعنية بالتجارة والتنمية.

٣٧ - ولاحظت في ختام كلمتها أن مبادرة الأونكتاد للكفاءة في التجارة تجمع أفضل ملامح الأونكتاد الجديد. فهذا البرنامج يجمع بين الاعتبارات الهامة للسياسات العامة وبين اتخاذ اجراءات ملموسة، هي إنشاء شبكة لنقاط التجارة الموصولة الكترونيا. إن نقاط التجارة موجودة الآن في نحو ٥٠ بلدا. وهي تحقق فوائد فورية ولا بد أن تحقق بسرعة دفعة كبيرة للتجارة العالمية. إن تبسيط الاجراءات التجارية، وتوفير فرص متزايدة للوصول إلى الأسواق من خلال المعلومات ونشر التكنولوجيات، وتحديد أهداف للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، كلها توفر خدمة حقيقية لأعضاء الأونكتاد. وهذا يحقق زواجا مثاليا بين مناقشات السياسة العامة، والعمل، والمساعدة التقنية وتحقيق نتائج واضحة. ومن خلال العمل الوطني الفردي يجري تشكيل مجتمع عالمي أوثق، تسمح فيه المعلومات المفتوحة لأي فرد بأن يحقق مكسبا. إن التجارة الالكترونية هي موجة المستقبل. ومن خلال هذا البرنامج يُعد الأونكتاد جميع البلدان لمشاركة كاملة ومتكافئة في التجارة في العقود المقبلة. وفي هذا الصدد فإن جميع البلدان مدعوة لحضور الندوة العالمية المعنية بالكفاءة في التجارة التي ستعقد في كولومبو في أوهايو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

الفصل الأول

السياسات التجارية والتكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي: زيادة مشاركة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في التجارة الدولية في السلع والخدمات: بعض المشاكل والفرص

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٨- كان معروضا أمام المجلس من أجل النظر في هذا البند الوثيقة التالية:

"السياسات التجارية والتكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي: زيادة مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في التجارة الدولية في السلع والخدمات: بعض المشاكل والفرص"، تقرير أعدته أمانة الأونكتاد (TD/B/40(2)/7)؛ و"المرفق الاحصائي" (TD/B/40(2)/7/Add.1).

النظر في الموضوع في اللجنة الأولى للدورة

٣٩- عرض مدير شعبة التجارة الدولية التقرير والمرفق الاحصائي اللذين أعدتهما الأمانة. ويعرض التقرير القضايا والمشاكل التي تواجه البلدان النامية في جهودها الرامية الى المشاركة في التجارة الدولية. كما يتناول الصعوبات التي تصادف بلدان الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في سعيها لتحقيق المشاركة الكاملة في التجارة الدولية. وتشمل الموضوعات الرئيسية التي يجرى تناولها: عملية التكامل في النظام التجاري الدولي والدعم الدولي المطلوب؛ والتجارة فيما بين بلدان الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية؛ والتعاون في مجالي التجارة والاستثمار بين البلدان النامية وبلدان الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وكانت الأمانة قد سعت أيضا في تحليلها الى أن تأخذ في الاعتبار تنوع الأوضاع في شتى البلدان المعنية.

٤٠- فيما يتعلق بزيادة مشاركة البلدان النامية في النظام التجاري الدولي، حاول التقرير وضع هذه المناقشة في اطار تواصل المناقشات السابقة التي أجراها المجلس بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وكان المجلس قد وضع توصيات هامة تتعلق بسلوك التجمعات الاقتصادية الكبيرة من أجل تعزيز آثارها الايجابية ودرء أي تحويل لتجارة البلدان النامية. وكانت جولة أوروغواي قد حققت توسعا كبيرا في النظام التجاري المتعدد الأطراف بالانتقال من مجرد الاهتمام بالتجارة في السلع ليشمل منظورا أوسع كثيرا يمتد بما يتجاوز اتاحة فرصة الوصول الى الأسواق للتجارة في الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية، والانضباط في السياسة الداخلية. وبمجرد أن تنفذ نتائج جولة أوروغواي، سيقوى كثيرا نظام تعددية الأطراف، والانضباط الدولي، وامكانية التنبؤ والأمن، وسوف تستفيد جميع البلدان، وخصوصا البلدان الأصغر والأضعف، المشاركة في العلاقات التجارية الدولية. وستكون زيادة تحسين فرصة وصول البلدان النامية الى الأسواق في اطار نظام الأفضليات المعمم أمرا هاما.

٤١- فيما يتعلق بموضوع مشاركة بلدان الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في النظام التجاري الدولي، ينبغي ملاحظة أن عملية الاصلاح الاقتصادي الجارية في أوروبا الشرقية والوسطى إتخذت مسارات شتى، وهي تتقدم بسرعات مختلفة في البلدان كل على حدة. وبتركيز الاهتمام على قضيتي التجارة والاستثمار وثيقتي الصلة بعملية التحول وكذلك بالشركاء الأجانب، يمكن أيضا أن تؤخذ في الحسبان الطريقة الجديدة التي تقضي بأن تعامل بحسب المجال الموضوعي المواضيع المتصلة بالاقتصادات التي تمر بمرحلة إنتقال في إطار الأونكتاد (مثل سياسات الاقتصاد الكلي، والخصخصة، والتكنولوجيا). ودورة مجلس التجارة والتنمية هذه هي الدورة الأولى التي تتناول قضايا التجارة التي تمس الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وان كان هذا الموضوع ليس جديدا تماما على الأونكتاد. وعلى ذلك، يبدو كنتيجة طبيعية أن تُناقش وتُقيَّم التغييرات الحادثة في التجارة والسياسات التجارية للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية واستجابات السياسة العامة لهذه التغييرات من جانب البلدان المجاورة الرئيسية وغيرها من البلدان المتقدمة الشريكة. لقد حققت بلدان عديدة في هذه المجموعة تقدما كبيرا في سياساتها التجارية والاستثمارية. ومع ذلك فإن الانجازات من حيث التوسع التجاري الفعلي ظلت مختلطة كما كان الحال بالنسبة للأداء العام. وفي حين أن الظروف التجارية المؤاتية والمنفتحة في الأسواق الرئيسية ستكون افضل شكل للدعم الدولي لتعزيز الاصلاحات الناجحة، فقد بقيت التحديدات الهامة فيما يتعلق باستجابة المجتمع التجاري الدولي، وكذلك فيما يتعلق بفرصة الوصول الى الأسواق المتاحة للمنتجات التصديرية الرئيسية لهذه البلدان على الأصعدة الثنائية أو الاقليمية أو المتعددة الأطراف. ومن هنا تصبح عملية تطبيع معاملة هذه البلدان في النظام التجاري المتعدد الأطراف مهمة عاجلة؛ وهي تشمل معالجة مسائل مكافحة الإغراق والضمانات وظروف الوصول الى الأسواق. ولا بد من تكثيف الاستثمارات في القطاع الانتاجي. ان الاستثمار المباشر الأجنبي ينظر اليه كوسيلة رئيسية لحفز نقل المعلومات. وسيحدث ذلك من خلال الاحتمالات التي يتيحها لدفع عملية التغيير ووضع مبادئ جديدة للادارة والتنظيم، وفتح أسواق تصديرية جديدة وقنوات توزيع جديدة. وبوسع الأونكتاد أن يقدم المساعدة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في كل هذه المجالات. وتعتبر الآثار المجمعة للاصلاحات الاقتصادية وانهيار الهياكل القديمة للدولة مسؤولة الى حد كبير عن الضعف بالغ الشدة في الانتاج والناتج القومي الاجمالي في العديد من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وهي تؤثر بشكل خاص على مبادلاتها التجارية. وفي هذه الأثناء، لم يحرز تقدم سريع إلا في التجارة الخاجية والعلاقات الاقتصادية مع بلدان أوروبا الغربية وغيرها من البلدان المتقدمة، رغم أهمية الأسواق الأخرى التي تمر بمرحلة انتقالية. وهناك حاجة عاجلة الى مساعدة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في تقوية وسائل سياستها العامة وتصميم وتنفيذ ترتيبات تعاونها وتكاملها المتبادلين.

٤٢- استطاعت البلدان النامية في حالات قليلة فقط أن تبدأ نشاطا تصديريا جديدا وديناميا الى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، على الرغم من وجود احتمالات لتبادل تجاري كبير بين هاتين المجموعتين من البلدان في الأجل المتوسط. ويقتضي إنعاش التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي تحسن تدريجي في الظروف اللازمة لهذا التعاون. وتشمل التدابير ذات الصلة في جملة أمور تطبيق سياسات تحررية للتجارة والاستثمار المتبادلين؛ وادخال تحسينات في وسائل السياسة الوطنية من أجل تسهيل المدفوعات، والتمويل، والضمانات المتعلقة بالمخاطرة؛ وتشجيع المشاريع المشتركة والتعاون التكنولوجي؛ والتوصل الى اتفاقات للتعاون في مجال الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي؛ وتعزيز التعاون بين منظمات الأعمال بما في ذلك المؤسسات الصغيرة الناشئة. وينبغي أن تستهدف الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية زيادة تحسين مخططاتها لنظام الأفضليات المعمم وتحرير تجارتها الخارجية بالنسبة لصادرات البلدان النامية. ويمكن أن

يساعد الدعم الدولي والتعاون التقني في إحداث دينامية جديدة في التجارة والتعاون الاقتصادي بين بلدان الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان النامية. وبوسع الأونكتاد أن يضطلع بدور نشط في هذه الجهود من خلال جملة أمور من بينها تنظيم مشاورات حكومية فيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة للتجارة والاستثمار والتمويل، وتعبئة الدعم الدولي، وتوفير التعاون التقني في مجالات تخصصه. ان الأونكتاد على استعداد لتكثيف دعمه للتجارة والتعاون الاقتصادي بين بلدان الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان النامية، خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار الدور الهام جدا الذي أسنده إليه إلتزام كرتاخينا.

٤٣- تكلم ممثل لجنة الجماعة الأوروبية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي فلاحظ أن تقرير أمانة الأونكتاد استهدف اعطاء تغطية شاملة تماما للمشاكل القائمة مما أدى الى اضعاف درجة التعمق في تحليله. ولم تكن سبل العلاج المقترحة مرتبطة ارتباطا واضحا بالمشاكل المثارة. وقد ذلك بين وجود قدر من الحماس من جانب أمانة الأونكتاد فيما يتعلق بالتقدم الذي أحرزته البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من حيث مشاركتها في التجارة الدولية. وأضاف ممثل لجنة الجماعة الأوروبية قائلا أنه في حين أن الاتحاد الأوروبي يتشاطر نفس الشواغل فإنه يعتقد على الرغم من ذلك بأن التحلي بالصبر أمر ضروري. فمفهوم الانتقال يعني ضمنا وجود عملية تطور تنفذ خطوة خطوة بحيث يمكن تخفيف مخاطر الصدمات المضادة. وأجزاء التقرير التي تتناول مسألة اختتام جولة أوروغواي وتصف الظروف المتاحة لوصول الاتحاد الأوروبي الى الأسواق كئية للغاية. لقد تم إلغاء معظم التقييدات الكمية الوطنية المتبقية من العهد السابق على انضمام بعض البلدان الى الجماعة الأوروبية في اطار عملية اصلاح نظام الاستيراد للاتحاد الأوروبي. والقيود المتبقية لا تطبق الا على منتجات المنسوجات وعدد محدود جدا من المنتجات الأخرى التي منشأها الصين. وعلاوة على ذلك أدى صدور قواعد جديدة الى تبسيط إجراءات الاستيراد وسوف يفيد ذلك البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال على حد سواء. والحاجة الى الدعم الخارجي، بما في ذلك المساعدة التمويلية، أمر لا جدال فيه. ومع ذلك فقد تم فعلا تخصيص موارد كبيرة. إن النتائج الأخيرة لأداء بعض بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وروسيا في مجال الصادرات والواردات تجاه الاتحاد الأوروبي، أدعى الى زيادة الى اثارة الاعجاب لكونها تحققت خلال فترة تغيير عميق في الهيكل التجاري، وفي حين أن تجار هذه البلدان، كما أكد التقرير، ربما لم يجدوا منافذ سهلة في مناطق أخرى، فمن المؤكد أن صادراتهم الى الاتحاد الأوروبي تعتبر استثناء من هذه القاعدة. والواقع أن صادراتهم يذهب معظمها الى البلدان المتقدمة. ويستوعب الاتحاد الأوروبي حاليا نصف صادرات هنغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا. وعلاوة على ذلك، نمت صادرات تلك البلدان في عام ١٩٩٣ على الرغم من الانخفاض العام في واردات الاتحاد الأوروبي، ومن المفهوم تماما أن هذا التطور أثار توترات في بعض الأسواق يتعين معالجتها أيضا.

٤٤- فيما يتعلق بقيام بعض البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية باعادة التفاوض بشأن بروتوكولات انضمامها الى الغات، يمكن القول بأنه اذا استمر النظام التجاري الدولي في السماح، في اطار مفاوضات جولة أوروغواي بشروط خاصة تطبق على بلدان التجارة الحكومية، فينبغي ألا يكون ذلك سببا يدعو الى القلق في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. فالأحكام المتعلقة ببلدان التجارة الحكومية لا تطبق عليهم إلا بقدر انخراطهم في القضاء على نظام الاقتصاد المخطط. بيد أنه لا يجب اعتبارهم شركاء تجاريين عاديين تقام معهم علاقات تجارية على أساس المعاملة غير المشروطة بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية حتى تستكمل هذه العملية. وعلاوة على ذلك، فإنه نظرا لأن الاتفاقات بشأن العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أوروبا الشرقية والوسطى التي تمر بمرحلة إنتقالية لم تبرم إلا مؤخرا جدا، فإن إعادة فتح المفاوضات

فورا أمر مستبعد. ولم يؤكد تقرير الأمانة على نحو كاف على الدعم الذي يعطيه الاتحاد الأوروبي لتعزيز تنمية ترتيب التجارة الحرة لأوروبا الوسطى. واشار ممثل لجنة الجماعة الأوروبية بعد ذلك الى اقتراح الأمانة الخاص بالتوسع في برنامجي مشروع "فاو" للانعاش الاقتصادي في بولندا وهنغاريا ورومانيا وبلدان أخرى ومشروع "تأسيس" للمساعدة في مجال التدريب لبلدان كمنولث الدول المستقلة ليشملا توسيع نطاق التجارة والاستثمارات بين البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان النامية، وقال إنه سيكون من المستصوب التركيز بدلا من ذلك على كيفية الابقاء على هذين البرنامجين نظرا لأن كلتا المجموعتين من البلدان مستفيدتان بالفعل.

٤٥- تكلم ممثل فنلندا بالنيابة عن مجموعة بلدان الشمال الأوروبي (الدانمرك وفنلندا والنرويج والسويد) وقال إن هذه البلدان ما فتئت تشجع زيادة مشاركة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في التجارة الدولية. ومن المهم أيضا تشجيع الروابط التجارية المباشرة بين البلدان النامية وبلدان الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ومن الأمثلة على الأعمال المفيدة والعملية في هذا الميدان برنامج الأونكتاد لنقاط التجارة وكذلك أنشطة مركز التجارة الدولية. ومما يبعث على الارتياح رؤية عدد من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية قد اعتمد أو عزز مخططاته لنظام الأفضليات المعمم لصالح البلدان النامية. ونجد بالمثل أن الجهود الإيجابية الرامية الى تنشيط بعض التدفقات التجارية السابقة بين الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على أساس معايير السوق تلقى كل ترحيب. وعلى الرغم من ذلك فإن زيادة مشاركة تلك البلدان في التجارة الدولية لا يمكنها حل المشاكل الخاصة التي تواجه البلدان منخفضة الدخل. وتستحق مسألة الكيفية التي يمكن بها عكس اتجاه تهميش البلدان المنخفضة النمو في التجارة الدولية الأولوية في الاهتمام. وفيما يتعلق بجولة أوروغواي، ستثبت نتائجها أنها ذات قيمة لاقتصادات البلدان النامية وأنها ستؤدي الى تحقيق الاستقرار وإمكانية التنبؤ. ان الرأي المعرب عنه في الورقة المقدمة من الأمانة والذي مؤداه أن اختتام جولة أوروغواي يحتاج الى أن يستكمل بادخال تحسينات جوهرية على النظام المعمم لمخططات الأفضليات مبالغ فيه الى حد ما في نظره. وعلى العكس من ذلك كُرِّس قدر اقل من الاهتمام في استنتاجات الجولة للعوامل الداخلية التي تؤثر على الاصلاحات الاقتصادية والتكيفات الهيكلية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وفي البلدان النامية على حد سواء، وان كانت هناك اشارة مفيدة الى قصص نجاح بلدان شرقي آسيا وأيضا الى عملية الاصلاح وإعادة التوجيه الناجحة في التجارة الخارجية لبعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ويمكن لهذه العوامل أن تثبت أنها ذات أهمية عالية إذا ما أخذت في الاعتبار في صياغة السياسات العامة للبلدان المنخفضة الدخل. ونظرا لأن عملية الاصلاح في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أبعد ما تكون عن الاستكمال، فلا بد من التأكيد على الحاجة الى تنسيق جاد وتقسيم في العمل فيما بين المنظمات المتعددة الأطراف والشركاء الثنائيين.

٤٦- تكلم الناطق بلسان المجموعة الآسيوية، (الهند) فأبدى ملاحظة مؤداها أن الموضوع قيد المناقشة جاري بشدة على ألسنة الناس نظرا لأنه أثير في أعقاب اختتام جولة أوروغواي. وقال إن التحدي الماثل أمام المجتمع الدولي هو كيف يمكن أن يتم بانصاف تقاسم التوسع المتوقع في التجارة الدولية إذ ان ذلك وحده هو الذي سيؤدي الى تحقيق النمو المستدام. واضاف قائلا إن عددا كبيرا من البلدان النامية يمر بمرحلة اصلاحات اقتصادية واسعة النطاق بتكلفة هائلة، وانه يؤمل أن تسفر هذه الاصلاحات عن زيادة الكفاءة في تخصيص الموارد. كما أن هناك تغييرات هيكلية بعيدة الأثر تحدث في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وهي تتحرك صوب قدر أكبر من التكامل الاقتصادي في الاقتصاد العالمي. وستتطلب اصلاحات

السياسة التجارية في البلدان النامية دعما دوليا تكميليا في شكل تحسين فرص الوصول الى الأسواق، وزيادة تدفقات الاستثمار والتكنولوجيا والتمويل. وفي حين أن اختتام مفاوضات جولة أوروغواي سيوفر إطاراً أكثر استقراراً للتبادل التجاري المتعدد الأطراف، فإن الحواجز التجارية في البنود التي تهم البلدان النامية ستظل عالية. وعلى ذلك تحتاج جولة أوروغواي الى أن تستكمل بادخال تحسين جوهري في نظام الأفضليات المعمم. وأدت عملية الاصلاحات الاقتصادية والتحرر في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية الى زيادة فرص التوسع الشامل في التجارة العالمية. وتقتضي المصلحة العامة ان تتقدم هذه العملية وأن تعطى الدعم اللازم لضمان نجاحها. لقد عانت البلدان النامية من قيود شديدة من ناحية العرض، نتيجة لعدم كفاية أموال الاستثمار، ونقص تنمية الموارد البشرية، والإفتقار الى القدرة التكنولوجية. ومن شأن توفير الدعم الدولي للتغلب على هذه المعوقات أن يفيد أيضا (من خلال شبكات الأمان) في تخفيف ما لاصلاحات السياسة التجارية من آثار ضارة على العمالة. وتعتمد عملية التحرر واعادة الهيكلة على قدرة البلدان النامية على كسب ما يكفي من النقد الأجنبي لتمويل الواردات الحيوية وكذلك لاعادة الأموال المقترضة. وتعتبر مسألة فرص وصول صادراتها الى الأسواق من المسائل الأساسية.

٤٧- لقد عوّلت البلدان النامية على اختتام جولة أوروغواي باعتبار أنه سيؤدي الى اقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يمكن التنبؤ به وغير تمييزي على اساس قواعد محددة. وبوسع البلدان المتقدمة أن تزيد من مساعدتها بالنظر في كيفية تكملة المنافع التي ستعود على البلدان النامية وتعزيزها وذلك بتوسيع نطاق المنتجات وتبسيط مخططات نظام الأفضليات المعمم. وقد أدى اخضاع المنتجات الزراعية للرسوم الجمركية وادخال ترتيبات المنتجات المتعددة الألياف في إطار الغات الى تهيئة الفرصة للنظر في ادخال منتجات جديدة في اطار مخططات نظام الأفضليات المعمم.وستهيئ أوجه التقدم الأخيرة في مخططات التكامل الاقليمي المزيد من الفرص. ومع ذلك، ينبغي توخّي الحذر من أن يحوّل التكامل تدفقات التجارة أو الاستثمار. وفي هذا السياق، تعتبر الاستنتاجات المقدمة من اللجنة الأولى في الجزء الأول من الدورة الأربعين لمجلس التجارة والتنمية وثيقة الصلة بهذا الموضوع. وبغية تشجيع مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية من المهم بذل كل جهد ممكن للاثناء عن استخدام التدابير غير التعريفية واستخدام مكافحة الاغراق والرسوم التعويضية. وجدير بالذكر أن بلدان الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بذلت جهودا جبارة تجاه الاصلاح الاقتصادي والتحرر بتكلفة اقتصادية واجتماعية كبيرة. وأثر التصدّع الذي أصاب روابطها التجارية التقليدية تأثيرا ضارا على صادرات بعض البلدان النامية التي كانت تتمتع بروابط تجارية وثيقة معها من قبل. ومن شأن تقديم موارد اضافية الى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أن يمكنّها من استكمال عملية انتقالها. ويمكن أن يفيد دور الأونكتاد الاستشاري وخدماته التقنية البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من خلال تحديد الفرص التجارية والاستثمارية بما في ذلك المشاريع المشتركة لها. وهناك مسعى للحصول على مساعدة البلدان المتقدمة في التغلب على مشكلة تمويل التجارة التي تعوق في الوقت الحالي، نمو التبادل التجاري بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وبالاضافة الى ذلك، يمكن أن يؤدي تحرير الائتمانات الثنائية والاقليمية من القيود لصالح المشتريات من البلدان النامية الى المساعدة في السير قدما بتكاملهما في التجارة الدولية.

٤٨- أشار ممثل شيلي الى الاستنتاجات التي تم التوصل اليها في الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية، التي تم بموجبها تحديد الاصلاحات في البلدان النامية، وبناء القدرات التصديرية، وتقوية القدرة التنافسية الدولية كأهداف طويلة الأجل. وكان نفس النهج صالحا للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

ويعتمد نجاح الاصلاحات على الدعم الدولي المقدم بقدر كاف، بما في ذلك التعاون، في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا. وبالمثل، تعتبر الأسواق المفتوحة أمرا لا غنى عنه لنجاح التدابير الاصلاحية؛ وهناك حاجة الى الالتزام والعمل المتضافر من جانب المجتمع الدولي لتوخي الحذر من الحمائية. وينطوي استخدام تدابير مكافحة الاغراق والرسوم التعويضية على مخاطر ذاتية، نظرا لأنه حتى عندما لا تفرض رسوم نهائية، فإن مجرد فتح باب الاستفسارات وفرض رسوم مؤقتة يشكلان عائقا خطيرا للتجارة. ويستحق هذا الوضع اهتماما خاصا من جانب المجلس. وفي الواقع ان هذه المسألة جديرة بأن تعالج في فصل مستقل في تقارير مستقبلية للأمانة.

٤٩- وانتقل الى الاصلاحات الجارية في بلدان الاقتصادات التي تمر بمرحلة إنتقالية وقال إنه على الرغم من التقدم الذي أحرزته بعض هذه البلدان، فإن من المسائل التي تثير القلق التغير الملاحظ في الاتجاه التحرري صوب زيادة التعريفات وتطبيق تدابير غير تعريفية كما هو مبين في تقرير الأمانة. وينبغي تشجيع الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على المثابرة في جهودها الرامية الى جعل منتجاتها أكثر قدرة على المنافسة على الصعيد الدولي. وفيما يتعلق باحتمالات زيادة التجارة مع البلدان النامية، سيؤدي الابقاء على نظام تحرري ومفتوح الى تحقيق منافع متبادلة. وبغية تشجيع زيادة التجارة مع البلدان النامية، وخصوصا الأقل نمواً، ينبغي تحسين الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أو توسيع نطاق مخططاتها لنظام الأفضليات المعمم ومحاولة تحقيق الاستقرار لنظمها التعريفية التفضيلية. وينبغي أن تشمل موارد تمويل التنمية المتدفقة من البلدان الصناعية الى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تدفقات اضافية، وألا تنتقص بأي حال من الأحوال من الموارد المخصصة للبلدان النامية. وأبدى ملاحظة في ختام كلمته قال فيها إنه قد تم التأكيد في بلده على المنافع المستمدة من السياسة التجارية المتسمة بالشفافية والصراحة: فالتجارة المتسمة بقدر أكبر من الطابع التحرري واللاتمييزي تظل تمثل الخيار الأفضل والأولوية الأولى.

٥٠- أشاد ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بالتقرير المعني بالسياسات التجارية الذي أعدته أمانة الأونكتاد لوصفه بطريقة عملية المنحى الحاجة الى تحرير التجارة، وتحسين فرص الوصول الى الأسواق لجميع البلدان، وتحرير التدفقات المالية، وزيادة الاستثمارات المباشرة الأجنبية، وتمكين جميع الدول من الحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية المقبلة، وتعزيز التعاون الدولي، والسعي المستمر من أجل الاصلاحات الانتقالية. وقال إنه ليس هناك أي بديل لعملية الانتقال الاقتصادي التي ينبغي أن تستمر حتى يتم التكامل الكامل لبلدان أوروبا الشرقية والوسطى في الاقتصاد العالمي. وتكلم عن الوضع في بلده، الذي يعتبر من البلدان النامية الأوروبية التي تمر بمرحلة انتقالية ومن البلدان غير الساحلية في نفس الوقت، وأعرب عن ارتياحه للطريقة السلمية التي تحقق بها استقلاله. واضاف قائلا إنه يوجد مع ذلك عاملان خارجيان سلبيان بوجه خاص يؤثران على بلده، وهما: الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والحظر الذي فرضته حكومة اليونان على بلده في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٤. وقال إن بلده يرى أن الحظر الأخير فرضته حكومة اليونان بهدف زعزعة الاستقرار ومن ثم تهديد السلم في المنطقة. لذلك فإنه يناشد المجتمع الدولي أن يتدخل ويدعو الى الغاء الحظر اليوناني. وأضاف قائلا إن للأونكتاد دور خاص يضطلع به في هذا الصدد فيما يتعلق بالجهود التي يبذلها لصالح البلدان غير الساحلية. وبالنسبة لموضوع حقوق البلدان غير الساحلية في الوصول الى البحار، قال إن وفد بلده ينظر في اقتراح مشروع قرار يصدره المجلس في هذا الشأن. وأكد في ختام كلمته ان بلده يود أن تكون له أفضل علاقات ممكنة مع اليونان تقوم على حسن الجوار والاحترام المتبادل.

٥١- أوضحت ممثلة بلغاريا ان عملية الانتقال في بلدها تصادف صعوبات جمة. فقد أدى الإنفاق المذهل في الناتج الصناعي المحلي الى إنخفاض بالغ الشدة في مستويات المعيشة. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي من ٩٥٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة الى ٧٥٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة خلال العامين الماضيين. وقد تزامن ذلك مع وجود بيئة دولية مؤسفة على نحو إستثنائي. وتضرر الاقتصاد البلغاري بشدة من الجزاءات الدولية المفروضة على العراق والجماهيرية العربية الليبية ويوغوسلافيا السابقة. كما أدت الحرب في يوغوسلافيا السابقة الى نشوء صعوبات بالغة أعاقت وصول السلع البلغارية الى الأسواق في أوروبا الغربية والوسطى. ولا تزال الاستثمارات الأجنبية في بلغاريا غير كافية. وتظل مشكلة الدين تمثل عاملا تقييديا في تمويل الاصلاحات وعملية إعادة الهيكلة. ولم يحقق دخول بلغاريا في المنظمات الاقتصادية الدولية نتائج ملموسة حتى الآن. وتؤدي الحواجز التعريفية وغير التعريفية في بعض البلدان المتقدمة الى جعل فرص الوصول الى أسواق جديدة أكثر صعوبة عن ذي قبل.

٥٢- وعلى الرغم من ذلك تحققت إنجازات هامة. فكانت مسألة وضع إطار تشريعي حديث للاقتصاد السوقي أهم مهمة للحكومة والبرلمان. وتم اعتماد عدد من القوانين واللوائح التنظيمية. وفي عام ١٩٩١ بدأ العمل في برنامج شامل للاصلاح الاقتصادي يرمي الى إشاعة الاستقرار وتحرير التجارة، وتحقيق خصخصة تدريجية للاقتصاد. وقد تحققت بالفعل نتائج إيجابية. فانخفضت معدلات التضخم وبدأ العمل في تطوير القطاع الخاص. وفي آذار/مارس ١٩٩٤، حققت بلغاريا لأول مرة منذ بدء عمليات الاصلاح زيادة في ناتجها الصناعي. ومن السبل الأخرى لتعبئة الامكانيات لاصلاح الاقتصاد البلغاري اعتزمت الحكومة مواصلة التعاون النشط مع المنظمات الاقتصادية الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الأونكتاد. وتوسّع بلغاريا نطاق مشاركتها في التجارة الدولية والمؤسسات المالية. وقد أصبحت عضوا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وهي عضو مؤسس في المصرف الأوروبي للتعمير والتنمية. وتبذل بلغاريا جهودا كبيرة لتتكامل في الهياكل الاقتصادية الأوروبية والعالمية، من خلال جملة أمور من بينها التوقيع على اتفاق انتساب للاتحاد الأوروبي، واتفاق للتجارة الحرة مع دول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة. وامتثالا لقواعد الغات، اتخذت بلغاريا المزيد من الخطوات تجاه تحرير نظام تجارتها الخارجية من جانب واحد. ولئن كانت بلغاريا لم تشارك في مفاوضات جولة أوروغواي التي استمرت سبع سنوات، فإنها درست بعناية النتيجة التي أسفرت عنها الجولة في إطار المفاوضات الجارية بشأن الانضمام الى الغات - ٤٧ ومنظمة التجارة العالمية المقبلة. وقد أثبتت الوثائق التي أعدتها أمانة الأونكتاد عن الموضوع قيد المناقشة أنها مفيدة جدا: وأي مساعدة تقنية اضافية تقدمها مصادر دولية، بما في ذلك الأونكتاد، ستلقى كل ترحيب.

٥٣- وقال ممثل الاتحاد الروسي إن نجاح الاصلاح الاقتصادي في بلده يتوقف إلى حد كبير على اندماجه في الاقتصاد العالمي وامكانات توسيع مشاركته في التجارة الدولية. وقال إن هناك عقبات كثيرة في هذا الصدد. ففيما يتعلق بالحالة الراهنة للاصلاح الاقتصادي في روسيا ومرتقباته في الأجل القصير، تركزت جهود الحكومة في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ على انتهاج سياسات مالية ونقدية معتدلة التشدد ترمي إلى تخفيض التضخم، وتحفيز الاستثمار، ومواصلة خصخصة منشآت الدولة وزيادة تحرير الأنشطة الاقتصادية الخارجية. وقد أفضت هذه التدابير إلى تغييرات اقتصادية كاسحة، ولا سيما توسيع القطاع غير الحكومي. ولم يتم التغلب بعد على جمود الركود الاقتصادي. وقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي والانتاج الصناعي في ١٩٩٣ بنسبة ١٢ و١٦ في المائة على التوالي عما كانا عليه في ١٩٩٢. وقد أثر معدل التضخم العالي بالتضام مع الانكماش في الانتاج تأثيرا سلبيا على الاستثمار وثبطا الاستثمار الذاتي من أجل إعادة هيكلة المنشآت

والكيانات الاقتصادية الأخرى. وكان هذا هو السبب الذي دعا الحكومة إلى أن تولي الأولوية في ١٩٩٤ إلى: مكافحة التضخم وخلق ظروف لتثبيت الانتاج، إلى جانب تسريع التغييرات المؤسسة والهيكلية. وكان الهدف هو تخفيض معدلات التضخم الشهرية إلى ٧ في المائة بنهاية عام ١٩٩٤.

٥٤- وتعتزم حكومة روسيا أن تستهل تنفيذ تلك الأوجه من السياسات الهيكلية المتصلة باعادة تنظيم المنشآت العاجزة أو تغيير التخصصات، أو التصفية أو الخصخصة، مع أخذ الآثار الاجتماعية والاقتصادية والمالية المترتبة على هذه التغييرات في الاعتبار. وفي هذا السياق، ستستخدم آلية المزادات الاستثمارية على نطاق واسع. ومن الأوجه الأخرى لسياسات الاصلاح تنمية المنافسة الحرة وروح المبادرة بدون تدخل من الدولة في تشكيل أسعار المنتجين (مع استثناءات قليلة فقط في هذا الصدد). وتهدف الاصلاحات في هذه المرحلة إلى زيادة كفاءة نظام الضمان الاجتماعي، وخاصة فيما يتعلق بالمجموعات السكانية المعرضة للتضرر من الناحية الاجتماعية. وتعتزم الحكومة أيضا أن تواصل العمل على زيادة تحرير آليات التجارة الخارجية، ويتكون ذلك من إنشاء نظام قانوني ذي توجه سوقي من أجل الأنشطة الاقتصادية الخارجية، مع أخذ مبادئ وقواعد الغات في الاعتبار؛ كما سيتواصل تقليص قائمة الواردات الخاضعة لرسوم جمركية؛ وسيصحب ذلك تخفيض جم في الرسوم الجمركية على الصادرات في ١٩٩٤ والغائها بالكامل في نهاية الأمر. وبالاضافة إلى ذلك، فسيحدث: تنقيح للتعريفات الاستيرادية بوصفها الأداة الرئيسية لتنظيم تدفق الواردات؛ تقليل المشاركة الحكومية في عمليات التصدير والاستيراد؛ ومزيد من تقليص التدابير الادارية المؤثرة على الصادرات؛ وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بما في ذلك اتمام إنشاء بيئة قانونية مواتية.

٥٥- كما أن العضوية الكاملة لروسيا في الغات/منظمة التجارة العالمية تعتبر عنصرا هاما في اصلاح العلاقات الاقتصادية الخارجية . لقد حد عدم المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف من صادرات روسيا من السلع والخدمات إلى درجة كبيرة. وانضمام روسيا إلى الغات/منظمة التجارة العالمية سيجعل النظام المتعدد الأطراف أكثر اتصافا بالعالمية والتوازن، وسيوسع من امكانيات التعاون، بما في ذلك التعاون مع البلدان النامية. وفي هذا سياق ، كانت مساهمة الأونكتاد في دمج روسيا في النظام التجاري الدولي، بواسطة تنفيذ مشروع بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والأونكتاد لدعم انضمام روسيا إلى الغات، موضع الترحيب. أما فيما يتعلق بمشكلات التجارة فيما بين الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، فإن العلاقات التجارية قد تحولت عن ممارسات الماضي الخاصة بالتحفيز المصطنع للشحنات المتبادلة من السلع غير القادرة على المنافسة. ولقد أوشكت عملية التحول هذه على الانتهاء. وستصل علاقات روسيا الاقتصادية مع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية عما قريب إلى مستوى نوعي جديد يستند إلى قواعد وضوابط معترف بها دوليا.

٥٦- وبالنسبة للتجارة مع البلدان النامية، فقد ازدادت حصة البلدان النامية في كل من واردات روسيا وصادراتها في ١٩٩٣ بالمقارنة مع ١٩٩٢. وقد عاد حجم التجارة إلى ما كان عليه تدريجيا. ورغم أن العلاقات التجارية مع البلدان النامية كانت تصرف على أساس المصالح الاقتصادية والفائدة المتبادلة، فإن روسيا منحت معاملة تجارية تفضيلية لتلك البلدان وأعفت السلع التي يرجع منشؤها إلى أقل البلدان نموا من الرسوم الجمركية. وقد كان من الممكن لتدابير الدعم الخارجي الأكثر فاعلية أن توطد الجهود التي تبذلها روسيا لاعادة هيكلة اقتصادها. وأشار بارتياح إلى أن عددا من الشركاء التجاريين من البلدان المتقدمة أدرجوا روسيا بصفة مؤقتة في مخططاتهم لنظام الأفضلية المعمم، وأنهم يقدمون مساعدات تقنية من أجل دعم

الاصلاحات الاقتصادية. بيد أنه ليس ثمة سبب واضح لاحتفاظ الكثير من نفس البلدان بأدوات السياسة التجارية التي أنشئت تحت ظروف سياسية واقتصادية سادت في حقبة تارخية مختلفة تماما.

٥٧- وأشار ممثل اثيوبيا إلى أنه في حين أن تقرير أمانة الأونكتاد يعكس التحديات الاقتصادية القائمة التي تواجهها البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، فانه لا يلبي التوقعات بشأن المعلومات المتعلقة بأقل البلدان نموا. وفي حين أن تحليل التجارة ما بين الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية كان وافيا، فقد كان من الممكن التوسع في وصف أحوال التجارة ما بين البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، بما فيها البلدان الأفريقية. فالبلدان الأخيرة، على سبيل المثال، منخرطة في الوقت الراهن في إنشاء كتلتها الاقتصادية الخاصة بها، ألا وهي الجماعة الاقتصادية الافريقية. ويستحق إنشاء هذه الجماعة، بوصفها وسيلة لتعزيز مشاركة البلدان الافريقية في التجارة الدولية، أن يحظى باهتمام أوثق. ومنذ انهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي والبلدان الافريقية، وليس بلدان أوروبا الشرقية فحسب، تضطلع باصلاح اقتصادي. فقد شرعت الحكومة الانتقالية في أثيوبيا في برنامج اقتصادي رئيسي للعمل باقتصاد السوق. وقد شجع القطاع الخاص وتحسنت سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية الرامية إلى تخفيف حدة الفقر. وأحرز تقدم في ايجاد الاستقرار الاقتصادي الكلي. وتم تحديد الأهداف ذات الأولوية للاستثمار. وبالتالي، فإن الحكومة حددت الرعاية الصحية، والتعليم، وإعادة التأهيل، ومجالات مختارة من البنية الأساسية ذات الأهمية البالغة للانتعاش الاقتصادي بوصفها مجالات تحظى بالأولوية. وقد اتخذت الحكومة عددا من الخطوات لتنفيذ السياسة الاقتصادية المعتمدة حديثا. وهكذا كان من بين التدابير المتخذة تخفيض قيمة العملة المحلية، والغاء القيود على المستثمرين المحليين والأجانب، واصدار تشريع يسمح بإنشاء مصارف خاصة وغير ذلك من الخدمات المالية، وتحول الانفاق الحكومي من الدفاع إلى القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

٥٨- والآن وقد شرعت البلدان النامية، لا سيما الافريقية منها، في الاضطلاع باصلاح اقتصادي عميق، فإن الأونكتاد يستطيع أن يبين مقدار ما سيعود على المجتمع الدولي من نفع في نهاية الأمر من جراء زيادة مساعداته المالية والتقنية، حيث أن الخسائر في معدلات التبادل التجاري للبلدان تشكل أضعاف الزيادة في المعونة. أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا فلا يزال منخفضا جدا، رغم شيوع السلم والاستقرار، كما هو الحال في أثيوبيا بشكل واضح. وينبغي للأونكتاد أن يقوم بدور بارز في المساعدة في الشروع في مشاريع متعددة الجنسية في ميادين مثل النقل والاتصالات والترويج الفعال لقدر أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر. وبوسع الأونكتاد أيضا أن يسعى إلى المساعدة في اقامة روابط بين البلدان الافريقية والبلدان الواقعة في أقاليم أخرى. وينبغي للأونكتاد أن يستخدم خبرته في دعم أقل البلدان نموا في جهودها للتكيف. وينبغي للأونكتاد أن يحمي آليات من قبيل نظام الأفضليات المعمم مع مقاومة أي خطوات ترمي الى تفتيته. ومن المهم أن يدعم المجتمع الدولي في مجموعة تشكيلات مؤسسية أصلية مثل الجماعة الاقتصادية الأفريقية، حيث أن هذه التجمعات هامة في التصدي لتحديات المستقبل.

٥٩- وأعرب ممثل هنغاريا عن ارتياحه العام للتقرير الذي قدمته أمانة الأونكتاد تحت هذا البند من جدول الأعمال، إلا أنه أشار إلى أن الاختلافات ما بين آحاد البلدان لم تنعكس فيما تم التوصل اليه من استنتاجات وفي المجالات المحتملة للتعاون الدولي المقترح. وبعد ذلك عرض مرحلة التحول الحالية في بلاده بايجاز. فقال إنه استكمل من الناحية الأساسية إنشاء اطار قانوني ومؤسسي لاقتصاد السوق - بما في ذلك نظام شفاف للتجارة. وربما تحدث لاحقا بعض التحسينات الأخرى في هذه الأدوات السوقية من أجل سلاسة

التشغيل. ولقد كانت هنغاريا طرفا متعاقدا في الغات منذ ١٩٧٣، وقد كان انضمامها اليها يستند الى تسهيلات تعريفية. وسيزيد الاعلان الختامي لجولة أوروغواي من تعزيز امكانات وصول الصادرات الهنغارية إلى الأسواق علاوة على تعزيز امكانات دخول الواردات من شركائها التجاريين إلى أسواقها. وقد أبرمت هنغاريا ما يسمى بالاتفاق الأوروبي مع الاتحاد الأوروبي، وأبرمت اتفاقات تجارية مع الدول الأعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وعدد من البلدان في المنطقة. وعلى الرغم من هذه الانجازات فإن العديد من العوامل الخارجية، مثل فقد بعض أسواق هنغاريا التقليدية، والانكماش الاقتصادي على نطاق العالم، والعواقب الاقتصادية لتدابير الأمم المتحدة للمقاطعة، فاقم من صعوبات عملية التحول. وكان من الممكن تحسين امكانات وصول الصادرات الهنغارية إلى الأسواق. ولقد تدهور الميزان التجاري لهنغاريا في ١٩٩٣. اذ زادت الواردات بشكل محموم بينما كان أداء الصادرات متخلفا جدا عما كان عليه في السنوات السابقة. وكان تأثر التجارة مع البلدان النامية وبلدان أوروبا الشرقية والوسطى التي تمر بمرحلة انتقالية بهذه التغييرات أقل من غيرها. واستمرت الحكومة الهنغارية في تطبيق نظام الأفضليات المعمم على الواردات من البلدان النامية، وهو ما يغطي جميع الواردات من البلدان المستفيدة تقريبا. وتدخل الواردات من أقل البلدان نموا الى هنغاريا معفاة من الجمارك. وتوجد في هنغاريا آفاق تصديرية أخرى بالنسبة للبلدان النامية، حيث أن هذه البلدان لم تنتفع بعد بالكامل من جميع الامكانات الناشئة عن التحول، مثل تحرير نظام التجارة الخارجية، واستحداث اطار مالي جديد، والغاء احتكارات الدولة الرسمية والتوسع في عدد المنشآت المشتغلة بالتجارة الخارجية. وقد عملت هنغاريا، ابتغاء لتيسير الصعوبات الناجمة عن مشاكل تمويل التجارة، على دعم عمليات "معهد ضمان الصادرات"، ويجري أيضا إنشاء مصرف للائتمان التصديري. ويقوم الاستثمار الخارجي المباشر بدور هام في عملية التحول. وقد وصلت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ١٩٩٣ إلى ٢,٣ مليار دولار متجاوزة للرقم المتحقق في ١٩٩٢ والبالغ ١,٥ مليار دولار. ولا ينبغي بالمرة أن يعتبر هذا التدفق استنفادا للموارد المتاحة للبلدان النامية. فأي محاولة لاحياء أشكال وهياكل التجارة القديمة بين البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لن تصيب هدفها أبدا. فسياسات التجارة وأولوياتها والانتفاع بالمعونة الأجنبية والمساعدة التقنية أمور تخضع لما تقرره كل حكومة بشكل مستقل. وأفضل طريقة ممكنة لادماج البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي ولتوسيع التجارة فيما بينها هي التشجيع على تنمية الاقتصادات المتنافسة وتقليل الحواجز التجارية وتحسين امكانات الوصول الى الأسواق.

٦٠- وقال ممثل الجمهورية التشيكية إن التقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد يوفر أساسا طيبا للمناقشات. وكما جاء في الاستنتاجات العامة، بدأت العملية الانتقالية في شتى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية في أوقات مختلفة ومن منطلقات مختلفة بالنسبة لهيكلي الانتاج والتجارة الخارجية. كما أنها تتواصل بالمثل تبعا لاستراتيجيات مختلفة، ومن ثم فان تقدمها يتفاوت فيما بين البلدان المعنية. وكثيرا جدا ما يشار إلى الجمهورية التشيكية بوصفها احدى البلدان التي حققت نتائج مشجعة في عملية التحول. وتشمل هذه النتائج تقدما في الاستقرار الاقتصادي الكلي مصحوبا بكبح معدل التضخم، وتوازن ميزانية الدولة، وتحقيق فائض في الحساب الجاري، ومعدل بطالة منخفض. وقد توقف الانخفاض في الناتج المحلي، وأصبح إحياء النمو الاقتصادي متوقعا. ولا تزال عملية إعادة الهيكلة تحظى بتأييد قوي من الشعب. ولقد كان تحرير التجارة الخارجية حجر الأساس في الاصلاح الاقتصادي في الجمهورية التشيكية. وقد اعتمدت البلاد تشريع ونظام التجارة الخارجية اللذين كانت تتبعهما الدولة السالفة، وواصلت سياسة فتح اقتصادها أمام التجارة العالمية وخلق ظروف من أجل الاندماج الأعمق في النظام التجاري المتعدد الأطراف. ونتيجة للاصلاحات، أصبح نظام التجارة الخارجية للجمهورية التشيكية واحدا من أكثر النظم القابلة للتنبؤ بها في العالم. ويصل المتوسط

المرجح للرسوم الجمركية إلى ٥,٧ في المائة فقط. بل ان متوسط العبء التعريفي في المنتجات الصناعية كان أقل من ذلك. وكان تطبيق التدابير غير التعريفية محدودا للغاية. كما احتفظت الجمهورية التشيكية بنظام معمم للأفضليات ينص على معاملة تفضيلية للواردات التي منشؤها البلدان النامية. كما أن فتح الاقتصاد التشيكي وتحرير التجارة سيزداد توطدا بفعل نتائج جولة أوروغواي. وفي نفس الوقت، تتوقع الجمهورية التشيكية أن يكون النظام التجاري المتعدد الأطراف وأن تكون البلدان المتقدمة أكثر تجاوبا مع الجمهور التي يبذلها البلد لتنفيذ سياسة اقتصادية ومالية محلية سليمة وللاستفادة من المميزات النسبية بشكل أفضل.

٦١- ان عملية تحول الاقتصاد التشيكي واقتصادات البلدان الأخرى في أوروبا الوسطى والشرقية تتيح فرصا سوقية متزايدة للشركاء التجاريين، بما فيهم البلدان المتقدمة، بغض النظر عن بعض المشاكل القصيرة الأجل في التجارة مع البلدان الأخيرة. وكانت امكانات وصول الجمهورية التشيكية إلى أسواق الاقتصادات الشرقية والنامية تعتبر ميزة نسبية. ولقد أسفر التحول من عدد محدود من منظمات التجارة الخارجية الاحتكارية الكبيرة إلى آلاف من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المستقلة عن زيادة الفرص أمام التعاون التجاري والاقتصادي الأجنبي. وتعلق الجمهورية التشيكية أهمية على التعاون التجاري والاقتصادي المفيد للجميع مع عدد متنامي من البلدان في آسيا وافريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وينبغي تشجيع البلدان النامية على القيام بمزيد من المبادرات في هذا الصدد. ولقد تم التفاوض على اتفاقات تجارة جديدة، وتوقيعها، مع الهند وجمهورية ايران الاسلامية والصين ومصر، في حين يجري الاعداد لاتفاقات أخرى. وسيولى الاهتمام، من جملة أمور، إلى احياء التعاون في تسليم وحدات انتاجية كاملة.

٦٢- وصرحت ممثلة استراليا بأن اختتام جولة أوروغواي سيساعد جميع البلدان على النمو والتنمية. وفي حين أن بعض البلدان النامية دعم مؤسساته الديمقراطية، وأحرز تقدما اقتصاديا، فان بلدانا نامية أخرى شهدت أزمات اجتماعية واقتصادية. وقد أفضت الصعوبات التي ووجهت في اعادة هيكلة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إلى زيادة في تجارتها مع البلدان المتقدمة، وان لم يكن الأمر بنفس الدرجة مع البلدان النامية. وستكون حصيلة جولة أوروغواي ايجابية بالنسبة لجميع البلدان نظرا إلى شمولها وتوازنها. وفيما يخص الفرص القائمة لتوسيع التجارة بين الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان النامية في الأجل المتوسط على نحو ما اقترح تقرير الأمانة، فإنه يتعين، اذا ما أريد اغتنام هذه الفرص، إنشاء اطار من السياسات الوطنية والتدابير التعاونية. ويستطيع الأونكتاد أن يقوم بدور هام في تيسير هذه العملية بتوفير محفل للمشاورات الحكومية الدولية وتقديم التحليلات في حينها. واقترحت أن لا يغيب عن البال عند الاضطلاع بهذه التحليلات أنه في الوقت الذي قد تشعر فيه بعض البلدان بانها استفادت من جولة أوروغواي بأقل من الآخرين، فان جميع البلدان ستستفيد في الأجل الطويل من وجود نظام تجاري دولي أكثر استقرارا وتحررا من أجل النمو الاقتصادي العالمي. وقد أفصحت استراليا عن استمرار التزامها بتشجيع عملية التكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي في البلدان النامية وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وفي البلدان المتقدمة كذلك. وبالاضافة إلى المساعدة المتعددة الأطراف، فقد استهل برنامج استرالي للتدريب من أجل "أوراسيا" لتقديم المساعدة التقنية إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا الوسطى والشرقية، ومنطقة البلطيق، وروسيا والدول الأخرى المستقلة حديثا. ويتضمن البرنامج دورة تدريبية في استراليا من أجل المدراء من المستوى المتوسط، وأموال من أجل قيام المتدربين بادارة دورات في البلدان المستفيدة أو استراليا. وقد تضمن ذلك تدريب للنساء على ادارة الأعمال الصغيرة الحجم، وادارة المزارع،

وحلقات دراسية عن الغات، وادارة مصلحة للتوظيف، واقتصادات صناعة التعدين، وادارة أسواق الأسهم. وتقوم استراليا أيضا بدور هام فيما يتعلق بمساعدة البلدان النامية على التكيف مع البيئة التجارية الدولية الجديدة، وكذلك فيما يتعلق بدعمها لتحرير التجارة.

٦٣- وأعرب ممثل مصر عن التقدير لتقرير أمانة الأونكتاد ولكنه لاحظ أن التقرير يميل إلى التركيز على البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وأن معظم التوصيات المتعلقة بالتعاون التقني كانت موجهة صوب هذه البلدان. ولا ينبغي لهذه التوصيات أن تكون على حساب مصالح البلدان النامية فيما يتعلق بالتعاون التقني في الأونكتاد، وينبغي ايجاد موارد مالية اضافية لتنفيذها. ومع التسليم بأهمية توطيد العلاقات التجارية بين البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، فانه ينبغي توضيح هذه التوصيات بشكل أكبر، مع امكانية تنظيم حلقات تدارسية في مجالات التجارة والتمويل والتعاون التقني والاستثمار.

٦٤- ومن المهم كذلك أن تحدد المجالات التي تتمتع فيها البلدان النامية بميزة نسبية فيما يخص الصادرات الى الاقتصادات المتقدمة. وقد يكون المفيد لو حددت بالمثل المجالات التجارية الملائمة بين البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي أن يكون لتوسيع الترتيبات التجارية الاقليمية بين البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والاقتصادات المتقدة أثر تجاري تحويلي على صادرات الاقتصادات النامية. وينبغي تقييم أي أثر تجاري تحويلي، مع تقديم نتائج التقييم إلى الدورة القادمة لمجلس التجارة والتنمية. وحيث أن رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية قد زادت ثلاث مرات في الاقتصادات المتقدمة منذ ١٩٩٠، وأن أكثر من نصف الحالات كانت موجهة ضد البلدان النامية، فقد يكون من المفيد لو أن أمانة الأونكتاد اضطلعت بتحليل شامل لهذه الاتجاهات. وقد يكون من المفيد أيضا لو أمكن دراسة التكيفات الهيكلية القطاعية في بعض القطاعات في الاقتصادات النامية باحكام، وخاصة ما يخضع منها لتدابير غير تعريفية. وسيترتب على التخفيضات التعريفية المدخلة في جولة أوروغواي اضعاف لمخططات نظام الأفضليات المعمم التي تمنحها الاقتصادات المتقدمة. ولذلك تؤيد مصر فكرة قيام اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات باجراء سريع لتحسين مخططات نظام الأفضليات المعمم بما يخدم صادرات البلدان النامية. وقد يتبين أيضا أن من الضروري تغيير المخططات التي تطبقها البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في ضوء نتائج جولة أوروغواي، والانضمامات الجديدة الى منظمة التجارة العالمية المقبلة، والترتيبات التجارية الاقليمية بين البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والاقتصادات المتقدمة. وتتطلع مصر الى نجاح عملية التحول الجارية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وتترتقب استكشاف دروب أخرى للتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية وتلك البلدان بالنظر إلى امكاناتها التجارية الهائلة. فتجارة البلدان النامية ستتوطد بفضل الربط القوي بين السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية والتجارية. وأضاف أن زيادة تنويع الصادرات أمر حاسم بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد على القليل من السلع الأساسية في تجارتها التصديرية؛ بيد أنه يتعين أن يكون هذا التنويع مصحوبا بتحسين سبل الوصول إلى أسواق الاقتصادات المتقدمة.

٦٥- أثنى ممثل اليابان على الكثير من البلدان النامية التي اضطلعت بجهود حاسمة وشاقة من أجل التكيف الهيكلي. وقال إن اليابان تقر بأن هذه الجهود التكيفية التي بذلتها البلدان النامية تعتبر تحديا عالميا. وبالتالي تقوم اليابان بدور رائد في دعم التكيف الهيكلي في البلدان النامية من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لما لهما من أهمية في الدعم الدولي في هذا الصدد. وبالاضافة الى ذلك، فان اليابان تدعم الجهود التكيفية للبلدان النامية من خلال العديد من خطط التعاون الاقتصادي الثنائية. وقد قررت حكومة اليابان أن

تمدد أجل جولة ثالثة من هذه المساعدات (تساوي نحوا من ٦٥٠ إلى ٧٠٠ مليون دولار) الى السنوات المالية من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٥. وتتسم الأسواق الموسعة لصادرات البلدان النامية بأهمية كبيرة بالنسبة لتحرير التجارة والاصلاح الاقتصادي في هذه البلدان. وفي هذا السياق، يجري التشجيع على تحسين سبل وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق اليابانية وذلك بسلسلة من مبادرات فتح الأسواق التي اضطلع بها مؤخرا في اليابان. ونتيجة لذلك زادت الواردات اليابانية من البلدان النامية باطراد من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٣ لتصل إلى ١٢٠ مليار دولار. ومن المتوقع أن تؤدي المجموعة الشاملة من التدابير الاقتصادية التي تقررت في شباط/فبراير ١٩٩٤ إلى زيادة توطيد هذا الاتجاه. وفيما يتعلق بمخططات نظام الأفضليات المعمم، فان حكومة اليابان ترحب بالمبادرات التي تعالج هامش نظام الأفضليات المعمم المنخفض في أعقاب جولة أوروغواي، وقد اتخذت اليابان في الحقيقة خطوات في هذا الاتجاه بالفعل، حيث أعلنت عن معدلات منخفضة أو جديدة لنظام الأفضليات المعمم بالنسبة إلى ١٢ منتجا استوائيا. كما أن ادماج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي يعتبر تحديا عالمي الطابع. فالصعوبات التي تواجهها تلك البلدان هائلة، والجهود التي تبذلها للتغلب عليها تستحق ثناء بالغا. والحالة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تعكس بشكل ما أحوال العالم اليوم حيث تعمق الترابط الاقتصادي من ناحية بينما ازداد عدم التيقن في المجال السياسي من ناحية أخرى. وقد أخذت اليابان تساهم بنشاط في التعاون الدولي الداعم للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك في حدود الأطر الثنائية والمتعددة الأطراف. بيد أنه أكد على أنه لا ينبغي لدعم الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أن يمس الأولوية العالية الممنوحة للتعاون الانمائي مع البلدان النامية. والاندماج الأكمل في النظام التجاري المتعدد الأطراف هو أفضل طريقة لتعزيز تجارة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وستواصل اليابان بذل أقصى ما بوسعها للمحافظة على النظام التجاري المتعدد الأطراف وتقويته. ولقد كان اختتام جولة أوروغواي، في حقيقة الأمر، أهم عامل يستطيع أن يساهم بمفرده في تقوية انفتاح النظام التجاري المتعدد الأطراف. ومن المهم للغاية أن تبذل جهود مستديمة لتنفيذ الاتفاقات التي جرى التفاوض بشأنها في الجولة. ولا يمكن إغفال أهمية ترتيبات التكامل الاقليمية التي تضم دولا تجارية كبرى بالنسبة لتجارة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وينبغي ايلاء أولوية عالية إلى قضية التكامل الاقليمي في برنامج العمل العام للأونكتاد بعد استعراض نصف المدة.

٦٦- وقال ممثل بيلاروس إن المناقشة المتعلقة بالبند ٢ من جدول الأعمال تؤكد أهمية النهج المتعدد الأطراف في مجال التجارة العالمية والقضايا الاقتصادية وأهمية آلية منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك الأونكتاد. وأردف ان وفده متفق مع الاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقرير الأمانة؛ فالاقتصاد العالمي يتكامل بصورة متزايدة والبلدان التي لا تشارك فيه مشاركة كافية يمكن أن تفقد الميزات الملازمة للتقسيم الدولي للعمل. وبيلاروس تسعى، في المرحلة الراهنة من عملية الاصلاح، لتحقيق نمو اقتصادي مستقر وتعزيز عملية الخصخصة والقطاع الخاص وتوفير شبكة أمان اجتماعية اثناء فترة الانتقال، ومن شأن الدستور الجديد الذي اعتمد في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٤ أن يساعد على تحقيق هذه المهام ويوفر التساوي المضمون في المعاملة لكافة أشكال الملكية. وتتمثل سياسة حكومة بيلاروس في التعجيل في الاصلاحات التي تمس الأسواق من خلال الاستقرار الاقتصادي الكلي والتكيف الهيكلي. وهذا الأخير موجه الى الانتعاش الاقتصادي بالاستناد الى المزيد من كفاءة استخدام الموارد عن طريق التعزيز الموازي للمنافسة وتنمية القطاع الخاص. وفي عام ١٩٩٤ ستسعى حكومة بيلاروس الى ما يلي: تعجيل في خصخصة المؤسسات صغيرة الحجم على أن تتم خصخصة ما يصل الى ٥٠ في المائة من مؤسسات التجارة والخدمات وما لا يقل عن ٥٠ مؤسسة

حكومية كبيرة ستحول الى شركات مساهمة؛ اتباع سياسة نشطة مناهضة للاحتكار؛ وتوفير الدعم الحكومي للمبادرات الحرة التي تصدر وذلك بقصد أن يتطور القطاع الخاص بصورة تكفي للتعويض عن التقلص الحتمي الذي سيشهده القطاع العام، وزيادة الكفاءة الاقتصادية، وكفالة الحد الأقصى من العمالة. وحكومة بيلاروس مقتنعة بأن عملية احداث وتعزيز آليات للسوق والدقرطة السياسية يجب أن تتم بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي ومؤسساته المتعددة الأطراف من قبيل الأونكتاد وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والغات. وبيلاروس تولي أهمية كبرى لتقوية التعاون مع مثل هذه المؤسسات. وأخيرا شدد على أن حكومته ترحب بنتائج جولة أوروغواي. وقال إن بيلاروس نشطت تعاونها مع الغات وهي ترمي الى الانضمام اليه على أساس العضوية الكاملة.

٦٧- وذكر ممثل سلوفاكيا أن التطورات الاقتصادية التي شهدها بلده تأثرت بمفعول انفصال تشيكوسلوفاكيا والتغيير الذي طرأ على العملة المحلية وعملية اصلاح ضريبي واسعة النطاق والانتكاس العالمي الشديد. وأردف أن انشاء نظام نقدي مستقل استلزم وضع سياسة نقدية جديدة. وقد اتسم الاحتياطي من القطع الأجنبي بعدم استقراره وعملية تخفيض قيمة العملة لم تفلح حتى الآن في تحسين ميزان المدفوعات بما فيه الكفاية كما لم تعزز التوسع الدينامي المتزايد في الصادرات. وفي عام ١٩٩٣ انخفضت الصادرات بصورة ملحوظة أكثر من انخفاض الواردات. وقد أخذت حكومة سلوفاكيا "بمفهوم التجارة الخارجية لجمهورية سلوفاكيا" الذي يمثل برنامج تعزيز الصادرات واحدا من أهم مقوماتها. وسيتم ايلاء المزيد من الاهتمام بالاستراتيجيات الهادفة الى التغلب على الحواجز الداخلية والخارجية التي تواجهها التجارة الدولية. وذكرت الحواجز التجارية الداخلية التالية: (أ) عدم كفاية البنية التحتية القائمة لتعزيز الصادرات؛ (ب) ضرورة تحسين التسهيلات التمويلية للتصدير في إطار النظام المصرفي؛ (ج) ضرورة اقامة المزيد من الروابط المتسمة بالكفاءة مع اسواق رأس المال والأسواق المالية الأجنبية؛ (د) الافتقار الى الائتمان بشروط تنافسية؛ (هـ) ضرورة تحسين وتوسيع تسهيلات التأمين لغرض الائتمان فيما يتعلق بالصادرات؛ (و) عدم كفاية الاستثمار الأجنبي المباشر؛ و(ز) ضرورة تحسين الخدمات الاستشارية دعما للقطاع التصديري. علاوة على ذلك ستقوم الحكومة بانشاء مركز للنهوض بالصادرات. كما سيتم ايلاء المزيد من الاهتمام للاستخدام الأفضل للمعونة الأجنبية من أجل تدريب الخبراء بالتجارة الخارجية. فضلا عن ذلك سيتم العمل على تحقيق المزيد من الكفاية في صفقات التجارة الخارجية في اطار مشروع تبادل البيانات الالكتروني لشؤون الادارة والتجارة والنقل. وسيجري تبسيط الاجراءات الجمركية. وأخيرا ستقام في الخارج شبكة من ممثلي التجارة الخارجية. وباعتبار سلوفاكيا بلدا صغير الحجم فإن حاجته الى اقتصاد وطني مفتوح كبيرة وهو يعتبر التجارة الدولية طريقة من افضل الطرق لانجاز عملية الانتقال الى اقتصاد سوقي.

٦٨- وشدد ممثل بولندا على أن المعلومات المقدمة في وثيقة الأمانة أكدت بدقة بوادر الانتعاش في بولندا منذ أوائل عام ١٩٩٢. ويفيد تقييم حديث العهد أجراه صندوق النقد الدولي أن النمو في بولندا عام ١٩٩٣ كان ثاني أسرع نمو تشهده أوروبا والمتوقع أن يتكرر هذا الأداء عام ١٩٩٤. وقد زاد الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١,٥ في المائة عام ١٩٩٢ وبنسبة ٤,٦ في المائة عام ١٩٩٣؛ وارتفع الناتج الصناعي، بالأسعار الثابتة، بما نسبته ٣,٩ في المائة عام ١٩٩٢ وبنسبة ٦,٢ في المائة عام ١٩٩٣. وخلال الربع الأول من عام ١٩٩٤ نما الناتج الصناعي بمعدل ١٠ في المائة. وهذا الأداء الايجابي حفز الشركاء الأجانب على الاستثمار في بولندا بما في ذلك المساهمة في الخصخصة. وهذه حقيقة تؤكد ببساطة أن الآفاق الاقتصادية الحسنة

المرتقبة حاسمة في اجتذاب رأس المال الأجنبي. والأداء الاقتصادي الأخير لبولندا يؤكد نجاح الاستراتيجية القائمة على التحرير الجذري لشروط التجارة الذي شرع فيه البلد في عام ١٩٩٠.

٦٩- ومضى يقول إن السلطات البولندية مقرة العزم على المزيد من دمج البلد في الاقتصاد العالمي. وان بولندا قد التزمت بتخفيضات تعريفية مهمة في إطار مفاوضات جولة أوروغواي. وسيتمثل متوسط الخفض التعريفي في ٣٧ في المائة بالنسبة للأغذية والمنتجات الزراعية. ويقدر الخفض المرجح تجاريا بصدد التعريفات الصناعية بما نسبته ٣٨ في المائة مع انخفاض متوسط مستوى الحماية التعريفية من ١٦ في المائة حاليا الى ما دون ١٠ في المائة بعد تنفيذ التزامات جولة أوروغوي. وبولندا مقتنعة بأن البلدان النامية ستستفيد أيضا من هذه التخفيضات التعريفية. وبولندا بلد مشارك في جهود التكامل الأوروبي الاقليمي. وفي شباط/فبراير ١٩٩٤ بدأ رسميا نفاذ اتفاق الانتساب المبرم بين بولندا والجماعات الأوروبية بعد الانتهاء من عملية التصديق من جانب كافة الموقعين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بدأ نفاذ اتفاق التجارة الحرة المبرم بين دول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وبين بولندا. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ أبرمت بولندا جنبا الى جنب مع الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وهنغاريا اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى الذي دخل حيز النفاذ منذ آذار/مارس ١٩٩٣. وجميع هذه الاتفاقات كان الغرض منها تعميق اندماج الاقتصاد البولندي في التجارة الدولية. ومن شأن التكامل الاقليمي أن يحفظ التحرير العالمي المتسق وهو تحرير من شأنه أن يفيد كافة البلدان. وكانت هناك بعض الجوانب السلبية في النمو الاقتصادي البولندي. وتمثل أحد هذه الجوانب في تنامي العجز التجاري. ففي نهاية الربع الثالث من عام ١٩٩٣ بلغ العجز التجاري ما مقداره ٣,٥ مليار دولار. وهو عجز قياسي في التجارة مع كافة تجمعات الشركاء. وفاق العجز التجاري مع البلدان النامية ما مقداره ٠,٥ مليار دولار. وهذا يثبت أن الشركاء التجاريين لبولندا استفادوا من تحرير التجارة أكثر مما استفادت بولندا. ومن ثم فإن بولندا تناشد البلدان المتقدمة اتاحة سبل أفضل للوصول الى أسواقها. فالمساعدة التقنية والمالية بمفردها لا تكفي. وبامكان الأونكتاد بل ومن واجبه أن يلعب دورا مهما في تعزيز التعاون التجاري والاستثماري الأفضل بين البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقالية. ومن الأمثلة الجيدة على تعاون كهذا أسبوع التدريب العملي - التجاري بشأن التجارة والتعاون الاقتصادي بين بلدان أوروبا الشرقية والوسطى ومصر المقرر تنظيمه في مصر في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وبوسع مشاريع كهذه، التي تتم بمشاركة خبراء من الأونكتاد أن تعزز المزيد من التعاون الناجح بين البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقالية.

٧٠- وأعرب ممثل النمسا عن اقتناعه بأن البلدان المارة بمرحلة انتقالية وأقل البلدان نموا لا تحتاج فقط الى الدعم المالي بل حاجتها أكبر الى المساعدة التقنية وفوق كل شيء معونة ذات بال لغرض التكيف الهيكلي. ورحب باعتماد اقتصادات عدد من البلدان في أوروبا الشرقية والوسطى لعناصر سوقية أفضت الى نمو ملحوظ في واردات النمسا من هذه المنطقة. وأضاف أن دول أوروبا الوسطى والشرقية المستقلة حديثا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة قد أُدرجت في المخطط النمساوي للأفضليات المعمم. بيد أن الأونكتاد أنشئ في البداية من أجل تلبية احتياجات البلدان النامية ولذلك قال إنه يؤيد البيان الصادر عن ممثل اثيوبيا الذي انتقد التوازن الذي يعكسه تقرير الأمانة فيما يتعلق بأقل البلدان نموا والاقتصادات المارة بمراحلة انتقالية. وقال ان النمسا متفتحة فيما يتصل باحتياجات البلدان النامية وعلى هذا فانها لا تملك حصصا ولا حدودا قصوى ولا غير ذلك من قيود الاستيراد الكمية في مخططها للأفضليات المعمم. كما أنها لا تستبعد المنسوجات ولا منتجات الملابس من المعاملة التعريفية في اطار نظام

الأفضليات المعمم. واعتبارا للمشاكل التي تستأثر بها أقل البلدان نموا اتخذت النمسا خطوة ثانية عام ١٩٨٢ تتمثل في معاملتها بنودا صناعية معاملة خالية من الرسوم وأجرت تخفيضا تعريفيا بنسبة ٥٠ في المائة للمنسوجات والملابس من بلدان المجموعة الثانية. وقد بلغت القيمة الاجمالية للواردات التي تحظى بالفعل بمعاملة تفضيلية عام ١٩٩٢ نحو ستة مليارات ونصف المليار استأثرت آسيا بحصة مقدارها ٤٦,٤٩ في المائة. وللأسف لا تستفيد أقل البلدان النامية عموما من هذه الامكانيات المتاحة. فمن بين ٤٧ بلدا من أقل البلدان نموا انتهز عام ١٩٩٢ فقط ١٩ بلدا منها فرصة الاستيراد من النمسا في اطار مخطط الأفضليات المعمم. وفي هذا السياق يبين الوضع السائد في أقل البلدان نموا الاسيوية والافريقية بأن نظام الأفضليات المعمم لا يمكن أن يحفز صادراتها ما لم ترافقه تدابير داخلية ونظام سياسي مستقر. وتسليما بهذا الوضع بدأت النمسا في عرض برامج اضافية على أقل البلدان نموا. ولكل بلد على حدة، بطبيعة الحال، أن يستفيد من هذه البرامج وأن يهيئ، قبل كل شيء، الظروف اللازمة لقيام تنمية اقتصادية مضطردة ومستدامة.

٧١- ولاحظ ممثل الصين أن بلدانا نامية عديدة اضطلعت منذ الثمانينات ببرامج تكيف هيكلي واصلاحات اقتصادية دفعت ثمنها غاليا. الا أنه فيما عدا بعض البلدان من جنوب وجنوب شرقي آسيا بقي النمو الاقتصادي في معظم البلدان الأخرى مخيبا للآمال. فقد واجه العديد من هذه البلدان باستمرار عوائق في وجه اندماجها في النظام التجاري الدولي. وبالنظر الى القوة الاقتصادية التي تتمتع بها البلدان المتقدمة والارتفاع في استهلاكها المحلي وضخامة قدرتها السوقية فان انفتاح أسواقها الداخلية أمام البلدان النامية يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لتعزيز مساهمة البلدان النامية في التجارة الدولية. غير أن بلدانا متقدمة عديدة ما تزال تتبع سياسات تجارية تمييزية حيال البلدان النامية. وناشد البلدان المتقدمة، ولا سيما أهم هذه البلدان تجاريا أن تتخلى عن السياسات التجارية التي ترسم من جانب واحد وتتسم بالتمييز ضد البلدان النامية وعدم وضع عراقيل جديدة أمام صادرات هذه البلدان.

٧٢- ومضى يقول إنه على الرغم من أن جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية قد انتهت فان مصالح البلدان النامية لم تؤخذ في الاعتبار الكامل ولا تعكسها الاتفاقات التي تضمنتها الوثيقة الختامية. ويمكن تصحيح هذا الوضع أثناء تنفيذ الاتفاقات. فبعض المنتجات التي تتمتع على صعيدها البلدان النامية بميزة نسبية - مثل المنسوجات والملابس والمنتجات الزراعية - ما برحت تخضع لقيود كمية وتكبحها التعريفات العالية. وفي هذه الظروف لنظام الأفضليات المعمم أهميته الكبرى بالنسبة لصادرات البلدان النامية. ومن هنا تأتي ضرورة أن تواصل البلدان المتقدمة اتاحة نظام الأفضليات المعمم للبلدان النامية وقيامها بتبسيط الاجراءات والزيادة في عدد البلدان التي توفر أفضليات وتوسع تغطية المنتج وتسمح بالاستفادة المثلى من المخططات المانحة للأفضليات. ويؤمل أن تجتذب منظمة التجارة العالمية الجديدة مشاركة مزيد من البلدان ليتحقق الطابع العالمي والتمثيلي بشكل أبرز. وقد كانت الصين، بوصفها مشاركا مشاركة تامة في جولة أوروغواي من كبار المساهمين وقدمت امتيازات هامة بغية أن تصبح عضوا في منظمة التجارة العالمية. وبوصف الصين أكبر بلد نام في العالم فانها واصلت الأخذ بسياسة الاصلاح الاقتصادي والانفتاح للعالم الخارجي وحققت تقدما ذا بال. وسعيا من الحكومة الصينية للحفاظ على التنمية المستقرة والسليمة فقد سنت في عام ١٩٩٤ تدابير اصلاحية مهمة في مجالات النقد الأجنبي والشؤون المالية والمصرفية. ومن شأن هذه التدابير أن تهيئ مناخا أفضل للبلدان تتوسع في ظله تجارتها مع الصين واستثماراتها في هذا البلد.

٧٣- وذكر ممثل فييت نام أن البلدان القائمة باصلاحات اقتصادية عميقة تتوخى التنمية الاقتصادية التي تجمع بين النمو والمكاسب الاجتماعية. وعلى الرغم من أن التوجه نحو اقتصاد سوقي يحظى بقبول واسع فلا يمكن اعتباره دواء. بالاضافة الى ذلك فلا يمكن لانشاء نظام تجاري دولي منصف، ولو كانت الرغبة فيه عالمية، أن يحفز في حد ذاته أهم الجهات الفاعلة الاقتصادية على نبذ التدابير من جانب واحد وهي تدابير تحفظ لها مركزها المهيمن على حساب البلدان النامية. ومن ثم تقتضي المشاركة المتزايدة من جانب البلدان النامية في التجارة الدولية تعاونا دوليا معززا يمنع البلدان من فرض وجهات نظرها على غيرها. فالتجارة تستلزم المنافسة والميزات النسبية والمعاملة التفضيلية لأقل البلدان نموا. وهذه أصول لا بد من المحافظة عليها لفائدة التجارة العالمية. والنتائج الأولية التي تمخض عنها الاصلاح الاقتصادي في بلده مهمة غاية الأهمية فيما يتعلق بمعدل النمو والتضخم وميزان التجارة والامدادات من الأغذية. ويمكن استخلاص العديد من الدروس من هذا النجاح الأولي. منها أن الاستقرار الاقتصادي والسياسي مترابطان بشكل لا انفصام له بل لا غنى لأحدهما عن الآخر من أجل الاضطلاع بأنشطة اقتصادية طويلة الأجل. وهذه شروط لا بد منها لاجتذاب الاستثمار الأجنبي. وفيما يتعلق ببعض المصاعب المحددة الناشئة منذ اعتماد الاصلاحات الاقتصادية تتمثل المشكلة الرئيسية في ارساء الأسس وبناء وتحسين الهياكل الأساسية المادية والمؤسسية والقانونية ومن ثم القدرات على ادارة الاقتصاد بالاعتماد على الموارد البشرية لذات البلد المدربة لهذا الغرض. ومن المسائل الأخرى المثيرة للقلق ما يتمثل في ادارة الموارد المالية التي يجتذبها بلده. ذلك أن المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد خلال الأشهر والسنوات القادمة يمكن أن يكون لها الأثر الفاصل الحيوي. فالسياسة التجارية والتكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي جميعها مقومات لعملية وثيقة الارتباط بالتعاون الدولي ولا سيما الاقليمي وبانعاش التجارة والروابط الاقتصادية مع الشركاء التجاريين في أوروبا الشرقية.

٧٤- وقال ممثل رومانيا انه على حين أن مشاركة البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقالية في التجارة متوقفة بالدرجة الأولى على الجهود الخاصة التي تبذلها الا أن البيئة الخارجية والمساعدة المقدمة من المجتمع الدولي تلعبان دورا حرجا في نجاح هذا المسعى. وتناقص نصيب رومانيا من التجارة العالمية في السنوات الأخيرة يُعزى الى عدد من العوامل منها المصاعب الموضوعية التي تولدها عملية الانتقال الى الاقتصاد السوقي اجمالا. وفي الوقت نفسه تأثرت التدفقات التجارية الدولية الى حد كبير من جراء التغيرات في المناخ السياسي والاقتصادي الدولي. ورومانيا تقوم ببذل جهود جبارة في سبيل انماء مشاركتها في التجارة الدولية وتأمين مشاركتها المعززة في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقد أفضت فعلا التدابير التي اتخذت لهذه الغاية الى ظهور بوادر تقدم اقتصادي مشجعة. بيد أن رومانيا، سعيا منها لتأمين مشاركة متزايدة في التجارة الدولية تسعى للتعاون مع شركائها التجاريين ، من خلال وصول المنتجات الرومانية بشكل مضطرد الى الأسواق الأجنبية في بداية الأمر. كما تمثل زيادة المساعدة المالية والتقنية فضلا عن تيسير الاستثمار الأجنبي وسيلتين مهمتين لتحقيق هذا الهدف. وهناك حاجة الى تكثيف أنشطة الأونكتاد الهادفة الى زيادة مشاركة البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقالية في التجارة الدولية للسلع والخدمات على أن توضع في الاعتبار أعمال المنظمات الدولية الأخرى في هذا المجال بما في ذلك منظمة التجارة الدولية مستقبلا.

٧٥- ولاحظ ممثل المكسيك أن النشاط الاقتصادي العالمي انتقل الى مرحلة من الانتعاش ولكن الآفاق الاقتصادية المرتقبة، رغم أنها مشجعة بالنسبة لبعض البلدان، ما تزال بعيدة عن أن تكون واعدة بالنسبة

للجميع. وقد كان لمشاكل الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة أثرها الضار بالبلدان النامية حيث كان الطلب على الصادرات مقيدا. وافتقار معظم البلدان المتقدمة الى النمو الاقتصادي تسبب في تزايد البطالة وهذا أثار بدوره ضغوطا من أجل اقامة الحواجز التجارية لحماية مستويات العمالة. وقد أصبح عدد من البلدان النامية من دعاة تحرير التجارة وساهم في نمو الاقتصاد العالمي عن طريق تطبيق برامج التكيف الهيكلي. بيد أن من الضرورة بمكان الاشارة الى أن الحالة الاقتصادية للبلدان ذات الدخل المنخفض تبقى صعبة. وللتغلب على هذه المشاكل تحتاج البلدان المعنية، بالاضافة الى جهودها الرامية الى تعميق سياسات التكيف الهيكلي التي تتوخاها، إلى الدعم الملتزم من جانب المجتمع الدولي كما يتبدى من خلال تحرير عميق للتجارة العالمية ووصول أفضل لأسواق البلدان المتقدمة. ويتوجب أن توضع في الاعتبار، في تنفيذ التدابير الموصى بها في تقرير أمانة الأونكتاد، المتطلبات والحاجات المحددة لكل بلد بمفرده. ويتوجب التشديد بشكل خاص على التدابير التي تساعد على نقل الموارد والتكنولوجيا وتحسين نظام الأفضليات المعمم. والنمو الاقتصادي للبلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقالية فضلا عن تحسين مستويات عيش شعوبها أمران لا غنى عنهما حيث أن من شأن ذلك أن يساعد على تعزيز الانتعاش الاقتصادي العالمي الناشئ.

٧٦- وقالت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية إن المبادرات الصادرة عن البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية من أجل تنفيذ اصلاحات اقتصادية تتمشى مع الغات يجب أن تحظى بالتشجيع بغية تسهيل اندماجها في وقت مبكر وبشكل ناجع في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وهذا يشمل اعتماد مبادئ الغات الأساسية المتمثلة في المعاملة الوطنية والمعاملة اللامشروطة بموجب حكم الدولة الأولى بالرعاية والشفافية. وكنتيجة للتحسينات التي تحققت بفضل تتويج جولة أوروغواي بالنجاح ستحظى البلدان النامية بازدياد التجارة فيها. وهذا من شأنه أن يزيد الدخل الحقيقي وينعش التنمية الاقتصادية. والولايات المتحدة الأمريكية لا تشترك في الرأي القائل بأن البلدان النامية ستكسب أقل مما تكسبه البلدان المتقدمة: ذلك لأن التجارة العالمية المتزايدة ستنشط الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفر فرصا للبلدان النامية لتوسع الأسواق المتاحة لها فيما يتعلق بالسلع والخدمات الزراعية والصناعية. والنتائج التي أسفرت عنها جولة أوروغواي واعدة بفرص للجميع في سوق عالمية تتوفر لها امكانات هائلة للنمو. والدعم القوي للنظام التجاري المتعدد الأطراف ولكل ما يمكن تحقيقه على نحو متعدد الأطراف لا ينقص شيئا من الاتفاقات الاقليمية التي يمكن أن تشكل في الواقع حجر الزاوية لتزايد التجارة العالمية. وبوسع الترتيبات الاقليمية أن تساعد الاقتصادات الأصغر حجما على خلق أسواق اقليمية يمكن لها في نهاية المطاف أن تتوسع فتصبح أسواقا عالمية ومن ثمة تتيح فرص تنمية فريدة من نوعها واضافية أمام البلدان النامية. واصلاحات السياسة التجارية في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا تتطلب الدعم الدولي بما في ذلك الوصول الحر الى الأسواق. وهذا لا يبرر ما خلصت اليه أمانة الأونكتاد من أن سوق الولايات المتحدة سوق مغلقة في وجه السلع من هذه البلدان نظرا لأن الحواجز في وجه جل الصادرات من معظم هذه البلدان قد أزيلت وعوملت في نفس الوقت معاملة الدولة الأولى بالرعاية. بالاضافة الى ذلك وسعت الولايات المتحدة في نطاق نظام الأفضليات المعمم بشكل شمل معظم هذه البلدان وقد أبرمت فعلا أو هي في سبيلها الى ابرام معاهدات استثمارية مع العديد منها. ومن شأن هذه البلدان أيضا أن تفيد من تحرير التجارة اجمالا الناتج عن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي. ودمج الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية في النظام التجاري العالمي له أهميته الكبرى والولايات المتحدة تعمل من جانب واحد وعلى صعيد متعدد الأطراف من أجل مساعدة هذه البلدان في مساعيها الرامية الى تحقيق هذه الغاية.

٧٧- وقال ممثل أمانة رابطة الدول المستقلة إنه مرتاح لمنحه مركز المراقب. ثم قدم معلومات عن هيكل كومنولث الدول المستقلة وهيئاته التنفيذية ووصف الحالة الاقتصادية السائدة في دوله الأعضاء. ويأتي في أعلى مستوى مجلس رؤساء الدول الذي يعقد دورتين سنويتين اثنتين ومجلس رؤساء الوزراء الذي يجتمع أربع مرات في السنة. وأمانة كومنولث الدول المستقلة تشكل واحدة من الهيئات التنفيذية الرئيسية وهي مسؤولة في آن واحد عن دعم العمل الذي تضطلع به أجهزة تقرير السياسات العامة وتنفيذ ما تتخذه من قرارات. وفي ٢٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣ أبرم رؤساء الدول معاهدة منشئة لاتحاد اقتصادي يقوم على التساوي في الحقوق والاحترام المتبادل لسيادة الدول الأعضاء وسلامتها الاقليمية. وسيتوخى الاتحاد الاقتصادي هذا، بوصفه منظمة دائمة لهذا المجال الاقتصادي المشترك، حرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة فضلا عن السياسات المنسقة المتعلقة بالنقد والائتمانات والأسعار والضرائب الجمركية والنقد الأجنبي. والدول الأعضاء تكفل حرية الحركة لمواطنيها داخل اقليم هذا الاتحاد الاقتصادي. والمعاهدة مرهونة بالتصديق عليها وباب الانضمام اليها مفتوح. ثم طلب الممثل الدائم لأرمينيا لدى كومنولث الدول المستقلة الكلمة فوصف التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء وقال انه تم انشاء نحو أربعين مؤسسة تابعة لكومنولث الدول المستقلة الغاية منها، في جملة أمور، التكامل. ومن جملة هذه المؤسسات الرابطة الأوروبية الآسيوية المشتركة بين الدول للفحم والمعادن، والمجلس المشترك بين الدول المعني بسياسات مكافحة الاحتكار، والمحكمة الاقتصادية الى غير ذلك. واعتبر التكامل الاقتصادي على صعيد كومنولث الدول المستقلة أداة تخدم لا فقط مصالح الدول الأعضاء بل مصالح المجتمع الدولي بأسره.

٧٨- وذكر ممثل اليونان في معرض ممارسته لحق الرد، بأن جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تم قبول انضمامها الى الأمم المتحدة تحت ذات التسمية هذه بعد مفاوضات على أعلى مستوى أسفرت عن قرار مجلس الأمن ٩٣/٨١٧. وعليه ينبغي لها أن تستخدم هذا الاسم لا غيره. ثم أشار الى المقطع الوارد في بيان جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والذي يتعرض بالذكر لليونان فقال إن الاختلافات المعروفة جيدا القائمة بين اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ليست ذات طابع اقتصادي أو تجاري بل هي ذات طابع سياسي بحت. ومن ثم فإن التدابير التي اضطرت اليونان الى اتخاذها ابتداء من ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٤ يغلب عليها الطابع السياسي. ولهذا السبب لا يعتبر المحفل الراهن المكان الملائم الذي تثار فيه مثل هذه القضايا. فهناك محافل أخرى تابعة للأمم المتحدة هي أكفأ للتصدي للمسائل السياسية. وتبذل حاليا جهود على أعلى مستوى سياسي للظفر بحل متفاوض عليه لهذه المشكلة. وفي الختام قال إنه يحتفظ بالحق في العودة الى هذا الموضوع في مرحلة لاحقة من دورة مجلس التجارة والتنمية إذا دعت الضرورة للرد بأكثر تفصيل.

٧٩- وشدد ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، في معرض ممارسته لحق الرد، على أن ممثل اليونان عمد مؤخرا، في محفل آخر، الى تقديم بيان مماثل يفسر خطأ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ويبرر الحظر المفروض على بلده. وقد أوضح وفده، في تلك المناسبة، بأن الصيغة المستخدمة في اللوحة الموضوعة أمامه ليست تسمية البلد بل هي إشارة اليه. واسم البلد هو جمهورية مقدونيا. وطبقا لقرار مجلس الأمن المذكور، لهذا البلد الحق الكامل في استخدام التسمية الدستورية وهي جمهورية مقدونيا. وهذه هي التسمية التي تعتزم الحكومة استخدامها في كل الأوقات. وإن لم يكن هناك ما يلزم باستخدام هذه الإشارة فالمعلوم جيدا أن هذا البلد أقام علاقات اقتصادية مع عدد كبير من البلدان الممثلة في المحفل الراهن باستخدام تسميته الدستورية. بيد أن المشكلة التي تواجه في الظرف الراهن تتمثل في حرمان اليونان هذا

البلد من حقه، كبلد غير ساحلي، في الوصول الى البحر. وهذا الحق في الوصول الى البحر ليس مبدأ نحسب بل هو ذو طابع ملموس وله آثار عامة ويمكن أن يخلق سابقة جد سلبية في التماس الحلول الدولية.

٨٠- وبيّن ممثل اليونان ممارسا حقه مرة ثانية في الرد أن قرار مجلس الأمن ٩٣/٨١٧ يمكن أن يحصل عليه كافة الوفود بسهولة ولذلك لا موجب لتكرار مضمونه. أما فيما يتعلق بمسألة الوصول الى البحر بالنسبة للبلدان غير الساحلية أو الإجراءات التي اتخذتها اليونان في شباط/فبراير ١٩٩٤ فهي تدابير ذات طابع سياسي كما سبق بيانه ولا ينبغي أن تناقش في هذا المحفل.

الاجراء الذي اتخذته لجنة الدورة

٨١- أقرت اللجنة الأولى للدورة، في جلستها الخامسة (الختامية) المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، النتائج المتفق عليها بشأن البند ٢ من جدول الأعمال (TD/B/40/(20/SC.1/L.2) وأوصت بأن يعتمدها المجلس.

الاجراءات التي اتخذها المجلس

٨٢- يرد بيان الاجراءات التي اتخذها المجلس بشأن البند ٢ من جدول الأعمال في التقرير (TD/B/40(2)/24(Vol.I)، في الفرع الأول، ألف (انظر الاستنتاجات المتفق عليها ٤٠٩ (د-٤٠).

الفصل الثاني

التطورات والقضايا ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية في جولة أوروغواي
(البند ٣ من جدول الأعمال)

٨٣- كانت أمام المجلس، للنظر في هذا البند، مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد بعنوان "تحليل وتقييم جولة أوروغواي، وخاصة في المجالات التي تهم أو تشغل البلدان النامية، وأثرها على النظام التجاري الدولي".

٨٤- وفي ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤، تحدث السيد خيسوس سياده، نائب المدير العام للغات، في جلسة غير رسمية لمجلس التجارة والتنمية عن موضوع الآثار المترتبة على توقيع الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي في مراكش، المغرب، في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤. ورد السيد سياده أيضا على أسئلة طرحتها وفود بنغلاديش وكندا وشيلي والصين وكوستاريكا وزامبيا والاتحاد الأوروبي.

النظر في البند في الجلسة العامة

٨٥- عرض مدير شعبة التجارة الدولية هذا البند ومذكرة الأمانة (TD/B/40(2)/CRP.1)، فقال إن الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي تضمنت اتفاقات تحول النظام التجاري المتعدد الأطراف تحويلا جوهريا ليستجيب للتحديات والفرص في اقتصاد عالمي يتصف على نحو متزايد بطابع الشمول. غير أن النتائج الكاملة للجولة في بعض المجالات ما زالت غير معروفة بالنظر إلى أن المفاوضات مستمرة، وخاصة بشأن قطاعات الخدمات الرئيسية وأسلوب توريد الأشخاص الطبيعيين - وهي تنطوي على قضايا اقتصادية بالغة الأهمية.

٨٦- وذكر أن البلدان النامية قد ساهمت مساهمة كبيرة في نجاح الجولة، مما أدى إلى التقليل إلى حد كبير من المرونة المتوفرة لديها، في تصميم سياساتها الانمائية واستخدامها أدوات السياسة التجارية، من أجل تعزيز تنميتها وقدرتها التنافسية في التجارة الدولية، في الوقت الذي اعتمدت فيه سياسات تكيف موجهة نحو التصدير. وقد قبلت البلدان النامية بضوابط تنظيمية متعددة الأطراف شديدة بتثبيت جداولها التعريفية والانضمام إلى اتفاقات بشأن الترتيبات غير التعريفية، والموافقة على ضوابط تنظيمية متعددة الأطراف في المجالات الجديدة التي تعتبر فيها البلدان المتقدمة في أفضل موقع لتطف المكاسب الاقتصادية الفورية. وعلى الرغم من أنه ما زالت هناك مستويات عالية من الحماية على الكثير من البضائع والخدمات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية، فإنه ينبغي لكثير من هذه البلدان أن تكون في وضع يسمح لها بأن تفيد من المزايا المحتملة لاتفاقات جولة أوروغواي، وخاصة من التخفيضات التعريفية، والالغاء التدريجي للنظام التمييزي الذي يحكم التجارة في المنسوجات والملابس، وتحسين الضوابط التنظيمية بشأن التجارة الزراعية، وتعزيز شرط الاجراءات الوقائية. غير أن الفائدة العظمى التي ستؤول إليها هي تضييق نطاق الضغوط الثنائية والاجراءات التي تتخذ من جانب واحد ضدها، وهي فائدة لن تتحقق إلا إذا تقيدت البلدان التجارية الرئيسية تقيدا حقيقيا بالالتزامات المتعددة الأطراف التي قبلتها في الوثيقة الختامية. وعلاوة على ذلك، إذا ما أظهر التقييم الشامل لنتائج الجولة وجود اختلالات في الفوائد المستمدة من الجولة، فإنه سيتعين

تقويم هذه الاختلالات من خلال اجراءات مناسبة، بما في ذلك توفير أفضليات تجارية اضافية، وتقديم مساعدة انمائية، وتخفيف الدين.

٨٧- وقال إن حصيلة جولة أوروغواي تضع اطارا مؤسسيا لإدارة العلاقات التجارية المتزايدة التعقيد في اقتصاد عالمي أكثر قدرة على المنافسة وأكثر تكاملا. وأضاف قائلا إن الوثيقة الختامية هي متاهة من آليات الاستعراض والشروط الوقائية الخاصة، واشتراطات الإشعار، والعتبات، والنقاط الزنادية، واشتراطات الانفاذ، واللجان وفرق العمل، فضلا عن برامج الاستعراضات والمفاوضات المقبلة. وهذه توفر ما يمكن اعتباره برنامج عمل مدمجا لمنظمة التجارة العالمية في المستقبل. وسيواجه الكثير من البلدان النامية تحديات خطيرة فيما يتصل بالقدرة المؤسسية، وتنمية الموارد البشرية، وادارة المعلومات. والواقع أن قدرتها على حماية مصالحها ما زالت موضوع قلق، بالنظر إلى أن بعض البلدان، بما فيها أقل البلدان نموا، قد تجد نفسها مضطرة إلى القبول بالتزامات متعددة الأطراف باهظة الثمن، ومواجهة ارتفاع تكاليف الأغذية والتكنولوجيا المستوردة، في الوقت الذي لا تستطيع فيه تحويل توسع فرص الوصول إلى الأسواق إلى فوائد اقتصادية. ويتعين وضع برامج تعاون تقني فعالة للاستجابة لهذه التحديات الجديدة، فضلا عن وضع آليات مشتركة لتقاسم الأعباء والاستفادة من الفرص المستمدة من تنفيذ نتائج جولة أوروغواي. ولقد كان الأونكتاد قادرا، من خلال مناقشاته وتحاليله وبرامج تعاونه التقني، على المساهمة في تعيين مصالح البلدان النامية وفي اشراكها بفعالية في جولة أوروغواي. ومضى قائلا إن الأونكتاد مستعد، استنادا إلى ولايته التي باتت أكثر وضوحا وقوة، بما في ذلك في مجال ترابط المسائل التجارية والمالية والنقدية والتنمية المستدامة، للمساهمة في تحقيق الاتساق في صنع السياسات العالمية وفي قيام البلدان النامية بدور أقوى داخل النظام التجاري الدولي.

٨٨- وقال إنه قد قدمت في الاجتماع الوزاري في مراكش سلسلة من المقترحات التي يمكن أن تنظر فيهااللجنة التحضيرية. ويبدو من المهم أن تخضع هذه المقترحات لحوار بناء وتحليل متين للسياسات بهدف تحديد القضايا ذات الأهمية للبلدان النامية، وتقييم الآثار المترتبة عليها في مجال التجارة والتنمية. وقد برهنت تجربة جولة أوروغواي على الحاجة إلى القيام بمثل عمليات بناء توافق الآراء المكثفة هذه الهادفة إلى وضع تصورات مشتركة قبل الشروع في التفاوض على التزامات واجبة التنفيذ. ويمكن للأونكتاد، وفقا لالتزام كرتاخينا، أن يؤدي دورا هاما على مستوى مجلس التجارة والتنمية وأجهزته الفرعية في عملية بناء توافق الآراء هذه ودمج البلدان النامية دمجا فعالا في الاقتصاد العالمي.

٨٩- وقال ممثل الأرجنتين إن اعتماد الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي هو تدعيم للنهج المتعدد الأطراف من خلال اعتماد مجموعة جديدة من القواعد ومدها إلى مجالات لم تكن مشمولة حتى الآن بضوابط تنظيمية متعددة الأطراف. وتتيح أحكام الاتفاق اتخاذ خطوة نحو تخفيض التعريفات الجمركية في القطاع الصناعي وتوسيع ادراج القطاع الزراعي وقطاع الخدمات والتدابير الاستثمارية المتصلة بالتجارة. ويوحد الاتفاق المتعلق بالمدونات المختلفة طائفة واسعة من الأنظمة، جاعلا التجارة العالمية شفافة ومزيلا النزعة إلى الاستنساب وإلى التفرد. ويتصف الاتفاق المتعلق بتدابير الصحة العامة وصحة النبات بأهمية كبرى وهو يتيح، للمرة الأولى، اللجوء إلى سلطة متعددة الأطراف في الحالات التي تخضع فيها الصادارت الزراعية لتدابير صحية اعتباطية أو قائمة على أدلة علمية مشكوك فيها. ويعد إنشاء منظمة حقيقية للتجارة العالمية أحد الجوانب الايجابية لاختتام الجولة. وتعد الآلية الجديدة لتسوية المنازعات جانبا ناجحا بوجه خاص، وإن

كانت مصداقية النظام برمته ستتوقف على التقيد بالأحكام التي يتم اتخاذها عبر هذه الآلية وعلى تطبيقها تطبيقا كاملا. أما بشأن ادراج التجارة والبيئة في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية، فقد أعرب عن أمله في أن يتم احراز تقدم في هذا المجال الدقيق، وفي الاعتراف بأن الفقر هو السبب الرئيسي لتدهور البيئة في البلدان النامية. ولا يمكن حل مثل هذه المشكلة المعقدة من خلال العقوبات التجارية أو التدابير التي تتصف بقدر قليل من العقلانية الاقتصادية.

٩٠- وقال إن موطن الضعف الرئيسي في نتائج الجولة هو، في نظره، عدم الربط بين مساهمة البلدان النامية في تحرير التجارة والفرص التجارية الجديدة النابعة من عروض البلدان الصناعية. وثمة موطن ضعف هام آخر لجولة أوروغواي هو محدودية نطاق الاتفاقات في القطاع الزراعي: فالنتائج هنا لا تلبي على الاطلاق طموحات بلده. وهي تمثل، في نظره، خطوة أولى على طريق التراجع عن الحمائية الزراعية. ومن الأهمية بمكان أن توسع في المستقبل القريب الالتزامات التي تم بلوغها في هذا القطاع. وفي سياق هذه العملية، أناط أولوية عالية بمسألة وضع ضوابط متعددة الأطراف في مجال ضمانات الائتمان وتمويل الصادرات الزراعية. وأعرب عن رأي مفاده أن بعض هذه البرامج أصبحت مصدرا للتشويه، وتتسبب في قدر كبير من حالة عدم التيقن التي تكتنف القطاع الانتاجي في البلدان النامية.

٩١- وقال إن من المسائل التي تشغل وفده الافتقار إلى نتائج ملموسة لصالح أقل البلدان نموا، التي تعني زيادة تحرير التجارة العالمية بالنسبة لها التقليل من إمكانيات تلقي معاملة خاصة أو تفضيلية. ولذا، من المهم أن يضع المجتمع الدولي آليات مناسبة لمساعدة هذه البلدان على ايجاد طريقها إلى التنمية.

٩٢- وقال، فيما يتعلق بأعمال الأونكتاد المقبلة المتصلة باتفاقات جولة أوروغواي، إن المسؤولية الأولى والأساسية الملقاة على عاتق الأونكتاد هي إجراء تقييم للنتائج والالتزامات التي تم التوصل إليها، وذلك من منظور مصالح البلدان النامية. وفيما يتعلق بتآكل الهوامش التفضيلية وتزايد القيود المطبقة في بعض مخططات نظام الأفضليات المعمم، أعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي للبلدان المانحة للأفضليات أن تحاول، في استعراض نظام الأفضليات المعمم لعام ١٩٩٦، التعويض عن مثل هذه الآثار السلبية من خلال توسيع نطاق شمول المنتجات وتبسيط المخططات، مع زيادة الشفافية وتحويل الدخل بصورة فعالة إلى البلدان المستفيدة. وأضاف قائلا إنه ينبغي إعطاء دفع للجولة الجديدة من المفاوضات فيما بين البلدان النامية في إطار النظام الشامل للأفضليات التجارية. وشدد في النهاية على الأعمال التي يتم القيام بها في الأونكتاد في مجال البيئة والتجارة والتنمية، وقال إنها أعمال تحليلية مفيدة ينبغي مواصلتها في إطار مؤسسي الطابع من قبيل فريق عمل مخصص لهذا الموضوع بعينه.

٩٣- وقال المتحدث باسم المجموعة الأفريقية (مصر) إن نتائج سبع سنوات ونصف السنة من المفاوضات في جولة أوروغواي سوف تبشر بحقبة جديدة من التعاون الاقتصادي الدولي. بيد أن هناك بعض القلق من إمكانية أن تهدد بعض القضايا الراهنة سلامة النظام التجاري المتعدد الأطراف والتنمية المستدامة للبلدان الأفريقية خاصة، والبلدان النامية عامة. وأضاف قائلا إن المساعدة التقنية، والتدفقات المالية، والوصول إلى الأسواق، أمور بالغة الأهمية إذا أُريد دمج أفريقيا مرة أخرى في الاقتصاد العالمي.

٩٤- وقال إن المصالح الضيقة للصناعات المعتلة قد تهدد آثار جولة أوروغواي المُنشئة للتجارة. ويتعين تطبيق التكييف الهيكلي القطاعي على الاقتصادات المتقدمة والنامية على السواء، بغية إبقاء عجلة الاقتصاد العالمي دائرة. ومن شأن أي نهج آخر أن يؤجل فوائد الاقتصاد الليبرالي من خلال أشكال جديدة من الحمائية والتدابير التقييدية التي ستعقد المشاكل الهيكلية وتعوق تحسين مستويات المعيشة ومعدلات النمو، وخاصة في البلدان النامية. وينبغي وضع حد لنهج الانفراد في الاجراءات ولتطبيق اللوائح البيئية خارج نطاق التشريع الوطني بعد إنشاء اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة في منظمة التجارة العالمية. وينبغي أن تحال أية منازعات تتعلق بالتجارة والبيئة فورا إلى آلية تسوية المنازعات تحت رعاية منظمة التجارة العالمية. وأعرب عن اعتقاده بأنه لا يوجد تناقض بين الإبقاء على نظام تجاري مفتوح وغير تمييزي من جهة، وحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، من جهة أخرى.

٩٥- وقال إن هناك خطرا آخر يتهدد النظام التجاري المتعدد الأطراف الجديد هو الاقتراح الداعي إلى إدراج معايير العمل والشروط الاجتماعية في النظام الجديد. وهذا الاقتراح يعني القبول بالحمائية، ومن الباب الخلفي أيضا. وسيشكل أيضا خرقا لولاية منظمة العمل الدولية التي ينبغي إنفاذ اتفاقياتها دون أن يكون هناك أي ربط بالتجارة.

٩٦- وقال إنه يأمل ألا تؤدي الاتفاقات التجارية الإقليمية إلى المزيد من آثار تحويل التجارة أو الفرص الضائعة على نحو يخالف مصالح البلدان غير المشاركة. وأضاف قائلا إنه يخشى أيضا أن يكون لتحرير التجارة بصورة جزئية في الزراعة أثر سلبي على ميزان مدفوعات البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، وبخاصة الاقتصادات الأفريقية. وترجع حالة التشوه السائدة في السوق العالمية للسلع الزراعية إلى مقاومة الاقتصادات المتقدمة مقاومة قوية وطويلة للتكيف الهيكلي القطاعي في الزراعة. ومن الأهمية بمكان أن ينفَّذ القرار الوزاري لمؤتمر مراكش بشأن التدابير المتعلقة بالآثار السلبية الممكنة لبرنامج الاصلاح بالتعاون مع الجهات المانحة الثنائية ومؤسسات التمويل المتعددة الأطراف بهدف تعويض البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية.

٩٧- وقال إن معدلات التبادل التجاري المتدهورة للكثير من الاقتصادات الأفريقية، التي تعتمد أساسا على السلع الأولية في صادراتها، يرجح أن تسوء في حالة تكون فيها الزيادة في سعر وارداتها مصحوبة بتناقص مستمر في سعر صادراتها من السلع الأولية.

٩٨- وقال إن هناك عاملا آخر يظل حيويا في الحفاظ على الانسجام بين السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات التجارية وهو استقرار أسعار الصرف في البلدان النامية. وإن الارتباط بين التجارة والنقد والتمويل ودورها في التخفيف من عبء الدين والفقر يتسمان بأهمية كبرى في الفترة القادمة ويستحقان أن يوليا عناية أكبر في كل من منظمة التجارة العالمية والأونكتاد.

٩٩- وقال إن معظم مخططات نظام الأفضليات المعمم في البلدان المتقدمة النمو يُحتمل أن تتآكل مع تنفيذ الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي. وبالتالي، ينبغي تكييف هذه المخططات لتوازن نتائج التخفيضات التعريفية المتوقعة. واقترح أن يقوم الأونكتاد بمساعدة الاقتصادات الأفريقية على أن تحدد، بصورة تحليلية وتقنية، الصعوبات والفرص التي ستواجهها نتيجة للجولة، ولا سيما فيما يتعلق بمخططات نظام

الأفضليات المعمم. وشدد أيضا على أهمية بحث العلاقة المتبادلة بين النظام التجاري وسياسات الهجرة؛ والتفاعل بين السياسات التجارية والسياسات المتعلقة بالمسائل المالية والنقدية، بما في ذلك الدين؛ وأسواق السلع الأساسية؛ وقانون التجارة الدولية والشركات؛ وإنشاء آلية للتعويض عن تآكل الأفضليات؛ والصلة بين التجارة التنمية والاستقرار السياسي وتخفيف الفقر؛ والتدابير التجارية التي تُتخذ من طرف واحد أو خارج نطاق التشريع الوطني.

١٠٠- وقال المتحدث باسم المجموعة الآسيوية (ماليزيا) أن معظم بلدان منطقة آسيا تقوم، مع عملية التصنيع السريعة الجارية الآن في هذه المنطقة، بالاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف وتتطلع إلى التمتع بفوائد جولة أوروغواي، ولا سيما في مجال الوصول إلى أسواق البضائع والخدمات. وأضاف قائلا إن السمة الرئيسية لجولة أوروغواي هي إنشاء منظمة التجارة العالمية التي ستساهم في تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف بقواعد تجارية تتصف بشفافية أكبر ويمكن التنبؤ بها بشكل أكبر. وينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن قبول الكثير من البلدان النامية بأحكام الوثيقة الختامية يعني أنه يتعين عليها الاضطلاع بالتزامات ثقيلة.

١٠١- وقال إنه يُفترض، مع إنشاء منظمة التجارة العالمية ونظامها المتكامل لتسوية المنازعات، ألا يكون هناك بعد الآن تبرير لبعض البلدان للجوء إلى وسائل ثنائية لتسوية المشاكل التجارية أو للقيام بأعمال من جانب واحد مثل الأعمال التي تتم في إطار المادة سوبر ٣٠١.

١٠٢- وقال إنه ينبغي أيضا ملاحظة أن جولة أوروغواي قد دفعت بعض الاقتصادات الكبيرة مثل الصين إلى النظر في الانضمام إلى القواعد التجارية المتعددة الأطراف. ومن شأن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية أن يشكل مساهمة ايجابية في التجارة الدولية، وهذا الانضمام يلقى تأييدا قويا من جانب المجموعة الآسيوية.

١٠٣- وأشار إلى المهمة الفورية الملقاة على عاتق منظمة التجارة العالمية في ضمان تنفيذ النتائج وفقا للقواعد والضوابط التنظيمية والإجراءات والأطر الزمنية المنصوص عليها في اتفاقات جولة أوروغواي المختلفة فأكد أن تنفيذ جميع الامتيازات والالتزامات في الوقت المناسب يتسم بأهمية فائقة إذا أُريد للبلدان النامية أن تتمتع بالفوائد، ولا سيما في مجالات المنسوجات والزراعة والسلع الصناعية.

١٠٤ - وأكد أيضا أن برنامج عمل منظمة التجارة العالمية ينبغي أن يقتصر على نطاق هذه المنظمة وولايتها. فقضية التجارة والبيئة قضية مقبولة كجزء من برنامج العمل هذا ولكن من السابق للأوان الحكم بأن البيئة ستكون موضوعا دائما في منظمة التجارة العالمية. ولضمان عدم استخدام حماية البيئة كحاجز مقنَّع أمام التجارة، من الضروري ضمان أن يكون هدفا تحرير التجارة والتنمية المستدامة متبادلي الدعم. وتتطلع المجموعة الآسيوية إلى قيام الأونكتاد بتقديم دراسات وأعمال تحليلية ومدخلات تقنية حول هذا الموضوع.

١٠٥- وأعرب عن قلق البلدان النامية الجدي إزاء القضايا التي تم إدخالها في الآونة الأخيرة مثل معايير العمل والشروط الاجتماعية فقال إن المجموعة الآسيوية غير متأكدة من الدوافع الحقيقية الكامنة وراء خطوات إدراج مثل هذه القضايا في منظمة التجارة العالمية. وينبغي للبلدان ألا تفرط في توسيع صلاحية

منظمة التجارة العالمية. وقال إن محاولات تبرير "الصلة التجارية" لمثل هذه القضايا الدخيلة لا تهدئ مخاوف وشكوك البلدان النامية حول الأشكال الجديدة للحمائية.

١٠٦- ومضى قائلاً إن المجموعة الآسيوية ترى، انطلاقا من روح كرتاخينا ومن مصالح تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف، أن تنفيذ نتائج جولة أوروغواي ينبغي أن يفضي إلى ظروف أكثر استقرارا وأمنا ويمكن التنبؤ بها على نحو أكبر تتيح تجارة قائمة على أسواق مفتوحة وقواعد معززة. وينبغي ألا يكون جدول أعمال منظمة التجارة العالمية مثقلا بالبنود، وبأن تعطى الأولوية لضمان اطلاق منظمة التجارة الدولية، وتدعيم النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتنفيذ نتائج جولة أوروغواي تنفيذا فعليا.

١٠٧- وقال إن عملية التحرير ستستمر، بالنسبة للكثير من البلدان النامية، حتى بعد جولة أوروغواي. وإن تدابير التحرير هذه وما سيجري من تكيف هيكلي ستكون ذات معنى أكبر إذا قابلتها سياسات أكثر انفتاحا وتطلعا نحو الخارج من جانب البلدان الصناعية الكبرى، بما في ذلك انفتاح أكبر في تجارة الخدمات. وتتطلع المجموعة الآسيوية إلى رؤية تحقق المزيد من الفرص التجارية والاستثمارية لجميع البلدان في حقبة ما بعد جولة أوروغواي.

١٠٨- وقال إن المجموعة الآسيوية تود أيضا أن يتزايد دور الأونكتاد وبرنامجه للمساعدة التقنية، إلى جانب مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات، في مجالات: رصد فوائد/آثار جولة أوروغواي بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا؛ وتقدير الطريقة التي يمكن بها للبلدان النامية أن تحقق فوائد أكمل وأن تحسّن استغلال فرص الأسواق (ستكون لتعزيز التصدير وتعزيز دور مركز التجارة الدولية أهمية كبيرة في هذه الجهود)؛ ومساعدة البلدان النامية في الأعمال التحليلية والتنسيق بشأن مسألة التجارة والبيئة؛ وتوفير المعلومات وفهم أفضل بشأن القضايا الموضوعية التي أثارتها البلدان المتقدمة في إدارة علاقاتها التجارية مثل حقوق الإنسان ومعايير العمل الدولية - والنظر في كيفية تأثير هذه القضايا على تجارة البلدان النامية وتنميتها.

١٠٩- وقال ممثل شيلي ربما يفضي اختتام جولة أوروغواي إلى تحسين التجارة الدولية إجمالا، ولكن النتائج هزيلة بالنسبة لكثير من البلدان النامية بل ومعدومة بالنسبة لعدد منها. ويشعر بلده بالرضا إزاء تخفيض التعريفات وإزالة عدد من التدابير غير التعريفية في القطاع الزراعي. ويعتبر إدماج قطاع المنسوجات تقدماً هاماً، وإن لم يكن بالوسع تعيين نتائج ذلك إلا بعد سنوات من الآن. أما الذي يعتبر نجاحا حقيقيا فهو ما جرى من وضع ضوابط لتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف. ويتسم تعزيز آلية تسوية المنازعات بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان المتوسطة الحجم أو الصغيرة. وعموما فإن إنشاء منظمة التجارة العالمية سوف يفضي إلى تقوية النظام التجاري المتعدد الأطراف.

١١٠- وقال، فيما يتعلق بالوضع الذي تواجهه أقل البلدان نمواً، إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى لانشاء آليات للتعويض الاقتصادي، بما أن هذه البلدان لم تنجح في الحصول على فوائد. وهو يرى أن يضطلع الأونكتاد بهذا العمل، استكمالا لاتفاقات مراكش ولمنظمة التجارة العالمية. ولا بد لذلك من تعزيز موارد الأونكتاد البشرية والاقتصادية. ويمكن التوصل إلى آليات التعويض هذه عبر التحليل والحوار واتفاق الآراء

والمفاوضات في مختلف مجالات اختصاص الأونكتاد. ويمكن لهذا التواشج بين العناصر الاقتصادية والاجتماعية أن يوفر ذلك النوع من الانفراج الذي لم تقدمه جولة أوروغواي لكثير من البلدان النامية.

١١١- وقال فيما يتصل بوظائف كل من الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية أنه ينبغي النظر إليهما باعتبارهما آليتين متكاملتين في منظومة الأمم المتحدة المتعددة الأطراف. وذكر من بين مجالات التكامل الممكنة الأنشطة المتعلقة بالتجارة والبيئة. فعلى منظمة التجارة العالمية في هذا المجال أن تحول أساساً دون أن تصبح الجوانب البيئية عوائق تعترض التجارة، على أن يتناول الأونكتاد هذه الجوانب من منظور التنمية الاقتصادية في البلدان النامية. وتعتبر المنافسة الدولية مجالا آخر يمارس فيه هذا العمل التكاملي. فعلى منظمة التجارة العالمية في هذا الصدد أن تتفاوض على اتفاقات تستهدف الحفاظ على المنافسة الحرة في النظام التجاري الدولي، على أن يعكف الأونكتاد، من خلال برنامج الممارسات التجارية التقييدية لديه، على التحليل والتوصل إلى توافق في الآراء على الحيلولة دون إضرار سياسات المنافسة الوطنية بالتجارة الدولية. وينبغي للمؤسستين كلتيهما أن تجريا تحليلا لكيفية العمل على ربط النظام التجاري الدولي بالجوانب النقدية والمالية لمؤسستي بريتون وودز. واختتم حديثه قائلا إن شيلي ترى أنه لا ينبغي تناول قضايا العمل لا في الأونكتاد ولا في منظمة التجارة العالمية، بما أن هذه القضايا تدخل في اختصاص وكالة متخصصة هي منظمة العمل الدولية.

١١٢- ورحبت ممثلة استراليا باختتام جولة أوروغواي بنجاح. فقد كانت أشمل جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي عقدت وأبعدها مدى. ونوهت بالنتائج التالية التي أسفرت عنها الجولة: '١' دخول الزراعة والمنسوجات بقدر أكبر من الفعالية في نطاق قواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ '٢' تحقيق قدر كبير جداً لم يسبق له مثيل من التخفيض في التعريفة على المنتجات الصناعية؛ '٣' الاتفاق على قواعد جديدة لحماية الملكية الفكرية وللتجارة في الخدمات؛ '٤' تحسين القواعد الناظمة لكل جوانب التجارة تقريبا، ووضع إجراءات تكاد تكون تلقائية لتسوية المنازعات. وقالت إن نتائج جولة أوروغواي تنطوي على إمكانية تحسين النمو الاقتصادي والرفاه في كافة البلدان أيا كانت، متقدمة أو نامية أو اقتصادات تمر بمرحلة انتقال.

١١٣- وإذا كانت بعض البلدان ترى أن مكاسبها من جولة أوروغواي أقل من مكاسب غيرها، فإن الكل سيكسب في الأجل الطويل من ذلك الاسهام الدينامي الذي سوف يقدمه النظام التجاري الدولي الأشد استقراراً وتحرراً للنمو الاقتصادي العالمي. وسوف تستفيد البلدان النامية خاصة، في رأيها، لا من الضوابط الجديدة للزراعة والمنسوجات فحسب، وإنما أيضا من زيادة قدر التيقن الذي سوف تتمتع به السياسات التجارية الوطنية عموما وتتيحه منظمة التجارة العالمية. ولعل في الدور الأنشط والاسهام الأوفر اللذين قدمتهما البلدان النامية في هذه المفاوضات بالمقارنة بالجولات السابقة تعبير عن الاعتراف بصفة عامة بمزايا تدامج كافة البلدان على نحو فعال في النظام التجاري الدولي، بما في ذلك الهيكل التعاقدي للالتزامات وضوابط الاتفاق العام للتجارة والتعريفات الجمركية (الغات) ومنظمة التجارة العالمية.

١١٤- وقد أسفرت جولة أوروغواي عن أحكام وضعت لمساعدة البلدان النامية عبر فترات انتقالية، ونصت بوجه خاص على معاملة تفضيلية لأقل البلدان نمواً في الأجل الطويل. ولم يقتصر الأمر على تضمين

النصوص هذه المعاملة التفضيلية، وإنما أبرزت أيضا في قرار وزاري وأعرب عنها ضمنيا بالوقت الاضافي الذي منح لأقل البلدان نمواً لتقديم الجداول الزمنية إلى منظمة التجارة العالمية.

١١٥- وباختتام جولة أوروغواي بدأت جولة مستديمة جديدة من المفاوضات. فقد بدأت المفاوضات حول الخدمات على الفور، وتضمن اتفاق منظمة التجارة العالمية جدولا زمنيا لمفاوضات مقبلة في مجالات أخرى. أضف إلى ذلك أن اللجنة التحضيرية لمنظمة التجارة العالمية سوف تبدأ على الفور في مناقشة قضايا التنفيذ الأساسية المرتبطة بمنظمة التجارة العالمية، بما في ذلك ما ينبغي ادراجه من قضايا أخرى في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية. ومن هذه القضايا الجدية نسبيا قضية التجارة والبيئة التي سوف يتواصل النقاش بصددها في منظمة التجارة العالمية في إطار برنامج العمل المتفق عليه. هذه قضية تشغل بال العالم وتتطلب تحليلاً متأنياً لما يجب عمله في منظمة التجارة العالمية ولما يستصوب اسناده إلى غيرها في النظام الدولي، ولا سيما إلى الأونكتاد. واقترحت الممثلة أن تحاول البلدان تحليل القضايا في كل من منظمة التجارة العالمية والأونكتاد بصورة موضوعية تتلافى الازدواج وتكفل عدم افضاء النقاش إلى شقاق.

١١٦- وأردفت قائلة إن البلدان النامية قامت بدور دينامي في الفات كانت له أهمية في تغيير البيئة الاقتصادية والمؤسسية الدولية وتضمينها التوجه الجديد للأونكتاد. وشددت على ضرورة القيام في تلك البيئة التي أعقبت جولة أوروغواي، بتعيين القضايا التي قد يكون من الأفيد بحثها في الأونكتاد باعتبار ما له من قدرة تحليلية ومن مركز كمحفل فريد من نوعه لبناء توافق عالمي في الآراء.

١١٧- وقال ممثل رومانيا إن اختتام جولة أوروغواي مؤخرا في مراكش يمثل حدثا بالغ الأهمية في البيئة الاقتصادية الدولية. فالمفروض أن تفضي نتائج الجولة إلى تحسين كبير في فرص الوصول إلى الأسواق، وإلى حفز الاستثمار، وزيادة النمو الاقتصادي العالمي. وقد شاركت رومانيا مشاركة تامة في مفاوضات جولة أوروغواي رغم الصعوبات التي لاقتها في عملية الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق. وحرصاً منها على دمج اقتصادها في الاقتصاد العالمي فقد وحدت ١٠٠ في المائة من تعريفاتها، وأخذت على عاتقها التزامات محددة في مجال الخدمات، وتبنت تدابير تحرير ذاتية. وأعرب عن أمله في أن تفضي نتائج جولة أوروغواي إلى تمكين بلده من إفساح سوقه للسلع والخدمات وإلى الحيلولة دون تعريض صادراته لتدابير تحكمية. وقال إنه ينبغي للأونكتاد أن يعين البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على الافادة تماماً من نتائج الجولة. ويرى اضافة إلى ذلك أن الأونكتاد يستطيع تمهيد السبيل لإجراء مفاوضات حول القضايا التجارية المقبلة.

١١٨- وتحدث ممثل السويد باسم البلدان النوردية (الدانمرك وفنلندا والنرويج والسويد) فوصف اتفاقات جولة أوروغواي بأنها أهم حدث طرأ على التجارة الدولية في السنوات الأخيرة، لما ستؤدي إليه من ازالة لعقبات كبيرة تعترض التجارة ومن للاطار التعاقدي للتجارة. وقال إن ذلك سيؤدي الى توسيع نطاق التجارة الدولية ومن ثم وزيادة الكفاءة والعمالة على مستوى العالم ورفع الدخول.

١١٩- وقال إن الصفقة لم تكن مقارعة صفرية الحصيلة. وحيث إن مفهوم "البلد النامي" ينطوي على اختلافات كبيرة في الحجم، والأداء الاقتصادي، ومستوى التنمية، وهيكل التجارة، ومستوى المعيشة، فليس مما يبعث على الدهشة ألا تتساوى جميع البلدان النامية في ما تحصل عليه من فوائد. على أنها جميعها

ستنال بعض المكاسب على المدى القصير، بل وستنال مكاسب أكثر في المدى الطويل. وأشار الى أن الاتفاقات تتضمن أحكاما بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية، وبنودا تنص على عدد أقل من الالتزامات وعلى فترات أطول للتنفيذ، وعلى تقديم المساعدة التقنية الى البلدان النامية، بل وعلى التزامات أكثر مرونة بالنسبة لأقل البلدان نموا. وبالمثل، فإن أحد القرارات التي تشكل جزءا من الصفقة الاجمالية لجولة أوروغواي أخذ في الاعتبار الآثار السلبية التي يمكن أن تتعرض لها أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية من حيث توفر الامدادات الكافية من المواد الغذائية الأساسية بشروط معقولة. وفي واقع الأمر، فإن عددا كبيرا من أعضاء منظمة التجارة العالمية سيكون من بين البلدان النامية. ونوه بالثقة المتزايدة التي انبثقت عن النتائج الايجابية لجولة أوروغواي، ولاحظ أن فشلها كان سيفتح الطريق أمام سيل من الضغوط الحمائية التي تضر جميع الأطراف.وأضاف قائلا إن الأمر متروك الآن للبلدان ولمجتمع الأعمال التجارية الدولي لتحقيق أقصى استفادة من الفرص المطروحة.

١٢٠- ويتمثل الهدف ذو الأولوية، الآن، في كفالة التنفيذ السريع والصادق لنتائج المفاوضات والدخول بمنظمة التجارة العالمية في طور التنفيذ. والبلدان النوردية، بوصفها بلدانا صغيرة تعتمد على التجارة الخارجية، تدرك قيمة القواعد الملزمة قانونيا. ولهذه البلدان كما للبلدان النامية مصلحة حيوية في قيام نظام قوي متعدد الأطراف يستند الى قواعد. وليس من شأن ذلك تقليص دور الأونكتاد بأية صورة من الصور، فالبلدان النوردية تؤيد بقوة دور الأونكتاد كمحفل لبناء التوافق في الآراء في مجال التجارة والتنمية، ولعل أهم ما يجب عمله في هذا الصدد هو تحديد ما يجب أن يفعله الأونكتاد لمساعدة البلدان النامية على تمام الاستفادة من الفرص الجديدة المهيأة.

١٢١- وقال ممثل كندا إنه لا مراء في أن البلدان النامية قد لعبت دوراً رائداً في مفاوضات جولة أوروغواي، أكثر مما حدث في أية جولة سابقة. وتتجلى أهمية ذلك الدور في كل نصوص جولة أوروغواي. وقد تبدت الريادة الحازمة والقوية للبلدان النامية في الدمج المتدرج للمنسوجات والملبوسات في نطاق منظمة التجارة العالمية، وفي الترتيبات الانتقالية الخاصة التي انطوت عليها أحكام كثيرة في الوثيقة الختامية، وفي الالتزامات التي انطوت عليها نصوص من مثل الاتفاق العام للتجارة في الخدمات للانخراط في مسيرة تحرير متدرجة.

١٢٢ - وقد لاحظت أمانة الأونكتاد بحق عظم الأهمية التي تنطوي عليها، بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء، القواعد والضوابط المتعددة الأطراف المعززة والمدمجة في كافة أجزاء الوثيقة الختامية، في المجالات التقليدية وأيضا في المجالات الجديدة التي تغطيها منظمة التجارة العالمية. ولقد قال البعض إن هذه الضوابط الجديدة سوف تلقي بعبء ثقيل على البلدان النامية وان سيادتها سوف تقيد تقييداً غير مقبول يضطرها إلى الأخذ بخيارات في السياسات الوطنية لا تخرج عن سياق هذه القواعد الجديدة. على أنه يرى أن جميع البلدان قد تنازلت عن قدر من سيادتها الوطنية للافادة من الاستقرار والأمن اللذين سوف يوفرهما نظام قوي من التجارة المتعددة الأطراف القائمة على قواعد. أما البديل عن السعي إلى وضع قواعد متعددة الأطراف قوية فكان يتمثل في أن يجرب كل بلد حظه في التفاوض على إفساح السوق له مع شركاء تجاريين أكبر وأقوى منه كثيرا في الغالب. والمفروض أن توفر آلية تسوية المنازعات التي ينطوي عليها بناء منظمة التجارة العالمية الحماية اللازمة للدفاع عن المصالح التجارية الوطنية للبلدان التجارية المتوسطة والصغيرة إزاء الضغوط الثنائية من جانب الشركاء التجاريين الأكبر منها حجما بكثير.

١٢٣- وقد أعرب عدد من البلدان النامية عن قلقه، وبالأخص إزاء تأثر هذه البلدان بتآكل فرص الوصول التفضيلي إلى الأسواق، وما يحتمل أن يسفر عنه ذلك من أضرار تنال عدداً من أقل البلدان نمواً المستوردة الصافية للأغذية. ولا جدال في صحة ما يقال من أن جانبا من هوامش الأفضلية سوف يتقلص نتيجة لجولة أوروغواي، ولكن هذه التخفيضات سوف تقابل بتخفيض متسارع للحواجز التعريفية في صفيفة عريضة من المنتجات من مثل الفلزات، والمنتجات المعدنية، والأخشاب، واللباب، والورق، والمنسوجات، والملبوسات، وكذلك المنتجات الزراعية التي تهم كثيرا من البلدان النامية مثل البن، والشاي، والكاكاو، والسكر، والفواكه والخضروات، والحبوب الزيتية وغير ذلك. وفي هذه الفرص الجديدة التي تيسر الوصول إلى الأسواق ما يعوض وزيادة الأثر الناشئ عن تخفيض الهوامش التفضيلية. وينبغي، في رأيه، أن يتساءل صانعو السياسات الاقتصادية والتجارية الوطنية عما إذا كان استمرار وجود نظم الأفضلية لم يساعد على تحويل الموارد الاقتصادية إلى مجالات تقل فيها الميزة النسبية.

١٢٤- وفضلا عن ذلك، فإن الاصلاحات المتعلقة بسياسات دعم الصادرات الزراعية سيتم ادخالها مرحليا على مدى فترة انتقالية تستغرق ست سنوات. وينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن الأثر الذي سوف يترتب على رفع أسعار الأغذية بالنسبة للانتاج الغذائي المحلي ربما يفضي إلى زيادة مستويات هذا الانتاج، مما يفضي إلى تقليل الاعتماد على الأغذية المستوردة. وأخيرا فقد اعترفت البلدان المشتركة في جولة أوروغواي أنفسها بالقلق المشروع الذي تبديه أقل البلدان نمواً والمستوردة الصافية للأغذية فضمنت الوثيقة الختامية قرارا خاصا يضع أهدافا هامة لتوفير المعونة الغذائية، وتوفير مواد الغذاء الأساسية في صورة منح ومعونة للتنمية الزراعية، وينص أيضا على إمكانية الحصول على مساعدة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتمويل الواردات الغذائية التجارية.

١٢٥- وفيما يتعلق بمسألة الطابع الاقليمي، قال إن سلطات بلده على اقتناع بأنه إذا اتخذت الترتيبات التجارية الاقليمية بقصد زيادة فرص التجارة، لا بقصد إغلاق الأسواق، فإنها سوف تسهم اسهاما كبيرا في قيام نظام متعدد الأطراف قوي ومستقر.

١٢٦- وقال ممثل اليابان إن تنفيذ التدابير المتفق عليها في جولة أوروغواي سوف يفضي في رأيه إلى تحسن كبير في الاقتصاد العالمي نتيجة زيادة التجارة. ويعكس الاشتراك العالمي للبلدان النامية في جولة أوروغواي أهمية الدور الذي تلعبه هذه البلدان حاليا في التجارة العالمية. وقد بدأ عدد متعاظم من البلدان النامية، منها عدد من البلدان الآسيوية ذات التقدم الملحوظ في مجال التنمية الاقتصادية، ينظر إلى التوسع في التجارة باعتباره عنصرا أساسيا للتنمية الاقتصادية ويبذل الجهد من أجل تحرير التجارة والتشديد في السياسات على جانب تقوية القدرات التصديرية.

١٢٧- ومن النتائج البارزة لجولة أوروغواي القواعد التي وضعت في مجالات جديدة مثل الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية، وتدابير الاستثمار المتصل بالتجارة. وسوف يفضي النجاح في وضع هذه القواعد إلى استقرار التعامل في هذه الأسواق، ويتيح للبلدان النامية أن تلعب دورا نشطا في هذه المعاملات في السنوات القادمة.

١٢٨- ومن النتائج البارزة أيضا تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف بوضع قواعد في مجال تسوية المنازعات، أو بحظر تدابير المنطقة الرمادية مثل القيود الطوعية على التصدير والتدابير الأحادية. وقد استفادت البلدان النامية من استقرار النظام التجاري وتوحيد تدابير الانصاف في حالة التنازع. وسوف تبذل البلدان المتقدمة ومعها البلدان النامية جهوداً لاتخاذ تدابير لا تتنافى مع هذه القواعد التجارية.

١٢٩- وينبغي للأونكتاد، في رأيه، أن يحاول العمل في المستقبل على اقامة علاقات بناءة وتكميلية مع منظمة التجارة العالمية، بشحذ قدرته كمحفل للتداول في السياسات. وينبغي للأونكتاد أيضا أن ينهض بالتعاون التقني في المجالات التي يستطيع الافادة فيها بخبراته المتراكمة، وأن يتعاون في ذلك مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية لتمكين البلدان النامية من الاستفادة بأوفى نصيب من نتائج جولة أوروغواي.

١٣٠- وباعتبار الغات محفلا لوضع وتنفيذ القواعد في مجال التجارة، والأونكتاد محفلا لتعميق مناقشة السياسات العامة في قضايا التنمية فإن على الأونكتاد الآن أكثر من أي وقت مضى أن يتناول قضايا جديدة ذات صلة بالتجارة ويوصي بسياسات عامة ازاءها لتيسير تنمية البلدان النامية. ولذا يتعين على أمانة الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية أن تتعاونا وتبذلا جهدا فائقا في تنشيط الأونكتاد.

١٣١- وقال ممثل الصين إن قيام منظمة التجارة العالمية سوف يكون له أثر كبير على هيكل التجارة العالمية والتنمية الاقتصادية في كافة البلدان. وسوف يعطي دفعة جديدة تنشط الاقتصاد العالمي وتفضي إلى مزيد من التجارة، ومزيد من الاستثمار، ومزيد من فرص العمل، وزيادة النمو الاقتصادي في مختلف أرجاء العالم.

١٣٢- ولئن كانت المجموعة النهائية لاجراءات جولة أوروغواي تغطي نطاقا واسعا من القضايا، فالحاصل إنه لم يحدث فيها توازن شامل ولم تحظ مصالح البلدان النامية فيها بالاعتبار الكافي. ويصدق ذلك بالذات على مجالات التدابير التعريفية وغير التعريفية التي لم تلب فيها أهداف التخفيض المرغوب فيه للمنتجات ذات الأهمية التصديرية الكبرى للبلدان النامية. وسوف يتعين على البلدان المستوردة الصافية للأغذية أن تدفع مبالغ أكبر لقاء وارداتها الغذائية. ولم يطرأ تحسن يذكر في مجموعة تدابير إفساح الأسواق في مجال الخدمات لتحرك الأشخاص الطبيعيين. أضف إلى ذلك أن البلدان النامية قد تقيدت بالتزامات جديدة في مجالي جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، وتكبدت خسارة في هوامش التفضيل التجاري.

١٣٣- ولذا فإن الوفد الصيني يرى أن هناك ضرورة ملحة لقيام اللجنة التحضيرية لمنظمة التجارة العالمية بالتصدي لهذا الاختلال وتنفيذ نتائج جولة أوروغواي بحسن نية. ولا بد أيضا من إنشاء آليات الرصد والتعويض الكفيلة بتمكين البلدان النامية من الاستمرار في تلقي معاملة تفضيلية وأكثر مواتاة.

١٣٤- ولئن كان يسلم بأن عدداً كبيراً من البلدان النامية قد شارك بنشاط في المفاوضات وقدم اسهامات هامة باعتماد مجموعة واسعة من تدابير تحرير التجارة لتوسيع نطاق التجارة الدولية، فإنه ينبغي مع ذلك أن تعطى البلدان النامية في رأيه فرصا أكبر للمشاركة الفعالة والمتساوية في النظام التجاري المتعدد الأطراف

المقبل. وينبغي أن يكون التمثيل في منظمة التجارة العالمية عالميا وواسعا بحيث يمتد إلى البلدان والمناطق ذات الأنظمة الاقتصادية المختلفة ومراحل التنمية المختلفة. وينبغي أن يعبر تماما عن احتياجات البلدان النامية.

١٣٥- وأشار إلى الدور المنوط بكل من منظمة التجارة العالمية الجديدة والأونكتاد، فقال إنه ينبغي في رأيه كفالة التكامل بين المنظمتين. فلقد تركت مساهمات الأونكتاد على مدى السنوات الثلاثين الماضية بصمات لا تمحى في تحديد المبادئ الناظمة للعلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وأعرب عن أمله في أن يواصل الأونكتاد، عملا بقرار الجمعية العامة ١٩٩٥(د - ١٩) والتزام كرتاخينا، الاضطلاع بدور نشط وتقديم مزيد من المساهمات.

١٣٦- وقال ممثل اندونيسيا إن هذا الاختتام الناجح لجولة أوروغواي سوف يمكن البلدان النامية في رأيه من المشاركة مشاركة كاملة في صنع القرار الدولي، ويتيح لصادرات البلدان النامية أن تصل بكميات أوفر إلى أسواق البلدان الصناعية. ولقد بذلت البلدان النامية أنفسها، في مسيرة التغيير الذى أجرته في استراتيجياتها الانمائية، جهودا مضنية بتكلفة وتضحيات كبيرة للوفاء بنصيبها في ميثاق التنمية. وذكر على وجه الخصوص العبء الذي تلقيه عليها الالتزامات الجديدة المترتبة عليها في قطاعات مثل حقوق الملكية الفكرية والخدمات. على أن البلدان النامية قد قبلت مجموعة تدابير جولة أوروغواي اعتقادا منها بأن مستقبل النمو الاقتصادي العالمي والرخاء العالمي، وكذلك آفاق التنمية في البلدان النامية، تتوقف على انفتاح وعدالة النظام التجاري الدولي. ولكن على البلدان المتقدمة أن تجازيها يداً بيد إذا رغبت في أن تواصل البلدان النامية التكيف الهيكلي وتدابير التحرير لديها. ولا ينبغي للاصلاحات في البلدان النامية أن ينالها الاحباط بسبب السياسات التي تتسم بقصر النظر التي تنتهجها البلدان المتقدمة النمو، وهي السياسات الأحادية والحمائية، والسياسات المتعلقة بتخفيض الموارد المالية والرأسمالية المنقولة، وحجب التدفق التكنولوجي. وفي عالم اليوم الذي يتسم بزيادة الترابط والتكامل بين الأمم، والعولمة، فإن التعددية السياسية وجهود التحرير الاقتصادي في العالم النامي يمكن بسهولة أن تتعرض لعملية ارتداد خطيرة إذا لم تساندها مساع من جانب البلدان المتقدمة لخلق وإدامة بيئة اقتصادية عالمية تفضي الى تحقيق التنمية. وثمة مسؤولية جماعية تقضي بالتعبير عن مصالح واهتمامات كافة البلدان النامية في هذا النظام العالمي المتغير.

١٣٧- وينبغي تجنب أشكال الحماية الجديدة التي تفضي إلى التمييز ضد صادرات البلدان النامية حتى لا تعرقل جهود البلدان النامية للمشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف الجديد مشاركة كاملة. وينبغي أن تجازى سياسات تحرير التجارة في البلدان النامية بأن يباح لهذه البلدان متابعة تنميتها الاجتماعية الاقتصادية. وينبغي احترام مبدأ المعاملة التفضيلية والمعاملة الأكثر رعاية احتراما كاملا. وينبغي أن يكون هناك التزام سياسي أكبر من جانب كافة البلدان بتمكين منظمة التجارة العالمية من أداء دور هام في تنفيذ نتائج جولة أوروغواي. وأعرب عن أمله في أن تملأ المنظمة الجديدة بكفاءة دور الحارس لنظام تجاري متعدد الأطراف قائم على القواعد وعدم التمييز وشفافية الرؤية ودور الضامن لحقوق الشركاء التجاريين الضعاف من الأفعال التحكمية والأحادية الصادرة عن الأقوياء دون أن تغرق في محيط القضايا الخلافية.

١٣٨- وللأونكتاد، من جانبه، دور هام يتعين أن يؤديه لمساعدة النظام التجاري المتعدد الأطراف على التوازن وتحقيق الانصاف والمنافع لأعضائه، والتغلب أيضا على الآثار السلبية الممكنة التي قد تصيب البلدان

النامية في قطاعات محددة من مثل الخدمات وحقوق الملكية الفكرية. وعلى الأونكتاد أيضا والشركاء التجاريين في البلدان المتقدمة النمو توفير المساعدة التقنية.

١٣٩- وأشار ممثل أوروغواي، إلى الأهداف المبينة في إعلان بونتا ديل استي، فقال إن نتائج جولة أوروغواي بالنسبة للبلدان النامية جاءت معرقلة لتلبية بعض احتياجاتها ومخيبة لآمالها. وبالرغم من ذلك، فإن الالتزامات التي تم التوصل إليها هي خطوة إيجابية في اتجاه تعزيز النظام التجاري الدولي. وأحد العناصر الأساسية في النتيجة التي أسفرت عنها المفاوضات إنشاء منظمة التجارة العالمية، التي تهيئ اطارا للنظر في التطلعات المشروعة لاعضائها، لا سيما تلك التطلعات والاحتياجات التي لم تف بها هذه الجولة من المفاوضات.

١٤٠- وأضاف أن بعض نتائج المفاوضات كانت ايجابية بطبيعة الحال، لا سيما إمكانية الوصول إلى الأسواق وتحرير تشوهات التجارة وإزالتها في القطاع الزراعي الذي يمثل أهمية خاصة لبلده، وذلك فضلا عن عملية وضع التعريفات والاتفاق المتعلق بالتدابير الصحية والمتعلقة بصحة النباتات. ورغم أن هذه النتائج لا تلبي توقعات بلده، فهي تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح بالنسبة للحالة السائدة. وقال إن الاتفاق بشأن الزراعة هو نقطة انطلاق لإصلاح وترشيد السياسات الزراعية، من شأنها أن تضمن إمكانيات جديدة للمنتجين الأكفاء في الأسواق الدولية. ويعلق بلده أهمية كبيرة على الالتزام بمواصلة عملية الإصلاح والتحرير. وذكر أن للاتفاق المتعلق بالمنسوجات أهمية خاصة لبلده كما أن الاتفاق المتعلق بالخدمات أساسي لتنظيم التجارة في هذا القطاع البالغ الدينامية. وسيكون النجاح في الاتفاق على آلية فعالة لتسوية المنازعات بمثابة ضمانة ضد تطبيق الشركاء التجاريين الأقوى لتدابير من طرف واحد. وحثّ جميع المشاركين على الوفاء بالالتزامات التي قطعوها على أنفسهم وعلى تعزيز التزاماتهم بتحرير التجارة. وهذه هي نقاط الأولوية في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية.

١٤١- وفيما يتعلق بأعمال الأونكتاد المتصلة بمستقبل اتفاقات جولة أوروغواي، أشار إلى ثلاثة من مجالات الأولوية. أحدها هو تقييم الجوانب الكمّية لنتائج الجولة فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق والأثر المترتب على إلغاء الاعانات في مجال الزراعة؛ والمجال الثاني هو تعيين فرص التجارة أمام البلدان النامية؛ وأخيرا، هناك العمل الذي ينطوي عليه إعداد البلدان النامية للمشاركة كليا في المفاوضات المقبلة حول مسائل من قبيل التجارة الزراعية والتجارة والبيئة.

١٤٢- وقال ممثل الاتحاد الروسي إن الاختتام الناجح لجولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية حدثان بارزان في التاريخ الاقتصادي الحديث للعالم. وعلى المدى الطويل، سيكسب جميع المشاركين في التجارة الدولية من نتائج جولة أوروغواي. وأعرب عن أمله في أن يفضي منطقيا مبدآ حرية التجارة وحرية المنافسة، اللذان أعادت الاتفاقات تأكيدهما، إلى توسيع التجارة المتبادلة النفع فيما بين البلدان، وبالتالي الى تعزيز الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي ككل.

١٤٣- وأضاف أن هدف الاتحاد الروسي هو المشاركة الكاملة في منظمة التجارة العالمية. ومع الأسف فإن بلده الذي أصبح "مشاركا منتسبا" في المرحلة الأخيرة من جولة أوروغواي، لم يتسن له أن يشارك في عملية التفاوض ذاتها، وأن يقاسم البلدان الأخرى بالتالي كل متاعبها وإنجازاتها. ولكن الاتحاد الروسي مهتم بتعزيز

النظام التجاري المتعدد الأطراف ويعتزم أن يكون جزءا من هذا النظام في المستقبل غير البعيد. واشتراك بلده في منظمة التجارة العالمية شرط ضروري لاندماجه الفعلي في الاقتصاد العالمي. وستسهم مثل هذه العضوية بصورة كبيرة في تعجيل وتعميق الاصلاحات ذات التوجه السوقي في الاتحاد الروسي على أساس من الخبرة التي تراكمت في الغات. وستكون عضوية بلده في منظمة التجارة العالمية حدثا هاما بالنسبة للبلدان الأخرى أيضا. فسيتيح الاتحاد الروسي، على أساس من توازن معقول بين الحقوق والالتزامات، سوقا واسعة للسلع والخدمات والاستثمار. وستهيئ التزاماته كعضو في منظمة التجارة العالمية ضمانة اضافية للاستقرار وإمكانية التنبؤ فيما يتصل بعلاقاته التجارية وبإمكانية نفاذ السلع والخدمات إلى أسواقه.

١٤٤- ومضى يقول إن عملية انضمام الاتحاد الروسي إلى الغات/ منظمة التجارة العالمية ما زالت في مرحلة مبكرة، في الوقت الحاضر. ففي شباط/فبراير ١٩٩٤، تم تقديم مذكرة عن نظام التجارة الخارجية الروسي إلى أمانة الغات، ومن المتوقع أن يجري الاجتماع الأول للفرقة العاملة المعنية بانضمام الاتحاد الروسي إلى الغات في أوائل خريف ١٩٩٤. وفي هذا السياق، يتعين القيام بعمل كبير لتطويع التشريع الروسي وممارسات التجارة الخارجية الروسية لقواعد الغات ونظمه ولاتفاقات جولة أوروغواي. وقال إن خبرة البلدان الأخرى في هذا المجال مهمة وقيّمة. وتوقع أيضا أن تسهم أمانة الأونكتاد في هذه العملية من خلال مشروع التعاون التقني بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي/الأونكتاد لصالح انضمام الاتحاد الروسي إلى الغات.

١٤٥- وقال ممثل جامايكا إن اختتام جولة أوروغواي انجاز كبير، يهيئ فرصة لاستحداث نظام تجاري متعدد الأطراف موسع ومعزز يستجيب لاحتياجات المجتمع التجاري الدولي بقدر أكبر من إمكانية التنبؤ فيما يتعلق بالمنافسة. وقال إن شمول هذا "التعهد المنفرد" الذي تنطوي عليه الوثيقة الختامية يشهد على ثقة المجتمع الدولي في سياسة تعدد الأطراف، وفي الامكانيات القائمة للنمو الاقتصادي العالمي وديناميته. وتدل المشاركة الأوسع نطاقا بدرجة كبيرة للبلدان النامية في جولة أوروغواي عما كان عليه الحال في الجولات السابقة وقبولها للنتائج على التزام حكوماتها بنظام تجاري متعدد الأطراف معدل يمكنه أن يعزز الانتعاش الاقتصادي وأن يهيئ فرصا للتنمية المستدامة للبلدان النامية.

١٤٦- واشار إلى برامج التكيف الهيكلي ذات الآثار البعيدة المدى والتي جرى الاضطلاع بها في كثير من البلدان النامية على مدى العقد الماضي، بما فيها جامايكا، فقال إن هدفها عموما كان انعاش اقتصاداتها وإدماجها في الاقتصاد العالمي. وأصبح تحرير التجارة العالمية المبدأ الرئيسي الذي يسترشد به النظام التجاري الدولي؛ والواقع أن التجربة تبين أن النمو الاقتصادي والتنمية يتعززان بتحرير التجارة وبتوافر قواعد للتجارة الدولية أكثر قابلية للتنبؤ بها. وأعرب عن اعتقاده بأن الوثيقة الختامية يمكنها، مع تحسين الترتيبات المؤسسية في إطار منظمة التجارة العالمية، أن تهيئ سبلا لمساعدة البلدان النامية لبلوغ هدف النمو الاقتصادي والتنمية. ولكن سيلزم توافر دعم من المجتمع الدولي لكي تغتنم كثير من البلدان النامية الفرص الموسعة المتاحة من النظام التجاري المتعدد الأطراف المعدل، ولا سيما لتحسين قدرة هذه البلدان على التعامل مع الآليات والصكوك الجديدة التي تنطوي عليها الوثيقة الختامية، وكذلك المفاوضات المستمرة التي ستجري حول بعض المجالات. وقال إنه يتطلع في هذا الصدد إلى استمرار الدعم من الأونكتاد بواسطة برنامجه للتعاون التقني.

١٤٧- وفيما يتعلق بتفاوت درجة المكاسب التي تعود من نتائج الدورة على مختلف البلدان، أعرب عن قلقه لتآكل الأفضليات التجارية في إطار اتفاقية لومي ومن زيادات أسعار واردات الأغذية. ورأى أن النتيجة المرتقبة لجولة أوروغواي بالنسبة للبلدان النامية، لا سيما مجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، تقتضي اتخاذ تدابير لاصلاح هذا الاختلال في التوازن ولدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان. وينبغي أن تتضمن هذه التدابير إتاحة مساعدة لموازين المدفوعات، يمكن تقديمها بواسطة المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، ومساعدة مالية وتقنية يمكن تقديمها بواسطة المنظمات الدولية مثل الأونكتاد واليونيدو والفاو. وقال أيضا إنه ينبغي إنشاء آلية للرصد في منظمة التجارة العالمية للنظر في أية آثار سلبية تسفر عنها نتائج جولة أوروغواي وللاهتداء الى طرق للتصدي للمشاكل، بما في ذلك التعويض عن أية خسائر متكبدة.

١٤٨- وقال إن وفده يشارك في الرأي القائل بأنه يلزم أثناء تنفيذ جولة أوروغواي أن يلعب الأونكتاد دورا أكثر دينامية مما فعل حتى الآن فيما يتعلق بتحليل السياسات، والمداولات الحكومية الدولية، وبناء اتفاق الآراء والمفاوضات. وأيد كليا الآراء التي أعرب عنها المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ فيما يتعلق بالتحديد الواضح للوظائف المتكاملة للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. وذكر أن للأونكتاد تجربة واسعة النطاق في كثير من مجالات السياسة المرتبطة بالتجارة الدولية وأنه يتطلع الى أن يواصل الأونكتاد اتاحة هذه الخبرة التقنية للبلدان النامية خلال السنوات الحاسمة المقبلة.

١٤٩- واشار ممثل اللجنة الأوروبية، الذي تحدث باسم الاتحاد الأوروبي، الى أن اتفاقات جولة أوروغواي ستفضي الى انفتاح لم يسبق له مثيل في الأسواق عن طريق الخفض العام للتعريفات الجمركية بنسبة تتجاوز بكثير هدف مونتريال المتمثل في نسبة ٣٣ في المائة، والادماج التدريجي في نطاق النظام التجاري المتعدد الأطراف للتجارة للمنسوجات والزراعة. وذكر أن عقد اتفاق بصدد الخدمات، ينطوي على مجموعة متكاملة من الالتزامات الأولية، يمثل نقطة انطلاق مؤثرة لاستمرار المفاوضات حول عدد من القطاعات. وسيتحسن النظام التجاري العالمي عن طريق وسائل من قبيل تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف المستند الى قواعد، وتوسيع نطاق النظام التجاري ليشمل المجالات الجديدة من النشاط الاقتصادي الدولي، وبصفة خاصة بواسطة إنشاء منظمة التجارة العالمية الأقوى والأوسع نطاقا.

١٥٠- وأردف قائلا إن اشتراك البلدان النامية في جولة أوروغواي كان تطورا تاريخيا في اتجاه قيام عالم أكثر توازنا، أسفر عن رؤية جديدة للشراكة. وقد أتاحت الجولة فرصا جديدة للتصدير للبلدان النامية عن طريق تحسين فرص الوصول الى الأسواق، لا سيما في مجال المنسوجات. وتحقق زيادة انفتاح النظام التجاري المتعدد الأطراف النفع لجميع المشاركين - من البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء - وسيعزز نظام يستند الى قواعد أدق حقوق البلدان النامية، بما فيها بلدان أمريكا اللاتينية والبلدان الآسيوية التي نفذت خلال السنوات الأخيرة سياسات جادة للتكيف وفتحت أسواقها في الوقت نفسه.

١٥١- واشار الى البنود والقرارات الواردة في الوثيقة الختامية بصدد توفير معاملة أكثر رعاية وتفضيلا للبلدان النامية، وبصفة خاصة اقل البلدان نموا، فبين الى أن الاتحاد الأوروبي كان في كثير من الأحيان هو البادئ بهذه الأحكام. وبما أن أقل البلدان نموا ستفيد من المساعدة التقنية الرامية الى مساعدتها على زيادة مشاركتها في التجارة الدولية، فقد دعا الأونكتاد الى أن يركز جهوده على هذه البلدان.

١٥٢- وذكر أن الاتحاد الأوروبي يؤيد الهدف الداعي الى بدء نفاذ عمل نفاذ منظمة التجارة العالمية في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وإن لم يكن قد تم استيفاء جميع المواضيع في اجتماع مراكش، لا سيما فيما يتعلق بالخدمات. وبالاضافة الى ذلك فإن الاتحاد الأوروبي يرى أن اضفاء الطابع العالمي على اقتصاد العالم، مع ما لذلك من آثار على تدفقات التجارة، يقتضي اجراء مناقشة للمسائل التي سبق أن تصدى لها الأونكتاد، مثل التجارة والتمويل، والممارسات التجارية التقييدية، وكفاءة التجارة. وبصفة أعم، ينبغي للأونكتاد أن يحافظ على دوره في أخذ زمام المبادرة بالنسبة للقضايا الجديدة.

١٥٣- وفيما يتعلق بأعمال منظمة التجارة العالمية، فقد شدد على الحاجة الى ضمان التعاون المكثف بين منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ورحب فيما يتعلق بتنمية الترابط بين التجارة والتنمية، باقتراح انشاء لجنة معنية بالتجارة والتنمية في اطار منظمة التجارة العالمية. وفيما يتصل بمسائل التنافس، فإن التفاوت القائم بين البلدان المختلفة من شأنه أن يحتم التصدي لهذه المسائل على وجه السرعة، لا سيما في مجال الممارسات التجارية التقييدية. وأخيرا، فقد لاحظ أن هناك في المجالات الاجتماعية افتقارا حقيقيا للفهم وللمعلومات المتعلقة بالمشاكل. وينبغي تناول المسألة الاجتماعية بطريقة محايدة قدر الإمكان، وتحديد أهمية كل إجراء، بما في ذلك الحاجة الى توفير الضمانات من نزعة الانفراد ومن التدابير الحمائية. وللبلدان النامية حق مشروع في الافادة من مزاياها الطبيعية وتطبيق سياسات محلية مطوَّعة لمستواها في التنمية. ويهدف الاتحاد الأوروبي الى دراسة المواضيع الأخرى بالموضوعية نفسها. وفي النهاية، فسيتوقف تعزيز منظمة التجارة العالمية المقبلة على سعة أفق منشئيها، بما في ذلك البلدان النامية.

١٥٤- وأعرب ممثل المكسيك عن تأييد وفده لاقتراح إجراء تحليل وتقييم رئيسيين لجولة أوروغواي يتيحان للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال أن تُعين بوضوح مشاكل وفرص زيادة مشاركتها في التجارة الدولية للسلع والخدمات. وقال إن تكَلُّل جولة أوروغواي بالنجاح يوفر فرصا واعدة جدا لتوسيع التجارة والخدمات وتدفقات رأس المال، حيث إنها تضع قواعد واضحة لجميع المشاركين. وقال إنه ينبغي تركيز الاهتمام الآن على تحقيق التحرير الأكمل للتجارة الدولية، الأمر الذي من شأنه أن يفضي الى توزيع الدخل العالمي بقدر أكبر من الإنصاف، شريطة مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل. وقال إن من شأن الاتفاقات الموقعة في مراكش أن تعمل على تنشيط الانتعاش الاقتصادي العالمي. وينبغي تكميل هذه الاتفاقات بجهود يبذلها المجتمع الدولي في سبيل تكثيف التعاون من أجل التنمية، كما ينبغي تكميلها بتدابير تتخذها البلدان بصفة فردية. فبهذه الروح، عقدت المكسيك اتفاقات للتجارة الحرة، اقتناعا منها تمام الاقتناع بأن هذه الاتفاقات تسهم في تعزيز تحرير التجارة بوجه عام.

١٥٥- وتطرق الى الأنشطة المقبلة لمنظمة التجارة العالمية، فقال إن حكومته تعتبر أنه ينبغي أن تتركز هذه الأنشطة على ثلاثة مجالات، هي: أولا، تعميق تحرير التجارة المتبادل؛ ثانيا، تحسين الاختصاصات المتعددة الأطراف بغية القضاء على معالجة الأمور من طرف واحد وعكس الاتجاهات الحمائية؛ وثالثا، ضمان حدوث تفاعل مناسب بين سياسات المنافسة والتدابير التجارية، بغية مكافحة الممارسات غير المنصفة.

١٥٦- وفيما يتعلق بأنشطة الأونكتاد، قال إن للأونكتاد دورا هاما يؤديه بما يكفل الاستغلال التام للفرص الناجمة عن نظام تجاري متعدد الأطراف ومنظم تنظيما جيدا. وينبغي تحليل هذه الفرص في الأونكتاد من

المنظور الانمائي، مع مراعاة التطلعات المشروعة للبلدان النامية. وفي مرحلة أولية، بإمكان الأونكتاد إجراء تحليل مفصل لاحتياجات المساعدة التقنية للبلدان النامية، لا سيما أقلها نموا، لتمكينها من الاستفادة التامة من اتفاقات جولة أوروغواي.

١٥٧- وتحدث ممثل البرازيل، فقال إنه يعتبر أن إتمام جولة أوروغواي هو خطوة هامة جدا نحو استحداث مؤسسة متعددة الأطراف حقا لمعالجة التجارة الدولية. وبَيَّن أن البرازيل، بوصفه أحد الموقعين الأصليين على الغات، ما برح يشارك مشاركة نشطة في جميع المفاوضات منذ عام ١٩٤٧. وقال إن البرازيل، تمشيا مع ميله الطبيعي للتجارة الدولية على نطاق عالمي، قد نهض بدوره في الجهد الجماعي في سبيل إقامة نظام تجاري منفتح ومنصف ولا تمييزي.

١٥٨- وأشار الى برنامج الإصلاح الواسع النطاق الذي تضطلع به حكومته في سبيل تحرير التجارة، وإلغاء الضوابط التنظيمية، والخصخصة، فقال إن التدابير غير التعريفية جميعها تقريبا قد ألغيت وإن متوسط معدل الرسوم الجمركية قد خُفِّض من ٥٢ في المائة في عام ١٩٨٨ الى ١٤ في المائة في عام ١٩٩٣. كما أن الانتقال من نموذج إحلال الواردات الى نموذج جديد ومنفتح للنمو الاقتصادي قد حدث في بيئة ديمقراطية تماما وأنه ينمّ عن توافق متزايد في الآراء داخل المجتمع البرازيلي. وعليه فإن تكلل جولة أوروغواي بالنجاح هو جزء جوهري من الاستراتيجية الشاملة لتعزيز اندماج بلده اندماجا تنافسيا في الاقتصاد العالمي.

١٥٩- وفيما يتعلق بعمليتي الاندماج الإقليمي للسوق المشتركة للمخروط الجنوبي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الجنوبية، قال إن بلدان أمريكا اللاتينية ملتزمة بايجاد بيئة دولية منفتحة أكثر دعما، استنادا الى قواعد مستقرة ومنصفة، وبتحقيق اندماج اقتصاداتها اندماجا أكبر في الأسواق الدولية. وأعرب عن اعتقاده بأن هذه الترتيبات الإقليمية منسجمة تماما مع مبادئ وأهداف منظمة التجارة العالمية. وقال إن الإقليمية العلنية ينبغي اعتبارها مكملا لتعددية الأطراف، لا بديلا عنها.

١٦٠- وقال إن الوفد البرازيلي يرى أن تعزيز القواعد المتعددة الأطراف والتقييد الفعال لنطاق العمل من طرف واحد هما من المنجزات الحاسمة لجولة أوروغواي. ودعا الى وجوب وضع النتائج موضع التنفيذ التام وتعزيزها في المرحلة اللاحقة للجولة بغية ايجاد الإطار القانوني المستقر الضروري للاضطلاع بالتجارة الدولية على نحو فعال ومتبادَل المنفعة. وأوضح أن البرازيل يعلّق أهمية كبيرة على الاتفاقات المتعلقة بإعادة إدراج المنسوجات والزراعة في الغات، حيث إنهما يتصفان بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية. كما أن تخفيض البلدان المتقدمة للحواجز التجارية يكون له أثر ايجابي في التجارة البرازيلية. غير أن التخفيضات التعريفية في مجموعة متنوعة من المنتجات التي لها وزن كبير في صادرات البلدان النامية هي تخفيضات أدنى كثيرا من المتوسط، وما زال تصاعد التعريفات يمثل عقبة أمام إطلاق العنان للقدرة على المنافسة.

١٦١- وأضاف أن البلدان النامية، كإسهام رئيسي منها في إنجاح جولة أوروغواي، قد قبلت التحدي المتمثل في الشروع في إصلاح تحرير التجارة والنهوض بقدر أكبر من الالتزامات توقعا منها تعويض هذه الجهود بتَحَسُّن فرص الوصول الى الأسواق. وقال إنه، لدى النظر في المرحلة اللاحقة للجولة في العلاقات

التجارية، فهو يرى أن إحدى المهام الرئيسية للأونكتاد ينبغي أن تكون تقدير مدى فعالية إسهام المؤسسات والقواعد التجارية الجديدة في التنمية. ودعا، في هذا المسعى، الى تعزيز التعاون والتنسيق الوافيين بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

١٦٢- وفيما يتعلق بوضع نتائج جولة أوروغواي موضع التنفيذ، أكد أن الأونكتاد سينهض بدور ايجابي في جوانب كثيرة، من بينها تقديم المساعدة التقنية. وثمة نشاط بسيط وفوري يمكن لأمانة الأونكتاد أن تضطلع به هو إعداد قائمة بالتدابير، بما فيها الإشعارات ومواعيدها النهائية، التي سيتعين على البلدان أن تقوم بها نتيجة لاتفاقات جولة أوروغواي. وثمة مجال آخر يمكن للأونكتاد أن يقدم إسهاما فيه، ربما بالاشتراك مع منظمات دولية أخرى ورابطات إقليمية ومنظمة التجارة العالمية، هو وضع برنامج تدريب في مجال صكوك حماية التجارة، مثل تدابير مكافحة الإغراق أو التدابير التعويضية، من منظور المصدِّر والمستورِد على السواء.

١٦٣- وانضم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الى آخرين في الترحيب بتكلل جولة أوروغواي بالنجاح، بما في ذلك التخفيضات التعريفية بما يزيد عن ٣٣ في المائة، وإدراج التجارة في الزراعة والملكية الفكرية والخدمات، وإجراء تحسينات في قطاعات أخرى، ستسفر جميعها عن تمتع البلدان النامية بزيادة التجارة وستتيح زيادة الدخل الحقيقي والتنمية الاقتصادية. وهو يتطلع قدما الى التحليل الذي سيجريه الأونكتاد ومركز التجارة الدولية مستقبلا لكيفية استفادة البلدان النامية على أفضل وجه من التدابير التي اتخذتها الجولة في مجال تحرير التجارة. وأعرب عن اعتقاد بلده أن للنظام التجاري الدولي إمكانات كبيرة لنمو السوق العالمية بما يعود بالمنفعة على البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء، حيث إن الإصلاحات ستعمل على زيادة التجارة العالمية وتنشيط الاستثمار المباشر الأجنبي وتوفير فرص للبلدان النامية لتحريك اقتصاداتها المحلية وتوسيع الأسواق الأجنبية في الزراعة والسلع الصناعية والخدمات.

١٦٤- وهو يرى أن اتفاقات التعاون الإقليمي لا تنتقص مما تم تحقيقه على الصعيد المتعدد الأطراف، بل أن بإمكان هذه الاتفاقات أن تكون بمثابة أحجار بناء للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وقال إن مشاركة الولايات المتحدة في الترتيبات المتعددة الأطراف والترتيبات الإقليمية قد أعدتها لعملية الغات. وكذلك فإن بإمكان الترتيبات الإقليمية أن تساعد الاقتصادات الأصغر على التوسع الى الأسواق العالمية عن طريق الأسواق الإقليمية، مما يتيح فرصا انمائية إضافية.

١٦٥- وفيما يتعلق بالقضايا الجديدة التي ستتم معالجتها في منظمة التجارة العالمية، قال إن الولايات المتحدة تتطلع قدما الى مواصلة العمل التحليلي وبناء توافق الآراء في الأونكتاد، وخاصة في مجالات التجارة والبيئة والسياسة التنافسية. وأكد أهمية تناول معايير اليد العاملة في منظمة التجارة العالمية، فأشار الى ضرورة ضمان أن يشاطر العاملون في جميع البلدان المنافع الناجمة عن اتفاقات تحرير التجارة والاستثمار. وقال إن بإمكان البلدان النامية أن تجني منفعة مباشرة وغير مباشرة عن طريق تحسين معايير اليد العاملة لديها وعدم التنافس مع بعضها البعض بتخفيض معايير اليد العاملة اجتذابا للاستثمار. وقال إن الولايات المتحدة، مع عدم اعتزامها استخدام معايير اليد العاملة مبررا لحرمان البلدان النامية في ميزتها النسبية استنادا الى تخفيض تكاليف اليد العاملة، فهي معنية، مع ذلك، بأن المنافسة التجارية القائمة على كبت معايير اليد العاملة أو إنكار حقوق العمال، ستكون بمثابة إعانة تعمل على تشويه تدفقات التجارة والاستثمار.

١٦٦- ومضى قائلا إن القضايا البيئية هي مسألة ذات أولوية عالية بالنسبة لبلده، وإنه يتطلع قدما الى عمل متكامل وتنسيق جيد بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية وعدد من المؤسسات الدولية الأخرى في هذا الميدان. وأشار الى العناصر الرئيسية للمقرر الوزاري بشأن التجارة والتنمية، فقال إن بداية هامة قد تحققت في تناول التجارة والبيئة معا ضمانا لعدم التضارب بين مطالباتهما المتنافسة. ودعا الى وجوب الشروع الآن في العمل الحقيقي والخروج منه بنتائج في الوقت المناسب.

١٦٧- وبين أن أهمية سياسات المنافسة الفعالة بالنسبة لوضع نظام قائم على السوق موضع التشغيل قد تم الاعتراف بها منذ أمد طويل في ميثاق هافانا، وأن تخفيض الحواجز التجارية وإضفاء طابع عالمي على الأعمال التجارية قد زاد كثيرا من أهمية وضع قوانين فعالة لمكافحة الاحتكار وإنفاذ هذه القوانين بغية تحقيق إمكانية الوصول الى الأسواق الأجنبية. ومن ثم، يعتقد بلده أن قضية سياسة المنافسة المتصلة بالتجارة يلزم معالجتها من قبل منظمة التجارة العالمية. وأكد أن الولايات المتحدة ستواصل العمل الثنائي والمتعدد الأطراف لمساعدة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في جهودها في سبيل أن تصبح بلدانا مشاركة مشاركة تامة في النظام التجاري العالمي.

١٦٨- وقال ممثل سويسرا إن اختتام جولة أوروغواي من شأنه إعادة تنشيط الاقتصاد العالمي، مع ما يترتب على ذلك من آثار ايجابية في المستويات المعيشية، والعمالة، والاستخدام الأمثل للموارد، والبيئة، والتنمية المستدامة. وقال إنه، فيما يتعلق بالبلدان النامية، فإن سلطات البلد الذي يمثله مقتنعة بأن النتيجة الطويلة الأجل لجولة أوروغواي من شأنها أن تنشط التنمية الاقتصادية لديها عن طريق زيادة صادراتها والاستثمار المباشر الأجنبي فيها. وبيَّن أن المشاركين قد لاحظوا، أثناء جولة أوروغواي، أن المصالح المحددة لفرادى البلدان النامية لا يمكن تلبيتها بواسطة حلول عامة. ومن هذا المنظور، فإن سويسرا، في مفاوضاتها الثنائية مع البلدان النامية، قد راعت الاحتياجات المحددة لهذه البلدان وتَخَلَّت عن أية محاولة للحصول على تنازلات من أشدها فقرا. وعلاوة على ذلك، فقد بذلت سويسرا جهودا خاصة فيما يتعلق بالتنازلات في مجال المنتجات الاستوائية.

١٦٩- وأعرب عن اعتقاده بأن أقل البلدان نموا، ومعظمها مستوردة صافية للأغذية، هي في موقف غير مؤات فيما يتعلق بجني منافع من المفاوضات المتعددة الأطراف، وهو ما أظهره ضعف استخدامها لمخططات نظام الأفضليات المعمم. ومن ثم، فإن حالة أقل البلدان نموا تستحق الأولوية في الاهتمام واتباع نهوج مشتركة بما يكفل انتفاعها بوضع نتائج الجولة موضع التنفيذ. وقد اعترف الوزراء، في إعلان مراكش، بضرورة اتخاذ تدابير محددة في صالح أقل البلدان نموا. وبَيَّن أن سويسرا ستنفذ مقرر مراكش من خلال برامج التعاون الانمائي الثنائية التي تضطلع بها ومن خلال المنظمات المختصة المتعددة الأطراف. وعلاوة على ذلك، فاستنادا الى ما يجري الاضطلاع به من دراسات بشأن النتائج المترتبة على جولة أوروغواي بالنسبة لأقل البلدان نموا، سيقوم المجلس الاتحادي بتكييف صكوكه المتعلقة بالتعاون والتنمية، بما فيها المخطط السويسري لنظام الأفضليات المعمم.

١٧٠- وأشار الى المهام الجسام التي أمام المجتمع الدولي فيما يتعلق بوضع نتائج جولة أوروغواي موضع التنفيذ، فشدد على جملة أمور، من بينها ضرورة تمهيد السبيل لدراسة مسائل يمكن إضافتها الى برنامج عمل منظمة التجارة العالمية، كالعلاقة بين النظام التجاري والمعايير المعترف بها دوليا فيما يتعلق باليد

العاملة وإقامة تعاون فعال بين منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى، لا سيما في منظومة الأمم المتحدة. ودعا الى ضرورة توزيع المهام توزيعا جيدا بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومركز التجارة الدولية بغية تمكين البلدان النامية من الاستفادة من الفرص الجديدة التي تتيحها نتائج الجولة. وكما ذكر الرئيس في المناقشة العامة، فإن لمنظمة التجارة العالمية والأونكتاد وظائف متميزة حددت بوضوح في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي والتزام كرتاخينا. وبإمكان الأونكتاد، من خلال وظائفه الرئيسية المتمثلة في التحليل وبناء توافق الآراء والتعاون التقني، أن يسهم إسهاما رئيسيا في متابعة جولة أوروغواي. ويمكن أن يقوم بدور مكمل لدور منظمة التجارة العالمية من خلال تحديد القضايا الجديدة التي يمكن أن تثير حالات من التوتر في مجال التجارة. وفضلا عن ذلك، فقد طُلب من الأونكتاد أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع مركز التجارة الدولية، بمساعدة البلدان النامية على اغتنام الفرص الجديدة التي أوجدتها جولة أوروغواي.

١٧١- أكد ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة اعتزام بلده أن يصبح عضوا كامل العضوية في الغات، وقال إنه يأمل في أن تختتم مفاوضات الانضمام بنجاح بحلول نهاية عام ١٩٩٤. وأعرب عن الأسف لعدم تمكن بلده، وهو من البلدان النامية التي تمر بمرحلة انتقالية، من المشاركة في المراحل النهائية لمفاوضات جولة أوروغواي، إلا أنه أعرب عن ثقته من إمكانية استفادة بلده من خبرة أطراف متعاقدة أخرى. وقال إن اختصاصات الغات المتفق عليها هي بالغة الأهمية بالنسبة لبلدان صغيرة مثل بلده. وبَيَّن أن إحدى أهم مهام منظمة التجارة العالمية مستقبلا هي التأكد من مراعاة البلدان كافة للاتفاقات. ودعا الى عدم السماح باتخاذ إجراءات من طرف واحد، كعمليات الحظر التجاري.

١٧٢- وفيما يتعلق بتوزيع العمل بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، أعرب عن ثقته في أن تحقق هاتان المنظمتان التكامل فيما بينهما وفي تجنب الازدواجية والتنافس الذي لا ضرورة له.

١٧٣- وفيما يتعلق ببلده، فهو يعترف بالحاجة الى القيام، على الصعيد الوطني، بإقامة الهياكل الأساسية الضرورية التي تلي عمل منظمة التجارة العالمية، إلا أنه يلزم أيضا لهذه المهمة مساعدة تقنية من أمانتي الغات والأونكتاد.

١٧٤- وأعرب ممثل بنغلاديش عن الأمل في أن تفضي الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي الى زيادة الاستثمار وايجاد الوظائف والإصلاحات الاقتصادية والى تعزيز القواعد والأنظمة المتعلقة بالمنافسة الحرة والعادلة. ومما يدعو الى الأسف أن الوثيقة الختامية لا تتناول تناولا وافيا مشاغل البلدان النامية، مع أن هذه البلدان قد قدمت الدعم والتعاون التامين في سبيل إنجاح جولة أوروغواي. وأعرب عن أمله في أن يكون المجتمع الدولي، في وضعه اتفاقات جولة أوروغواي موضع التنفيذ، أكثر استجابة لاحتياجات بلدان مثل بنغلاديش. وهو يرى أنه ينبغي للأونكتاد إجراء تقييم شامل لنتائج الجولة والآثار المترتبة عليها، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا. كما ينبغي للأونكتاد تقديم توصيات بإزالة أية اختلالات، عن طريق اتخاذ الادراءات المناسبة، بما في ذلك زيادة الأفضليات التجارية والمساعدة الانمائية وتخفيف الديون.

١٧٥- وأوضح أن الوزراء قد اعترفوا، في إعلان مراكش، بأهمية وضع أحكام خاصة فيما يتعلق بأقل البلدان نموا، وأنهم أكدوا اعتزامهم مساعدة وتيسير توسيع فرصهم التجارية والاستثمارية. ومن ثم، ينبغي للأونكتاد اتخاذ إجراءات متابعة على أساس إعلان مراكش. وأشار الى ضرورة الشروع في قدر كبير من الأعمال

والإجراءات التحضيرية على الصعيد القطري من أجل وضع نتائج الجولة موضع التنفيذ، فأعرب عن اعتقاده باحتمال معالجة القضايا الجديدة معالجة مرحلية. وأوضح أن القضايا الجديدة جميعها قد لا تندرج بالضرورة في نطاق اختصاص منظمة التجارة العالمية. وقال إن البلدان الفقيرة تحتاج الى وقت كاف لدراسة الآثار المترتبة على القضايا الجديدة، وإن بلدانا مثل بنغلاديش تحتاج الى قدر كبير من المساعدة التقنية بغية وضع نتائج الجولة موضع التنفيذ.

١٧٦- وأشار ممثل النمسا مع الاهتمام الى ما تبذله بلدان نامية كثيرة من جهود في سبيل تحرير تجارتها، كما لاحظ أهميتها المتزايدة بوصفها شركاء تجاريين. وقال إن مما يبعث على التشجيع بوجه خاص أن كثيرا من تلك البلدان قد انضمت مؤخرا الى الغات وأن بلدانا أخرى قد قدمت طلبات للقيام بذلك. وقال إن معظم هذه البلدان ينبغي أن تستفيد مما تحقق حتى الآن في مجال تحرير فرص الوصول الى الأسواق، وإن جميعها ينبغي أن تستفيد من تعزيز الإطار العالمي والتوسع العام في التجارة العالمية. وهو يرى أن ايجاد نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح ولا تمييزي وشفاف وفعال يساعد على تجنب المعالجة من طرف واحد. وثمة اتفاقات كثيرة ناجمة عن جولة أوروغواي، بما فيها الإجراءات المحسَّنة لتسوية المنازعات، من شأنها أن تساعد البلدان النامية، ولا سيما أقلها نموا، على ضمان حقوقها وتيسير اندماجها في النظام التجاري العالمي. وقال إن بلده يؤيد مشاركة هذه البلدان مشاركة تامة ونشطة في منظمة التجارة العالمية.

١٧٧- ونظرا لما لقطاعي المنسوجات والملابس من أهمية بالنسبة لميزان المدفوعات لدى كثير من البلدان النامية، فهو يرحب بإدماج هذين القطاعين في الغات، وكذلك بإدراج الخدمات، وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، في إطار الاختصاصات المتعددة الأطراف. واستطرد قائلا إنه، على الرغم من أن عددا من البلدان النامية كانت تساورها شكوك إزاء الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، فمن المؤكد أن استبعاد هذا القطاع يكون في غير صالحها. وأشار الى أن تحرير القطاع الزراعي الحساس للغاية سيسفر عن انخفاض في التشوهات في سوق الأغذية العالمي، ومن ثم، فهو يتصف بأهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية الشديدة الاعتماد على الايرادات المستقرة في هذا الميدان.

١٧٨- ومضى قائلا إنه، نظرا لما لتدهور البيئة من طابع عابر للحدود، ولأن السياسات البيئية الملائمة هي شرط اساسي من شروط التنمية المستدامة، فإن النمسا تؤيد الحوار الدولي بشأن التجارة والبيئة وتعتقد أنه يمكن للتعاون والتكامل بين الغات ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد أن يكفلا تحقيق منافع عالمية النطاق في هذا الميدان. وهو يرى أن العلاقات بين السياسات التجارية والاقتصادية والشواغل الاجتماعية ينبغي النظر فيها عن كثب من قبل منظمة التجارة العالمية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات، تجنبا لإمكانية إساءة استخدام الشواغل الاجتماعية لأغراض حمائية. ونظرا لأن الحلول العملية التي تيسر التجارة الحرة والتقدم الاجتماعي يجب أن تراعى فيها احتياجات البلدان النامية، فإن قدرات الأونكتاد التحليلية ومركزه بوصفه محفلا فريدا لبناء الثقة قد تكون لها صلة خاصة بالموضوع.

١٧٩- وقال ممثل بيرو إن الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي تمثل التصديق المتعدد الأطراف على عملية انفتاح التجارة وتحريرها التي اضطلع بها بلده منذ أربعة أعوام ويجب أن تكون هذه العملية قد استكملت الآن على الصعيد الدولي وأتاحت لصادرات بيرو فرصا واسعة ومنصفة للوصول الى الأسواق وكانت نتائج جولة أوروغواي مرضية بوجه عام. ومن شأن مجموعة القواعد المتفق عليها لتسوية المنازعات التجارية

تسوية عادلة أن تخفف الى حد كبير الضغوط التي تفرض من جانب واحد. وقد خفت وطأة بعض التشوهات الرئيسية للتجارة في قطاعي الزراعة والمنسوجات. وأنشئ اطار متعدد الأطراف للتجارة في الخدمات ومن المتوقع أن تتحسن سبل الوصول الى الأسواق في هذا المجال.

١٨٠- وفيما يتعلق بالعمل الواجب القيام به مستقبلا في الأونكتاد، قال إنه يمكن الاضطلاع بثلاثة أنواع من الأنشطة هي: (أ) تعيين القطاعات والمنتجات التي يمكن أن تنشأ بصددها نتيجة لاختتام الجولة سبل محسنة للوصول الى الأسواق وفرص تجارية جديدة؛ (ب) رصد آليات الاستعراض، وشروط الوقاية، ومتطلبات التطبيق، وما الى ذلك؛ و(ج) وجوب أن يكون الأونكتاد أيضا محفلا لمناقشة وبحث القضايا الجديدة التي تبرز في جدول الأعمال الدولي.

١٨١- وبالاشارة الى القضية الاجتماعية، أبدى قلقه من أن تستخدم هذه القضية كحجة للحفاظ على المصالح التجارية التي يتمتع بها بعض الشركاء التجاريين بدلا من أن تستخدم للدفاع المشروع عن حقوق العمال التي جرى التفاوض عليها في منظمة العمل الدولية.

١٨٢- وقال ممثل أوكرانيا إن المفاوضات التي دارت في اطار الغات واستغرقت سنوات عديدة قد أسفرت عن التوصل الى اتفاقات متوازنة أرست أساسا وطيدا لتحقيق نمو اقتصادي عالمي مستقر. فلم تشمل النظم القانونية ذات الصلة أسواقا للسلع الأساسية فحسب، وانما شملت أيضا أسواقا لرأس المال، والتدفقات الاستثمارية، وحقوق الملكية الفكرية. وكان أحد أهم انجازات جولة أوروغواي هو الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية. وبالنسبة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، تمثل المشاركة في منظمات دولية تنشئ الآليات التي تنظم الأسواق الدولية للعمل والسلع الرأسمالية والخدمات شرطا أساسيا لتحقيق عملية التكامل. وينطبق ذلك أولا وقبل كل شيء على الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة، ذلك أن المعايير والاجراءات التي اعتمدها الغات انما غطت نصيب الأسد في التجارة العالمية وأثرت عمل نظم التجارة في معظم البلدان. فكون أوكرانيا لم تكن عضوا في الغات أدى الى نقص كبير في التدفقات التجارية الى البلد. ومن جهة أخرى، لم تتمتع بضائع أوكرانيا بالمكانة التي كان يجب أن تحتلها في الأسواق العالمية. وأدى ذلك أيضا الى تباطؤ تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية غير التمييزية مع البلدان الشريكة. لذلك، فإن عملية انضمام أوكرانيا الى الغات ومنظمة التجارة العالمية تحظى بأهمية كبرى، وهي عملية بصدد أن تصبح حافزا قويا للاصلاحات الاقتصادية والقانونية التي تجري في أوكرانيا.

١٨٣- وقال إن اوكرانيا مقتنعة بأن نتائج جولة أوروغواي لن تقلل من أهمية الأونكتاد. وإن ولاية الأونكتاد المجسَّدة في التزام كرتاخينا انما تحدد دوره ومهامه في مجال تعزيز التنمية من خلال تحسين نظام التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي، وينبغي للأونكتاد أن يصبح أداة سياسية تكفل توازن المصالح التجارية والاقتصادية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ويجب أن تكون الوجهة الرئيسية في نشاط الأونكتاد هي اعداد سياسات تجارية مثلى ترعى مصلحة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وتوفير الدعم السياسي والتقني اللازم لهذه السياسات. ومن المهم أيضا أن تكون برامج المساعدة التقنية ملموسة بدرجة أكبر وموجهة بشكل أفضل نحو تحقيق المصالح المحددة لكل من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وتحتاج أوكرانيا الى هذا الدعم على وجه السرعة، خاصة في ما يتعلق بتنسيق معايير وقواعد التجارة الخارجية وفقا لأنظمة الغات، وعملية الانضمام الى الغات، وسبيل وصول سلع أوكرانيا الى الأسواق

الأجنبية وحمايتها في هذه الأسواق. وأعرب عن أمله في أن تتلقى أوكرانيا المساعدة التقنية والاستشارية اللازمة من الأونكتاد.

١٨٤- وختاما، ذكّر بأنه قد مضى ثماني سنوات على وقوع كارثة تشرنوبيل التي ثبت أنها كارثة ايكولوجية وتكنولوجية دولية كبيرة. وقال إن عواقب هذه الكارثة ذات طابع يتسم بالدوام وانه لم يتسن حتى الآن تحديد أبعادها الحقيقية. وتأمل أوكرانيا في أن يواصل المجتمع الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأونكتاد، تقديم مساهماته للتعاون الدولي في سبيل التخفيف من العواقب التي خلفتها كارثة تشرنوبيل.

١٨٥- وقال ممثل نيجيريا إن نطاق الاتفاقات المجسدة في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي يتيح تحديات وفرصا للبلدان النامية، وبخاصة للبلدان الأفريقية. وينبغي التسليم بأن المكاسب التي ستتحقق على الفور من تحرير التجارة ستكون محدودة، بل ويمكن أن تكون سلبية، بسبب تآكل هوامش الأفضليات. وقد تم الاعتراف الآن على نطاق واسع بهذه المشكلة، وما لم تعالج بشكل ملموس، بما في ذلك من خلال آليات التعويض، فلن يستفيد بلده من المكاسب المتوقع جنيها من الجولة. وهو يعتقد مع ذلك بأن تخفيض التعريفات المنصوص عليها في شرط الدولة الأكثر رعاية وازالتها بالكامل من شأنهما أن يتيحا، في المدى الطويل، سبلا للوصول الى الأسواق أضمن وآمن بكثير مما كانت تتيحه الأفضليات. وفي هذا الصدد، تؤيد نيجيريا بالكامل تحرير التجارة في جولة اوروغواي وتعزيز القواعد التي تدعمه. وتحتاج افريقيا الى حلول في الأجل الطويل تتسم بطابع ابداعي أكبر للتغلب على ما تعاني منه من أضرار في مجال المنافسة تنشأ عن اعتمادها على صادرات السلع الأولية، وعن قاعدة صناعية وقاعدة صادرات ضعيفة وعن تخلفها التكنولوجي. وما لم تتخذ تدابير لتحسين قدرات عرض صادرات تتمتع بقيمة مضافة أعلى، والتوصل الى تنويع المنتجات المسوقة، وزيادة الانتاج الزراعي، فلا يمكن توقع أن تعوض قواعد التجارة المعززة المساوئ التي تعاني منها البلدان الافريقية التي قد تتعرض لمزيد من التهميش في النظام التجاري الدولي ما لم تتخذ اجراءات حاسمة لتلبية هذه الاحتياجات العاجلة في شكل تخفيف الدين، وتحسين سبل الوصول الى الأسواق مع تحديد الأهداف، وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

١٨٦- ومن المجالات الأخرى المثيرة للقلق ما يحتمل أن يرتبه تحرير تجارة المنتجات الزراعية من أثر سلبي على البلدان المستوردة الصافية للأغذية. وتفتقر البلدان الافريقية الى الطاقة والموارد للاستفادة مما يتيحه برنامج الاصلاح الزراعي من فرص. وسيكون الجمع بين المعونة الغذائية في شكل منح والمساعدة المالية والتقنية لدعم الانتاج الزراعي والانتاجية الزراعية أمرا ضروريا في الأجلين القصير والمتوسط لتعويض الأثر السلبي. وإلا، فإن اية مكاسب يمكن جنيها من تحرير تجارة المنتجات الزراعية لن تكون مرة أخرى من نصيب افريقيا.

١٨٧- وقال إن لمنظمة التجارة العالمية والأونكتاد دورا هاما ينبغي لهما القيام به لتوفير المساعدة التقنية لبناء وتعزيز القدرة المؤسسية والقدرة من الموارد البشرية من أجل مساعدة البلدان الأفريقية في تنفيذ نتائج جولة اوروغواي. والمساعدة التقنية التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الانمائي/الأونكتاد الى البلدان النامية انما هي مساعدة هامة ويجب أن تعتبر كمساهمة رئيسية في نجاح جولة أوروغواي. وطلب الى الأونكتاد أن يقوم، بالدعم المالي المقدم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي وغيره من المانحين، بوضع برنامج

لمساعدة أفريقيا يكون مماثلا للبرامج التي وضعت بالفعل لصالح بلدان آسيا/المحيط الهادئ وبلدان أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي. وختاما، دعا الأونكتاد الى أن يواصل تقديم مساعدته التقنية في الأعمال التحليلية، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الجديدة المقترحة الواجب ادراجها في برنامج عمل اللجنة التحضيرية لمنظمة التجارة العالمية.

١٨٨- وقال المراقب عن شبكة العالم الثالث إن البلدان النامية قد دفعت بالفعل ثمن قبول الشروط الجديدة التي أرستها جولة أوروغواي في المجالات المختلفة التي تهم البلدان المتقدمة دون أن تحصل في المقابل على شروط مرضية للوصول الى الأسواق، وإن خيارات وأدوات السياسة العامة المتاحة للبلدان النامية من أجل تحقيق التنمية والتجارة قد تقلصت الى حد كبير. وتعتبر نتائج جولة أوروغواي تعتبر غير متوازنة وغير مرضية للجنوب ككل. فقد أرست جولة أوروغواي ارضيات ممهدة لتحركات البلدان المتقدمة وشركاتها، بينما أقامت تلالا وجبالا أمام معظم البلدان النامية. ونتيجة لذلك أوصدت أبواب العديد من خيارات التنمية التي كانت متاحة للبلدان النامية وشعوبها في حين أضحت عدة خيارات أخرى أكثر صعوبة للتحقيق. وأبدى قلقه من أن البلدان الكبرى نجحت في أن تجمع في استراتيجيتها بين تحرير التجارة في الخارج وبين الحمائية في الداخل للدفاع عن مصالحها الذاتية. وهذا ينطبق بوجه خاص على المجالات "الجديدة" مثل الخدمات، وتدابير الاستثمار والملكية الفكرية. وقد نجحت في طلب المعاملة بالمثل من البلدان النامية لقاء وصول المنسوجات والملابس الى الأسواق. وصور الالغاء التدريجي لاتفاق المنسوجات المتعددة الألياف بأنه "تنازل" للجنوب يجب أن يقابل بتنازل مماثل.

١٨٩- وقال إن كثيرا من البلدان النامية يشعر بخيبة الأمل لأن ما حصلت عليه يقل كثيرا عما توقعته وذلك بالنظر الى ما قدمته من تنازلات بقبول الضوابط الجديدة. وأعرب عن أمله في أن يجري الأونكتاد دراسة مفصلة للنتائج التي تحققت بالنسبة لفرص وصول البلدان النامية الى الأسواق نتيجة لجولة أوروغواي، وأن يقوم بتحليل أثر الجولة على البلدان النامية، وبخاصة على أقل البلدان نموا، كما ابدى أمله في أن تتقدم أمانة الأونكتاد باقتراحات لرصد آثار الجولة على البلدان النامية رصدا فعالا ومستمرا لتعيين من الذي تكبد خسائر صافية ووسائل تعويض هذه الخسائر، بما في ذلك من خلال آليات التعويض التعاقدية.

١٩٠- وقد وقعت بلدان نامية كثيرة على الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي اعتقادا منها أن نظاما تجاريا معززا متعدد الأطراف ويستند الى قواعد، حسبما تم تأسيسه في منظمة التجارة العالمية الجديدة، من شأنه أن يجنبها الحمائية الوطنية النزعة وأن يحميها من العقوبات التجارية التي يفرضها الشمال من طرف واحد. على أنه لم يتضح بعد ما اذا كانت الولايات المتحدة ستلتزم بالأسبقية لقاعدة تعددية الأطراف في اطار منظمة التجارة العالمية، أو ما اذا كانت ستستمر في اللجوء الى التهديدات أو اجراءات من جانب واحد متجاهلة قواعد منظمة التجارة العالمية. واذا قدر للافتراض الأخير أن يسود، وقامت أوروبا واليابان بارساء صكوك أحادية خاصة بهما، فإن الجنوب، الذي سلب القدرة على الرد، سيواجه أسوأ ما يمكن أن تواجهه أي مناطق أخرى في العالم. ويمكن أن تستخدم منظمة التجارة العالمية لاعطاء دروس للبلدان النامية في مجالات مثل الملكية الفكرية والاستثمارات، في حين أنها لن تقوى على تأديب بلدان الشمال لاتخاذها تدابير أحادية وحمائية.

١٩١- وأعرب عن قلقه ازاء محاولة بعض حكومات بلدان الشمال أن تدرج في منظمة التجارة العالمية قضايا جديدة مثل معايير التجارة والعمل، والتجارة والبيئة. وفي رأيه، أن عددا من بلدان الشمال يسعى الى مواصلة الممارسة - التي كانت سائدة في جولة أوروغواي - والمتمثلة في طرح مجالات أنشطة لا ترتبط مباشرة بالتجارة وتشوه التجارة مباشرة تحت سيطرة الغات ومنظمة التجارة العالمية من خلال الحيلة البسيطة والمدمرة المتمثلة في وصف هذه القضايا الجديدة بانها "ذات الصلة بالتجارة". وبادراج هذه القضايا، يحاول الشمال التخلص من التزاماته المختلفة، بما في ذلك التزامات تحمل تكاليف الانتقال الى تحقيق تنمية شاملة مستدامة وتأمين سبل أفضل للجنوب من أجل الوصول الى الأسواق. وجادل بأن منظمة التجارة العالمية، بسبب ضيق آفاق تركيزها على التجارة وافتقارها الى الولاية القضائية والاختصاص، لا يمكنها أن تكون وكالة تنسيق ملائمة لتناول العلاقات المعقدة القائمة بين التجارة والبيئة والتنمية المستدامة؛ وبين معايير التجارة والعمل. وأضاف قائلا إن محفلا أكثر ملاءمة لدمج هذه القضايا يمكن أن يكون الأمم المتحدة ووكالاتها مثل الأونكتاد واللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، ومنظمة العمل الدولية. لذلك ينبغي للأمم المتحدة أن تتيح المحافل التي يمكن أن تناقش فيها القضايا بمنظور أوسع للتنمية المستدامة والتنمية البشرية وبطريقة أكثر صراحة وديمقراطية. ويمكن في نهاية هذه العملية اسناد الولاية لمنظمة التجارة العالمية لتناول الجوانب التي يعتبر أنها مؤهلة ومختصة لتناولها.

الاجراء الذي اتخذه المجلس

١٩٢- يرد الاجراء الذي اتخذه المجلس بشأن البند ٣ من جدول الأعمال في الوثيقة TD/B/40(2)/24(Vol.I)، الفرع أولا - ألف (انظر، الاستنتاجات المتفق عليها ٤١٠ (د - ٤٠)).

الفصل الثالث

التنمية المستدامة: ما لاستيعاب التكاليف الخارجية داخليا من أثر على التنمية المستدامة

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١٩٣- كان معروضا على المجلس، من أجل قيامه بالنظر في هذا البند، الوثيقة التالية:

"أثر استيعاب التكاليف الخارجية على التنمية المستدامة"، تقرير من أمانة الأونكتاد (TD/B/40(2)/6).

النظر في البند في اللجنة الأولى للدورة

١٩٤- أكد نائب مدير شعبة السلع الأساسية ومنسق التنمية المستدامة، في معرض تقديمه لهذا البند، على أن التنمية المستدامة هي مفهوم انمائي، ومن ثم فإنها تتطلب تحقيق النمو الاقتصادي في الأماكن التي لا تُلبَّى فيها الحاجات الأساسية. وهكذا، فإن التنمية المستدامة تعطي الأولوية للحاجات الحالية الملحة للفقراء وللقضاء على الفقر وليس للقضاء على التلوث فحسب. وإن المشاكل البيئية تنشأ عندما لا تعكس الأثمان المدفوعة لقاء السلع والخدمات على نحو كامل التكلفة التي تتكبدها البيئة من أجل توفيرها واستخدامها والتخلص منها. وتتطلب استدامة التنمية إقامة توازن بين استخدام الموارد وحماية البيئة. ويُمارس على نطاق واسع النهج التنظيمي - الذي تضع الحكومات بمقتضاه اللوائح التنظيمية والمعايير البيئية - ولكن توجد أدوات أخرى لاستيعاب التكاليف البيئية الخارجية داخليا. وقد قيمت الورقة التي أعدتها الأمانة طبيعة شتى الأدوات المتاحة وميزاتها ومساوئها. وأضاف أن تسعير الموارد بكامل التكلفة هو أحد المبادئ التي يقوم عليها استيعاب التكاليف البيئية داخليا، الذي يعتبر الأونكتاد على وجه الخصوص مهيأ تماما لتناوله. وفي حين أن من المسلم به أن من الضروري القيام بعمل على الصعيد الوطني، فإن البعد الدولي لهذا العمل هو الذي يمكن التصدي له بشكل قيم في الأونكتاد، ولا سيما التكاليف البيئية الخارجية العابرة للحدود والعالمية. وتواجه البلدان النامية خاصة معضلة من معضلات السياسة العامة: فكثيرا ما تتدافع حتميات الحماية البيئية والتنمية في اتجاهات متعارضة. ويحتاج حل هذه المعضلة إلى سياسات تفي بثلاثة معايير على الأقل: (أ) أن تكون قادرة على استيعاب التكاليف الخارجية داخليا؛ (ب) وأن تسمح بالتنمية الاقتصادية المستمرة في جميع البلدان وتمكن عملية التصنيع وتحديث الانتاج السلعي من الاستمرار في البلدان التي لم تكتمل فيها بعد هذه العملية؛ (ج) وأن توفر حوافز ملائمة لضمان التنمية في البلدان النامية وتجديد المرافق الصناعية وتوسيعها في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، في الوقت الذي تنطوي فيه على تكنولوجيات وممارسات سليمة بيئيا.

١٩٥- ومضى قائلا إنه رغم أن من صالح جميع البلدان أن تتعاون على تخفيض معدل استخدام الموارد البيئية، فإن الحوافز التي تجد فرادى البلدان أنفسها إزاءها كثيرا ما تشجع على تخفيض التكاليف بواسطة "الانتفاع المجاني" من السلوك القويم للبلدان الأخرى. ومن ثم، فإن الحاجة ملحة إلى نظام

للحوافز على الصعيد الدولي يتسم بالكفاءة. واتساقا مع المبدأ ٧ من إعلان ريو، يتعين ايلاء اهتمام خاص إلى ايجاد حوافز ايجابية تُوجَّه للبلدان النامية. وبالنظر إلى أن انتاج السلع الأساسية يكبد تكاليف نادرا ما تُضمَّن في أسعارها السوقية، فإن مصدري السلع الأساسية يقدمون، أساسا، دعما للمستوردين. ولهذا السبب، فإن قضايا تسعير السلع الأساسية وتنسيق الاستيعاب الداخلي في الصناعات القائمة على الموارد هي قضايا محورية بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق التجارة. كذلك فإن الحوافز الخاصة بالتحول إلى التكنولوجيا السليمة بيئيا لها امكانات كبيرة. بيد أن البلدان النامية تُواجه بمشاكل الادارة البيئية للموارد علاوة على المشاكل الانمائية القائمة. ونظرا إلى أن أوجه التقدم المتوقعة في أعقاب جدول أعمال القرن ٢١ لم تظهر، فإن هناك خشية في بعض الأوساط من أن تدفع الاهتمامات البيئية للبلدان الصناعية القضايا الانمائية إلى مرتبة أدنى من الأولوية. ولذلك فإنه لا بد من الشروع في اتخاذ خطوات عاجلة صوب التنمية المستدامة عن طريق استيعاب التكاليف البيئية الخارجية داخلياً. وقد يرغب المجلس في أن يطلب إلى اللجنة الدائمة للسلع الأساسية بحث قضية مبدأ تسعير الموارد بكامل التكلفة، بما في ذلك التكاليف البيئية الخارجية وتنفيذ هذا المبدأ، مع التشديد بوجه خاص على طرق كفالة التعاون العالمي بشأن الأدوات الداعمة للتنمية المستدامة وذلك على سبيل المثال عن طريق اتفاقات بيئية دولية تتصل بالسلع الأساسية. وقد يرغب المجلس في أن يكرس الاهتمام، في الجزء الثاني من دورته الحادية والأربعين، لقضية التمويل البيئي، بالنظر إلى أن ذلك سيكون تطويرا طبيعيا للأعمال المتعلقة بالتمويل الانمائي، وقد يكون في ذلك استجابة إلى حد ما للإخفاق في تحقيق "فوائد قمة الأرض".

١٩٦- وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إنه يرى أن اللهجة العامة لتقرير الأمانة ايجابية، بما في ذلك ما جاء به من استنتاجات بشأن الفوائد الانمائية لتدابير الحماية البيئية، ولا سيما من وجهة نظر تقليل أو الغاء الإعانات القائمة على تصور خاطئ هي وغيرها من أشكال التدخل في حرية السوق. وإن التركيز على تطبيق أدوات من أجل الاستيعاب الداخلي الملائم للتكاليف البيئية الخارجية للأنشطة الاقتصادية يحمل في طياته بشرى بالنسبة لتقليل الأضرار البيئية التي تتسبب فيها وبالنسبة لبناء قاعدة دولية للإدماج الفعال للشواغل البيئية في سياسات التجارة والتنمية. بيد أنه ذكَّر المجلس بأنه لا يمكن للاستيعاب الداخلي للتكاليف بمفرده أن يهيئ جميع الأوضاع الضرورية للتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، فإن السياسات الاقتصادية والبيئية المحددة التي قد تكون ملائمة للاستيعاب الداخلي للتكاليف الخارجية، ومساهمتها المحتملة في التنمية المستدامة، تعتمد أيضا على التعريف الذي يعطى لمفاهيم مثل الاستيعاب الداخلي للتكاليف الخارجية والتنمية المستدامة. وقال إن تقرير الأمانة حدد إطار مبدأ الاستيعاب الداخلي للتكاليف الخارجية من حيث صلته بمبدأ "الملوِّث يدفع" ومبدأ تسعير الموارد، ولكن الأمر يحتاج إلى النظر في عناصر إضافية، بما في ذلك فكرة الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتاحة والبدائل المحتملة لهذا الاستخدام. وقال إنه يرى أن التقرير يبالغ في التشديد على بُعد الانصاف في استيعاب التكاليف داخلياً بينما يبخس أهمية البُعد الخاص بالكفاءة، وأنه لم يعالج بشكل واف مسائل هامة مثل صياغة السياسات السلعية الأمثل من منظور الحماية البيئية ومنظور التنمية الاقتصادية على السواء. وأشار الى أن مصطلح التنمية المستدامة يعبر عن مفهوم بيئي بقدر ما هو مصطلح إنمائي، ومن ثم فهو يستدعي النظر بصورة كاملة في العوامل البيئية لضمان تحقيق الاستدامة. وعلاوة على ذلك، فإن الأهمية الحاسمة للإنصاف فيما بين الأجيال، الذي يُعتبر بصفة عامة أحد المبادئ الرئيسية لمفهوم التنمية المستدامة، قد أُهملت لصالح الانصاف فيما بين أفراد الجيل

الواحد. وينبغي أن يكون نظر الأونكتاد في هذا المجال مستقبلا أكثر تركيزا وأن يتجاوز تعريف لجنة برونتلاند للتنمية المستدامة لينتقل إلى تفهم مشترك أتم للمفاهيم البيئية والانمائية. وأثنى على الأمانة لما اضطلعت به من أعمال في توفير أساس تحليلي متين وموضوعي للمناقشات، وأوضح أنه يؤيد عموما الاضطلاع بمزيد من العمل بشأن القضايا المتصلة بالسلع الأساسية والنهوج الوطنية الخاصة بالتمويل البيئي.

١٩٧- وقال ممثل اليابان إن النهوج التنظيمية قد حققت في بلده نجاحا كبيراً في مكافحة التلوث الصناعي، وبالتالي في حماية البيئة. بيد أنه نتيجة للنمو الاقتصادي المتواصل وما يصاحبه من نمط الانتاج الكبير والاستهلاك الكبير والتخلص الكبير من النفايات، برز التلوث الحضري والمنزلي المنشأ كمشكلة رئيسية. وعلاوة على ذلك، وكما أوضح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، فإن هناك خطرا يتمثل في إمكانية الاضرار بالبيئة العالمية. ونظراً إلى أن هذه المشاكل الجديدة والمعقدة تنشأ عن أنشطة يومية، فيمكن القول بأن الناس هم ملوِّثون وضحايا في الوقت نفسه. وقال إن من رأيه أن للنهوج التنظيمية، كيما تكون فعالة، ينبغي أن تُستكمل بمجموعة متنوعة عريضة من أدوات السياسات، بما في ذلك تدابير اقتصادية مثل الضرائب البيئية، والرسوم الاضافية، ونظم استرداد التأمين. وقال إن قانون البيئة الأساسي الياباني لعام ١٩٩٣ ينص على استخدام التدابير الاقتصادية لتقليل الحمل البيئي، وأن هناك أيضا رصدا حكوميا عن طريق اجراء الاستقصاءات والبحوث اللازمة فيما يتعلق بفعالية هذه التدابير وأثرها على الاقتصاد، وتعزيز وعي الجمهور وتفهمه بشأن الأسس المنطقية لهذه التدابير. وأوضح كيفية استخدام مكوِّن "الصندوق البيئي" في "قانون التعويض عن الأضرار الصحية المتصلة بالتلوث" المشار اليه في الفقرة ٥٠ من تقرير الأمانة. فقد سُنَّ هذا القانون في عام ١٩٧٤ لاقتضاء تعويض من الصناعات الملوِّثة بالنيابة عن ضحايا التلوث، ولم تُمنح أي قروض بمقتضى هذا القانون للشركات المستثمرة في تكنولوجيا مكافحة التلوث على خلاف ما ذُكر في التقرير. ومنذ عام ١٩٨٨، انشئ مكون "الصندوق" الجديد في هذا القانون بحيث يُموَّل بواسطة تبرعات تستخدم لدعم برامج الرعاية الصحية والرفاه المتصلة بالتلوث. وأما فيما يتعلق بأعمال الأونكتاد في المستقبل، فإنه ذكَّر المجلس بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في آخر دورة للجنة الدائمة للسلع الأساسية بشأن أهمية اجراء تحليل للآثار الاقتصادية للاستيعاب الداخلي. وقال إنه يتوقع من اللجنة أن تتداول حول هذه القضية بحرص، ولا سيما حول الصلة ما بين الاستيعاب الداخلي وقضية التجارة والبيئة والظروف الاقتصادية والبيئية المتباينة التي تؤثر على السلع المختلفة. وقال أيضا إنه يفضل ارجاء اتخاذ قرار بشأن الموضوع الذي يتعين تناوله في الجزء الثاني من الدورة الحادية والأربعين للمجلس. إذ يمكن اتخاذ هذا القرار أثناء الجزء الأول من هذه الدورة، عندما يكون قد تم الانتهاء من استعراض نصف المدة.

١٩٨- وقال المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي، (اليونان) إن الوثيقة التي أعدتها الأمانة هي تحليل ممتاز لمفهوم استيعاب التكاليف البيئية داخلياً، ولدرجة توافق الآراء بشأن المبادئ التي ينطوي عليها الموضوع، والأدوات المتاحة. وأضاف أن استيعاب التكاليف البيئية الخارجية داخلياً قد أُعلن في المبدأ ١٦ من إعلان ريو، وحُدِّد في الفقرة ٢٠٨ من التزام كرتاخينا التي تسلم بأنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل العمل بشأن "الطريقة التي يمكن بها أن تعكس أسعار السلع الأساسية الطبيعية ومنافساتها من السلع الاصطناعية التكاليف البيئية وقيم الموارد". والمفعول الخارجي يستتبع آثارا تلحقها الاجراءات التي يتخذها كيان ما بكيانات أخرى ليست طرفاً في هذه الاجراءات. وهذه الآثار يمكن أن تكون سلبية أو

ايجابية، فتسفر عن تكاليف أو فوائد، ويشكل تقييمها أمراً صعباً للغاية. ويشير البند ٤ من جدول الأعمال بشكل عرضي إلى الاستيعاب الداخلي للتكاليف فحسب دون الفوائد. وأوضح أن تحديد الأدوات التي تُنفَّذ بها مهمة الاستيعاب الداخلي، والآثار المترتبة على استخدامها على الصعيد الدولي وضرورة القيام بعمل متضافر، هي جميعاً جزء من قضية معقدة. والتنمية المستدامة تعتمد على النمو الاقتصادي في تلبية الحاجات الأساسية، وينبغي للتنمية المستدامة، كما ذكر تقرير الأمانة، أن تعطي الأولوية لاحتياجات الفقراء الملحة الحالية، ساعية إلى استئصال شأفة الفقر، وليس إلى مجرد التخلص من التلوث" (الفقرة ٨). وفي حين أن الاستيعاب الداخلي للتكاليف البيئية الخارجية يمكن أن يسهم في صون البيئة وادارتها بشكل أفضل، فإن من الواضح مع ذلك أن بعض التكاليف البيئية الخارجية لن تؤثر كثيرا على التنمية المستدامة. وتنطوي عملية استيعاب التكاليف البيئية داخليا على تحديدها وتقييمها وإعادة توزيعها. ويتعين تقييم المدى الذي قد تقلل به التكاليف البيئية الخارجية أسس إشباع الحاجات في المستقبل، وكذلك يتعين تقدير مدى تأثير التكاليف المالية للاستيعاب الداخلي على الامكانيات الاستثمارية الأخرى. وإن التركيز على غرض استيعاب التكاليف الخارجية داخلياً، ألا وهو حمل الجهة المسؤولة عن التسبب في التكاليف على تقليلها أو إزالتها، لا ينبغي أن يخفى عنا أنه لا يمكن تجنب الكثير من التكاليف الخارجية. ففيما يتعلق بالموارد الطبيعية، ينطوي تجنيب الأجيال المقبلة جميع التكاليف على التوقف عن استغلال هذه الموارد كلية، وهو حل غير معقول. بيد أنه يمكن تقليل التكاليف الخارجية التي تتكبدها الأجيال المقبلة إلى مستوى يتوافق مع التنمية المستدامة. وتسعير الموارد بكامل التكلفة يمثل احدى طرق تحقيق ذلك وينبغي بحثه. وإن انشاء مرفق البيئة العالمي إنما يعكس اتفاقا عالميا على أن أعمال بلد واحد يمكن أن تعود بالفائدة على بلدان أخرى. وينبغي أن يؤدي تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية إلى نشر المهارات المطلوبة لتنفيذ التكنولوجيات السليمة بيئيا. ولا تزال هناك حاجة إلى الخبرة المتصلة بالأدوات الاقتصادية إلى جانب اللوائح التنظيمية التكميلية. والأونكتاد في وضع جيد يمكّنه من استجلاء العلاقة ما بين التجارة والبيئة، وينبغي مواصلة المناقشات بشأن هذه القضايا. وأعلن تأييد الاتحاد الأوروبي للمقترح (الفقرة ٧٧ من الوثيقة TD/B/40(2)/6) الذي يدعو الى مطالبة اللجنة الدائمة للسلع الأساسية بأن تبحث بتعمق مسألة الاستيعاب الداخلي للتكاليف البيئية الخارجية في كل من البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة للسلع الأساسية. ومن الملائم أن يتناول الأونكتاد هذا الموضوع من منطلق ذي أساس سوقي في سياق التجارة والبيئة. وقد حان الوقت، في ضوء نتائج اجتماع مراكش، لبحث انشاء فريق عامل مخصص يُعنى بـ "التجارة والتنمية المستدامة". ويمكن لهذا الفريق، اتساقا مع التزام كرتاخينا، أن يناقش قضايا ومقترحات محددة قبل انعقاد الأونكتاد التاسع. وبينما قد يكون من السابق لأوانه النظر في مفاهيم ذات طابع تقني عالٍ مثل ضريبة القيمة البيئية المضافة وتراخيص الانبعاث القابلة للتداول، فإن الأونكتاد هو المحفل الملائم لأن يقيم في الوقت المناسب نتائج أعمال الفريق العامل المخصص المشار اليه آنفا.

١٩٩- وقال ممثل البرازيل إن مفهوم "استيعاب التكاليف الخارجية داخليا" قد تجاوز دوائر الاقتصاديين ليدخل ضمن النقاش العام بشأن التنمية المستدامة. ذلك أن الشعار الأكثر شعبية المتمثل في "تصحيح الأسعار" يخفي وراءه تعقيد المشكلة. فالمشاكل البيئية تتباين من حيث الظروف الايكولوجية المحددة، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية، وتباين درجة الأولوية المعطاة، وما تتطلبه من استثمار مالي تال. ويتطلب وضع المزيج المناسب من السياسات النظر في عدد من العوامل. ولذلك فإنه تلزم خبرة وتحليل إضافيان بشأن احتياجات ونتائج استخدام كل من الأدوات التنظيمية والاقتصادية. ويصدق هذا على وجه

الخصوص في حالة البلدان النامية، حيث كثيرا ما لا تكون الهياكل والموارد المؤسسية والإدارية متاحة بيسر. وفيما يتعلق بالخيار المتمثل في تصحيح السياسات الحكومية التي لها آثار بيئية معاكسة، ولا سيما قضية الإعانات، قال إنه تكاد لا توجد مبررات لتقديم الإعانات التي تشوه الأسواق الدولية، وتخفّض الأسعار، وتتسبب في قيام البلدان التي تحتاج إلى العملة الصعبة بالإفراط في استغلال مواردها الطبيعية. بيد أنه لا يمكن لفرادى الحكومات أن تفعل الكثير فيما يتعلق بالأسعار الدولية للسلع الأساسية التي لا تغطي تكاليف صون البيئة. وأعلن تأييده لفكرة عقد اتفاقات بيئية متعددة الأطراف تتصل بالسلع الأساسية، بشرط حماية منتجي السلع الأساسية الذين يعتمدون إجراءات بيئية من انخفاض العائد المتحقق لهم نتيجة لمثل هذه الإجراءات. وقال إنه لا يتفق مع القول بأن وصف الأسعار المنخفضة للسلع الأساسية، بالقياس إلى التكاليف البيئية، إنما يشمل الإعانات المقدمة سواء من جانب المستورد الأجنبي أو المنتج المحلي، على أساس أن هذا المفهوم يرتكز على تكاليف مسندة اعتبارية تتحدد بدورها بمعايير الحماية البيئية الخاصة بالبلد والتي لا يمكن تعميمها. وفضلا عن ذلك، فإن من الضروري تقييم نتائج استخدام الأدوات الاقتصادية، بما في ذلك آثارها على التجارة الدولية وعلى برامج التنمية المستدامة للبلدان الشريكة. وفي حين تُعتبر الأدوات الاقتصادية بصورة عامة أقل تدخلية من التدابير التنظيمية، فإن اختيار المنتج المراد فرض الضريبة عليه، مثلا، يمكن أن يتسبب في حدوث تشويهات يكون لها في نهاية المطاف آثار سلبية على البيئة. وعلى سبيل المثال، فإن إعفاء الورق المعاد تدويره من الضرائب المفروضة على الورق قد يثني الهمم عن إعادة التحريج لغرض انتاج عجينة الورق. وقال إنه ما زال غير مقتنع، فيما يتعلق بالتعاون الدولي، باستحقاقات اطلاق انبعاثات الكربون القابلة للتداول دوليا، نظرا إلى أن الخبرة المكتسبة في هذا الميدان قد ظلت أقل من مشجعة حتى الآن. وعلى العكس من ذلك، يمكن لعمليات نقل الموارد الدولية أن تؤدي دورا هاما. وأوضح أنه يعتقد أن المجلس يستطيع أن يبحث قضية التمويل البيئي فيما يتعلق باستيعاب التكاليف الخارجية داخليا فضلا عن الحفاظ على الفوائد البيئية الخارجية. واختتم كلمته بالإعراب عن التأييد لتشكيل فريق عامل يُعنى بالتجارة والبيئة، بشرط أن يمكن ايجاد جدول أعمال يشدد على الاهتمامات الإنمائية ويكفل التكامل مع برنامج عمل منظمة التجارة العالمية المقبلة.

٢٠٠- وذكرت ممثلة اثيوبيا أن الحكومة الانتقالية لاثيوبيا قد اتخذت إجراءات لضمان عملية تنمية سليمة من الناحية البيئية. فتقوم لجنة العلم والتكنولوجيا بتشجيع استخدام التكنولوجيا السليمة بيئيا؛ كما أن برامج التكيف الهيكلي تشمل تخفيض الإعانات. وقد تحوّل تخصيص الإنفاق الحكومي من قطاعات الدفاع إلى الهياكل الأساسية الاقتصادية. وقالت إنها تعتقد أنه لكي تقوم البلدان النامية باستيعاب التكاليف الخارجية داخليا بصورة فعالة وناجحة، فإنه لا غنى عن الحصول على الدعم من أمانة الأونكتاد ومن البلدان المتقدمة. وفيما يتعلق بإزالة الإعانات، أشارت إلى أن المزارعين في البلدان المتقدمة النمو وفي البلدان النامية ليس لديهم نفس المستوى من القدرة على امتصاص تكلفة المدخلات الضرورية. ولن يكون في مقدور القطاع الزراعي بالبلدان النامية تلبية الاحتياجات التصديرية ما لم تتوفر المساعدة لتغطية تكلفة الأسمدة ومبيدات الآفات. وفي حين أن إزالة الإعانات الزراعية تزيد من الايرادات الحكومية التي يمكن في نهاية المطاف أن تفيد الفقراء وبالتالي تسهم في استيعاب التكاليف الخارجية داخليا، فإن تكلفة مثل هذا التدبير من تدابير السياسات غير مقدور عليها في الأجل القريب. وأعربت عن أسفها لأنه لم تقدم سوى إشارات شحيحة للكيفية التي يمكن بها لأقل البلدان نموا أن تواجه التحديات التي يطرحها استيعاب التكاليف الخارجية داخليا، وأكدت التزام حكومتها بتنفيذ إعلان

ريو، كما أكدت رأي حكومتها ومؤداه أن المسؤولية المتغايرة، إلى جانب تقديم المساعدات التعاونية والخاصة الدولية إلى البلدان المحتاجة، هما طريقتان فعالتان لتحقيق الهدف المرجو.

٢٠١- وقال ممثل سويسرا إن شتى الأدوات الاقتصادية التي ترتكز على السوق والمصممة لاستيعاب التكاليف الخارجية داخليا هي أدوات معمول بها في بلده ويجري تقديم مقترحات جديدة بشأن السياسات. وفيما يتعلق بسياسات الاستيعاب الداخلي هذه، كما نوقشت في تقرير الأمانة، عدّد عقبات معينة في مجال التنفيذ. ويتصدر هذه العقبات أنه حتى إذا قُبل مبدأ استيعاب التكاليف الخارجية داخليا قبولا عالميا، فإن تطبيقه سيُقابَل حتما بمقاومة سياسية بسبب المصالح الاقتصادية المكتسبة. والقضية الفعلية المطروحة ليست ذات بُعد بيئي ولا حتى اقتصادي هكذا بل هي بالأحرى ذات بُعد سياسي. وفضلا عن ذلك، فإن معظم البلدان النامية تضطلع حاليا ببرامج تكيف هيكلي، تهدف هي الأخرى إلى تصحيح سياسات التسعير عن طريق إرساء حقوق الملكية وأساسيات السوق الحرة. واستنتج من ذلك أن هذه البلدان تريد تقييم نتائج هذه البرامج أولا قبل أن تُقدم على سياسات الاستيعاب الداخلي. وأشار إلى أن الافتقار إلى الموارد الإدارية والمالية لدى البلدان النامية واللازمة لإعادة توجيه الحوافز والتدفقات المالية التي ينطوي عليها استيعاب التكاليف الخارجية داخليا يمكن أن يكون عائقا من العوائق. وأوضح أن العلاقة بين الصادرات السلعية والتدهور البيئي ليست علاقة خطية كما هو مشار إليه في الورقة: فمنتجات التصدير مثل البن والشاي لها تأثير بيئي أقل بكثير من المنتجات المنتجة للاستهلاك المحلي مثل المانيهوت والأرز. واقترح أن يتم التشديد على أنشطة الانتاج بدلا من تركيزه على المنتجات النهائية نفسها. وفيما يتعلق بالاتفاقات البيئية الدولية المقترحة المتصلة بالسلع الأساسية، أشار إلى أن الافتقار إلى التنسيق والتنفيذ الدوليين قد حد من نجاح الاتفاقات السابقة. وأعرب عن شكه في أن يمكن تحقيق التعاون الكامل إذا استُخدمت العلاوات السعرية لغرض تحقيق التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، فإن دفع تعويض للبلدان المصدرة هو بمثابة تقديم حوافز لمنتَج ما أو عملية انتاج ما وهو ما ينبغي الإثناء عنه في المقام الأول في الوقت الذي يتم فيه إهمال النهوض بالتنويع. وينبغي أن تتجه الموارد إلى معالجة القضية البيئية بخيارات مثل التنويع ونقل التكنولوجيا. وأعلن أن سويسرا سترحب بإنشاء فريق خبراء حكومي دولي يُعنى بالتنويع. ويمكن أن تكون أعمال الأونكتاد في هذا المجال، من حيث النظرية والخبرة العملية على السواء، مُدخلا هاما لأعمال منظمة التجارة العالمية المقبلة.

٢٠٢- ورأى ممثل المكسيك أنه لا بد من تحليل التشويهات المحتملة للمبادلات التجارية والآثار الثانوية الناشئة عن استخدام التدابير المقترحة لاستيعاب التكاليف الخارجية داخليا، ولا سيما بالنظر إلى أنها يمكن أن تسفر عن ارتفاع أسعار المنتجات التصديرية للبلدان النامية وهو ما يمكن أن يقوض قدرتها على المنافسة في مجال التجارة. ويمكن على أفضل نحو تحقيق التنمية المستدامة في ظل مناخ قوامه النمو الاقتصادي الدولي الدينامي القائم على نظام تجاري متعدد الأطراف قابل للتنبؤ به ومنصف وغير تمييزي؛ ويجب عدم استخدام القضايا البيئية كذريعة للحمائية التجارية. ويلزم القيام بمزيد من العمل بشأن مجالات مثل تحديد المستوى الأمثل للحماية البيئية ووضع أهداف محددة في مجال خفض التلوث. وأوضح أن قدرة البلدان النامية على استيعاب التكاليف البيئية داخليا تعتمد على مستواها العام للتنمية وعلى الدعم المعروض عن طريق منظمات دولية مثل الأونكتاد. وإذا كان على البلدان النامية أن توفّق بين الحاجة إلى تحقيق تقدم سريع تقوده الصادرات والحاجة إلى صون مواردها الطبيعية، فإن من

الحتمي السماح بتحسين فرص الوصول إلى الأسواق أمام صادراتها غير التقليدية. ومن المهم بدرجة مساوية أن تكون لدى البلدان النامية إمكانية الحصول على مساعدة مالية وتنكولوجية وافية بشأن تقنيات وتطبيقات صون البيئة. ولا بد من نقل التكنولوجيا العتيقة التي تضر بالبيئة. وفيما يتعلق بالتدابير الاقتصادية، فإنها هامة لتحقيق الأهداف البيئية، وفي اقناع البلدان الأخرى باتباع استراتيجية مماثلة، وفي حماية الصناعة الوطنية، وفي الوفاء بالالتزامات الدولية المتعلقة بالبيئة. بيد أنه يجب أن يوضع في الحسبان في تنفيذ هذه التدابير أن كلاً من أسباب ونتائج المشاكل البيئية تختلف في البلدان النامية عنها في البلدان المتقدمة النمو. فبين البلدان الأولى يحتل الافتقار إلى الموارد تعاني الصدارة، أما بين البلدان الثانية فالسبب الرئيسي هو النزعة الاستهلاكية. ويتطلب دمج حماية البيئة في اقتصاد بلد من البلدان استعراضا على نطاق النظام للسياسات الاقتصادية ولإدارة الموارد الطبيعية وللابتكار التكنولوجي واشتراك الجمهور ككل، وأولويات البحث، وممارسات الاستثمار. وهكذا يتعين على كل بلد من البلدان أن يحدد طرائق استيعاب التكاليف الخارجية داخليا حسب ظروفه وأولوياته. وقال إن المكسيك، من خلال اتفاق للتعاون البيئي مع الولايات المتحدة وكندا، لديها صك يتيح للاقتصادات على مختلف المستويات أن تحقق التنمية المستدامة وأن تواجه التكاليف الناشئة بطريقة منسقة. وأعلن أن المكسيك تؤيد تمام التأييد قرار المجلس ببحث قضية التجارة والبيئة أثناء الجزء الأول من كل دورة من دوراته السنوية، ويمكن للمجلس في هذا الصدد، في الجزء الأول من دورته الحادية والأربعين، أن يبحث آثار التدابير المقترحة على فرص الوصول إلى الأسواق وعلى القدرة على المنافسة، ولا سيما فيما يتعلق بصادرات البلدان النامية. وقال إن بلده يؤيد بالمثل الاقتراح الداعي إلى قيام اللجنة الدائمة للسلع الأساسية بموالاة بحث الاستيعاب الداخلي للتكاليف البيئية الخارجية المتعلقة بالسلع الأساسية.

٢٠٣- وقال المتحدث باسم المجموعة الآسيوية (اندونيسيا) إن التعاون الدولي لا غنى عنه ليس فقط من حيث اعتماد استراتيجية عالمية متفق عليها بشأن البيئة، ولكن أيضا من حيث مساعدة البلدان النامية في تنفيذ برامج تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من الفقر. وبالنسبة إلى معظم البلدان النامية، فإن الاستيعاب الداخلي ما زال خيارا من خيارات السياسة العامة، وبالنظر إلى الافتقار إلى الموارد المالية والتكنولوجية فإن كثيرا من هذه البلدان قد يختار سياسات يتمثل الاعتبار الوحيد بشأنها في التجارة والاقتصاد. ولا يمكن تحقيق قدرة البلدان النامية على استيعاب التكاليف البيئية الخارجية داخليا إلا في ظل تحقيق نمو اقتصادي مستقر يسمح بالسعي إلى تحقيق الإدارة البيئية السليمة. ويلزم تقديم دعم دولي في هذا الصدد لضمان أن تكون السياسات البيئية متساوقة مع الأهداف والأولويات الإنمائية الوطنية. ويمكن تقديم مساعدة في صورة معدات رأسمالية ومهارات مناسبة، على سبيل المثال. ويلزم إجراء مزيد من الدراسة لتحليل أثر الاستيعاب الداخلي على التجارة وعلى قدرة المنتجات المتجر فيها دوليا على المنافسة، ولا سيما تجارة المنتجات الملائمة للبيئة وقدرتها على المنافسة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تهدف الجهود إلى منع قيام المنازعات الناشئة عن الاختلافات في السياسات البيئية فيما بين البلدان، على أن توضع في الاعتبار احتياجاتها المحددة ومستويات تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية. أما الاتفاقات البيئية الدولية المتصلة بالسلع الأساسية، مثل الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي فينبغي أن تلبي الحاجة إلى تيسير وتمويل نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا بشروط مؤاتية. وأعلن أن مجموعته تؤيد أعمال الأمانة بشأن أثر استيعاب التكاليف الخارجية داخليا على التجارة وعلى القدرة على المنافسة.

٢٠٤- ووجه ممثل الصين الانتباه إلى التعقيد الذي تنطوي عليه هذه القضية فشدد على الحاجة إلى التعاون الدولي الذي يضع في الاعتبار المستويات والاحتياجات المختلفة للتنمية الاقتصادية لجميع البلدان. ففي الوقت الذي تواجه فيه كثير من البلدان النامية المهمتين الشاقتين المتمثلتين في استئصال شأفة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية، فإنها لا تستطيع أن تستثمر موارد مالية في تكنولوجيات جديدة حتى عندما تكون هذه التكنولوجيات "أكثر ملاءمة" للبيئة. وعلى نفس المنوال، يجب استبعاد استخدام قضية البيئة كذريعة لإقامة أنواع جديدة من الحواجز التجارية. والطريقة الجوهرية لتحقيق التنمية المستدامة هي تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في تنميتها الاقتصادية وكذلك في التدابير التي تتخذها لحماية البيئة. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو وللمنظمات الدولية المعنية أن تولي الاعتبار الكامل لمصالح البلدان النامية وأن تزودها بمساعدة مالية وتقنية في سعيها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وصون البيئة.

٢٠٥- وأكد ممثل النرويج باسم بلدان الشمال الأوروبي (الدانمرك، والسويد، وفنلندا، والنرويج)، على أهمية التعاون العالمي في هذا المجال، مشيرا الى محدودية ما يمكن أن تنجزه فرادى الحكومات إذا تصرفت بشكل مستقل دون المخاطرة بخسائر في السوق. وقال إن اقتراح أمانة الأونكتاد بإنشاء "نظام فعال للحوافز على المستوى الدولي لتشجيع الحماية البيئية التعاونية" جدير بالتأييد وإن كان الأمر يحتاج إلى اليقظة لتفادي أي تمييز تجاري قد يظهر. ويحتاج الأمر أيضا إلى التعاون الدولي في تناول مسألة التكاليف البيئية الخارجية عبر الحدود، كما أشار إلى ذلك تقرير الأمانة. وقال إن بلدان الشمال الأوروبي، باعتبارها المتلقية الأخيرة للأمطار الحمضية الناتجة عن الانبعاثات من بلدان أخرى، ترى أن هذا الأمر مدعاة للقلق الشديد بوجه خاص. وإن تصحيح أوجه اخفاق السوق هي مسألة ذات أهمية قصوى، لأن الإخفاق في تحديد سعر للتلوث أو للتدهور البيئي يفضي إلى تقليل مستوى الرفاه وإلى تشويه الأسعار؛ وبالمثل، فإن أوجه إخفاق السياسات من شأنها أن تفضي إلى تشويه الكفاءة التخصيصية. ولذلك فإن تصحيح أوجه إخفاق السوق والسياسات، إنما يمثل حالة من "الفوز المؤكد". وأعرب عن تأييده الكامل للإستنتاج الوارد في تقرير الأمانة بأن "الأسواق المفتوحة تظل أداة رئيسية لنقل عملية استيعاب التكاليف الخارجية داخليا على الصعيد الدولي"، وأضاف أن القطاع الخاص يؤدي كذلك دوراً في غاية الأهمية. وأشار في هذا السياق إلى الجهود التي يبذلها "مجلس دوائر الأعمال المعني بالتنمية المستدامة" وفرقة العمل التابعة له والمعنية باستيعاب التكاليف البيئية داخليا. وقال إن النهج القائم على السوق يحتاج، على الرغم من مرونته، إلى أن يُستكمل بتدابير تنظيمية. فالافتراض القائل بأن الإبتكار التكنولوجي يتحقق على أفضل وجه عن طريق تطبيق الأدوات الاقتصادية لاستيعاب التكاليف الخارجية داخليا هو مدعاة للشكوك، نظرا إلى أن إمكانية تحقيق ذلك عملياً تعتمد بنفس القدر على طرق تنفيذ التدابير التنظيمية أو الأدوات الاقتصادية، أو على توليفات منهما. وأضاف قائلا إن مبادرة الأونكتاد بشأن وضع مبادئ توجيهية للإعتراف المتبادل بالمخططات الوطنية لوضع العلامات البيئية تلقى الترحيب وإن قطاع السلع الأساسية مناسب بوجه خاص لمواصلة أعمال الأونكتاد بشأن هذه المسائل. وتباشر اللجنة الدائمة للسلع الأساسية هذا العمل بالفعل، وربما يكون من المفيد أن يصدر المجلس المزيد من التوجيهات بهذا الشأن. وينبغي تركيز الاهتمام على أساليب الإنتاج، بما في ذلك اختيار التكنولوجيا. وفي هذا الصدد، أشار إلى إمكانية التمويل عن طريق الصندوق المشترك للسلع الأساسية. وقال إن بلدان الشمال الأوروبي تتطلع إلى إتمام الدراسة المفاهيمية المتعلقة باستيعاب التكاليف الخارجية داخليا في قطاع السلع الأساسية؛ ويكون من المفيد للغاية إعداد دراسة حالة إفرادية عن أوجه إخفاق

السياسات/السوق وعن اعتماد مزيج من تدابير السياسات لاستيعاب التكاليف الخارجية داخليا. واقترح بعد ذلك أن تبحث الأمانة "نُهُجا تعاونية لتقديم حوافز من أجل التحول إلى تكنولوجيات أسلم من الناحية البيئية"، وهو مجال يتطلب أيضا الاختبار العملي لتدابير مختلفة . وأضاف قائلا إن بلدان الشمال الأوروبي توافق على أن "تحقيق المستوى العالمي الأمثل يتطلب التعاون العالمي"، خاصة من أجل مساعدة البلدان النامية. وقد اضطلع الأونكتاد بعمل تحليلي قيِّم بشأن شتى أنواع الأدوات المرتكزة على السوق والتي قد تيسر تطبيق نهج عالمي بشأن قضية استيعاب التكاليف الخارجية داخليا، ولذلك يمكنه تقديم إسهام مهم في النقاش الخاص بالتجارة والتنمية.

٢٠٦- وقالت ممثلة مصر إن المناقشة المتعلقة بالاستيعاب الداخلي ينبغي تركيزها حول ثلاث نقاط أساسية هي: التعاون الدولي، والصلات الجوهرية بين الفقر والمشاكل البيئية في البلدان النامية، وتوازن الالتزامات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وبشأن النقطة الأخيرة، استرعت انتباه المجلس إلى جوهر وروح إعلان ريو. ذلك أن التدابير التنظيمية المتخذة من جانب واحد، والمرتبطة بالتجارة، يمكن أن تفضي إلى ممارسات تجارية غير قابلة للتنبؤ بها وغير شفافة وتمييزية. وفي معرض إشارتها إلى أن هذه التدابير تحرز تقدما في البلدان المتقدمة النمو، طالبت بمزيد من العمل في هذا المجال لتحليل ما تلحقه من آثار ونتائج بالتنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية. ومن الممكن أن يؤدي اعتماد أدوات اقتصادية من جانب واحد إلى تفاقم التفرقة في المعاملة بين المنتجات المستوردة والمنتجات المحلية. وفي معرض الإشارة إلى فكرة اتباع نهج متفق عليه دوليا بشأن التحكم والسيطرة، رأت أنه يمكن للأونكتاد أن يستكشف تدابير متعددة الأطراف تُوضع في الحسبان فيها علاقة الترابط بين التنمية والتجارة الدولية والبيئة. وثمة مجال آخر يثير قلق البلدان النامية هو العلاقة المتبادلة بين مرونة الطلب ومبدأ "الملوِّث يدفع". فإذا واجهت صادرات البلدان النامية مرونة في الطلب في حين كان طلبها هي على الواردات غير مرن، فستتحمل هذه البلدان الجزء الرئيسي من تكاليف الإستيعاب الداخلي. وفيما يتعلق بمسألة التقييم، قالت إنه يتعين تقييم الضرر إذا تعين دفع قيمته: ذلك أن نفس درجة الضرر يمكن أن تؤدي، بشكل مشروع، إلى نشوء تكاليف تختلف باختلاف البلدان. وتزداد المهمة تعقيدا بفعل عوامل مثل مستويات انتاج ونواتج الملوِّثات، التي يمكن أن تشكل دالة غير خطية أو تستتبع آثارا متضافرة. ولن يكون تقييم تأثير الاستيعاب الداخلي للتكاليف البيئية الخارجية على التنمية المستدامة كاملا إلا عندما تُدرج فيه الآثار المترتبة على التجارة. وثمة عوامل أخرى قد تكون أيضا ذات صلة، مثل الأحوال البيئية والاجتماعية - الاقتصادية المحلية للمصدرين، والاحتياجات والأولويات الإنمائية، وإمكانية وضع مخططات تعويضية للتخفيف من عبء مواجهة القيود التجارية الدولية وتحقيق الأهداف البيئية.

٢٠٧- وقال ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إن مشكلة استيعاب التكاليف الخارجية داخليا تتسم بصعوبة خاصة بالنسبة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان النامية، حيث يسود النمو الاقتصادي البطيء ومعدلات البطالة المرتفعة ومستويات المعيشة المتدهورة، وحيث تكون الشواغل البيئية، نتيجة لذلك، قضايا ثانوية. وإن تطبيق الأدوات الاقتصادية وأدوات أخرى على إدارة البيئة في هذه البلدان، ولا سيما فيما يتعلق باستيعاب التكاليف الخارجية داخليا، إنما يمثل تحديا يضاف إلى سائر التحديات. وقال إنه لدى هذه البلدان أولويات إنمائية عاجلة يرجح أن تؤدي، إذا لم تتحسن تكنولوجيات الإنتاج، إلى تفاقم تدهور البيئة. ومن شأن تقديم الدعم من المجتمع الدولي إلى البلدان التي

تطبق سياسات إنمائية تهدف إلى تحقيق معدلات نمو مقبولة عن طريق تعزيز استخدام الموارد بكفاءة أن يفيد البيئة والاقتصاد في آن واحد. ويتطلب الوضع الصعب في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بذل جهود اضافية في مجال تحديد الأدوات الدولية لاستيعاب التكاليف الخارجية للتجارة العالمية داخلياً، الأمر الذي من شأنه أن يحسّن نشر منهجيات التنمية المستدامة. ويمكن أن يشمل ذلك تقديم المساعدة في نقل التكنولوجيا المحسنة، وزيادة الوعي البيئي، ودعم امكانيات الوصول إلى الأسواق. ويمكن أن يقوم الأونكتاد بوضع الأساس اللازم لبرنامج من هذا القبيل.

٢٠٨- وتكلم ممثل الهند، فأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به المتحدث باسم المجموعة الآسيوية، وقال إنه على الرغم من أهمية وضع احتياجات الأجيال المقبلة نصب الأعين، فإنه يتعين أن تؤخذ الاحتياجات الأساسية للجيل الحاضر في الحسبان. وفي هذا السياق، قال إنه يتفق تماماً مع الافتراض المطروح في تقرير الأمانة والقائل بأن التنمية المستدامة، كمفهوم انمائي، تسعى إلى "استئصال شأفة الفقر، وليس إلى مجرد التخلص من التلوث". وفيما يتعلق بالصلة بين مرونة الطلب واستيعاب التكاليف الخارجية داخلياً، قال إن الأمر يحتاج إلى تدابير تكفل عدم فقدان المنتجات التصديرية للبلدان النامية لقدرتها التنافسية وألا يترتب على ذلك انخفاض الطلب. وينبغي ألا يفضي استيعاب التكاليف داخليا إلى زيادات في الأسعار تجعل الفقراء عاجزين عن الحصول على المنتجات الأساسية. وإذا تم تقليل التكاليف إلى أدنى حد بتحويلها إلى الفقراء، فربما يكون انخفاض التكاليف موازياً لخسارة أكبر في الرفاه. وأضاف قائلا إن ثمة عوامل مثل زيادة تدفق التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى البلدان النامية، وتحسين إمكانيات الوصول إلى الأسواق، والوعي لدى عامة الجمهور بالشواغل البيئية، يكون إسهامها في تحقيق التنمية المستدامة أكبر من إسهام الأدوات الاقتصادية. وأوضح أن الحمائية الزراعية في البلدان المتقدمة النمو تزيد من تكثيف الزراعة إلى مستوى ليس له ما يبرره بيئيا واقتصاديا، كما أنها تحول دون وصول المنتجين، الذين ينتجون بتكلفة منخفضة، إلى الأسواق. ومن الممكن أن يؤدي تخفيض الدخل في البلدان النامية إلى تفاقم الضغوط البيئية عن طريق زيادة تفاقم مستويات الفقر وإجبار هذه البلدان على تكثيف الممارسات الزراعية. وينبغي ألا يُتتَّبع بشأن قضية التنمية المستدامة نهج مجزأ، بل ينبغي تناولها على أنها جهد تعاوني كبير يبذله المجتمع العالمي. وينبغي أن يدرس الأونكتاد تأثير الاستيعاب الداخلي على قطاعات رئيسية مختارة ذات أهمية للبلدان النامية، آخذا في الحسبان عنصري تحقيق الرفاه وتخفيف وطأة الفقر. ويمكن للأونكتاد أيضا أن يضع برنامجاً للتعاون التقني في هذا المجال، بالاشتراك مع الوكالات المانحة ووكالات المعونة وبالتعاون من جانب الوكالات المعنية بأبحاث علوم السياسات وبتحليل السياسات، والجامعات والمنظمات غير الحكومية المعنية بإدارة الموارد.

٢٠٩- وأشار ممثل كندا إلى أن كون المجلس يواصل النظر في هذا الموضوع يعني أنه يجري تركيز قدر كبير من الاهتمام على تحقيق التنمية المستدامة. وقال إنه يعتقد أن هذا الاهتمام في حد ذاته أمر مفيد. ثم انتقل إلى الورقة التي أعدتها الأمانة، فأثنى على الطريقة التي بحثت بها فكرة الحصول على المزيج الصحيح من أدوات السياسات وشددت بها على الحاجة إلى تفهم سياق السياسة العامة. وقد أوردت الورقة أيضا النقطة الهامة القائلة بأن الاجراءات الضيقة التركيز يمكن أن تؤدي إلى مجرد تحويل التكاليف البيئية الخارجية لا إلى استيعابها داخلياً. وفي حين وُجه الانتباه في الورقة إلى دور أوجه التدخل الحالية في السوق، مثل الإعانات، وتناولت مسألة التسعير بكامل التكلفة والتنفيذ الدولي للسياسات البيئية، فإن دور القواعد التنظيمية ربما استُبعد بعجلة أكبر مما ينبغي. وكان من الممكن

إيلاء اهتمام أكبر للتقييم البيئي للسياسات بوصفه أداة للإستيعاب الداخلي، كما أن مناقشة الطابع العملي و/أو الإمكانية العملية للأدوات المختلفة كانت ستشكل إضافة مفيدة. بيد أن النص الوارد في الإطار ٣ من الوثيقة، بشأن مصايد أسماك القد الكندية، يعطي صورة مضللة عن الحالة الخطيرة التي تواجهها مصايد أسماك القد. ففي المقام الأول، لم يوجه اهتمام كاف إلى دور أساطيل الصيد الأجنبية، بما فيها السفن التي ترفع أعلام الملاءمة أو السفن التي ليست لها جنسية، في تدمير مصايد أسماك القد البالغة القيمة في السواحل الكبرى لنيوفوندلاند. وهذا السبب المحدد من أسباب تدهور مخزون أسماك القد هو إخفاق في مجال السياسة العامة من جانب دول الصيد ذات المناطق البحرية البعيدة، لا من جانب كندا. وقد دعت الأمم المتحدة، كجزء من متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، إلى عقد "مؤتمر مصايد الأسماك في أعالي البحار" لتناول قضايا النظم الفعالة لصون وإدارة أرصدة الأسماك المنتشرة في أكثر من منطقة وأنواع الأسماك المهاجرة بكثافة شديدة في أعالي البحار، وذلك لمنع الصيد المفرط وإتاحة التنمية المستدامة لمصايد الأسماك. وغني عن القول أن كندا تشترك بنشاط في هذا المؤتمر. وعلاوة على ذلك، لم يعترف النص المشار إليه بأن تدهور مصايد أسماك القد ناتج عن مزيج معقد من العوامل يشمل العوامل البيئية. وعلى الرغم من الحظر المؤقت للصيد الذي فرضته الحكومة الكندية، ما زال المخزون يتدهور بمعدل خطير. وأوضح أن ممارسات مثل التخلص من الأسماك الصغيرة إنما ترجع إلى ضغوط السوق التي تنعكس في فروق الأسعار أكثر مما ترجع إلى أي سياسات "غير متعمدة"، ولكن الحكومة الكندية قد اعتمدت قواعد تنظيمية صارمة للتقليل إلى أدنى حد من التخلص من الأسماك الصغيرة. وعلى الرغم من أن الكميات المصيدة التجارية قد تضاعفت تقريبا خلال العقد ١٩٧٨ - ١٩٨٨، فإن مستوياته كانت أقل بكثير من مستويات الستينات وأوائل السبعينات. وازدادت الأرصدة بسرعة عقب توسيع نطاق الولاية الشاملة لمصايد الأسماك. كذلك فإن الإشارة إلى أن كمية الصيد المسموح بها في عام ١٩٩٢ قد حُدِّدت برقم مفرط في الارتفاع هو ٠٠٠ ١٨٥ طن لا تأخذ في الحسبان التعديل الذي خفضت بموجبه هذه الكمية إلى ٠٠٠ ١٢٠ طن في أوائل تلك السنة، ولا الحظر المؤقت المفروض لمدة سنتين في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٢ بمجرد أن أكدت نتائج الدراسات العلمية الجديدة التدهور السريع في حجم المخزون. وفيما يتعلق بالأعمال المقبلة للأونكتاد، قال إن المقترح الداعي إلى بحث استيعاب التكاليف داخلياً في أسواق السلع الأساسية هو مقترح جيد ولكن ينبغي توسيع نطاق النهج المتبع بشأن هذه المسألة بحيث يشمل كيفية ضمان أن تعكس أسعار موارد التكلفة الكاملة ودور تراخيص الانبعاثات القابلة للتداول دوليا. ويمكن أيضا إيلاء اهتمام لبحث طرق تمويل الاجراءات البيئية. وبالاضافة إلى ذلك يمكن استكشاف قضايا المعلومات، مثل القضايا المعروضة في الفقرتين ٤٣ و٤٤ من الوثيقة، بما في ذلك مناقشة المحاسبة القائمة على كامل التكلفة والدراسات الافرادية لحالات النجاح في تسعير الموارد وآثارها على التنمية المستدامة.

٢١٠ - وقالت ممثلة الجزائر إنه، نظرا إلى أن البلدان النامية تفتقر إلى الخبرة في مجال استخدام أدوات استيعاب التكاليف الخارجية داخليا، ينبغي للأونكتاد أن يجري المزيد من التحليل، ولا سيما بشأن تأثير هذه الأدوات الاقتصادية على البلدان النامية وعلى صادراتها الرئيسية. وبالمثل، ينبغي موالاة بحث اللوائح التنظيمية القائمة والمحتملة فضلا عن القيود المالية والادارية، وخاصة من وجهة نظر البلدان النامية. وعلى سبيل المثال، فإن مبدأ "الملوث يدفع" المطبق حاليا في بلدان متقدمة معينة يمكن تكييفه من أجل استخدامه في البلدان النامية. وأشارت إلى أن مفهوم استيعاب التكاليف البيئية داخليا هو مفهوم جديد نسبياً إلى أن تعريفه لا يزال يتطور. فقالت إن مواصلة توسيع نطاق هذا المفهوم ينبغي أن تركز

على مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة. وتتسم قضية التسعير الصحيح للسلع الأساسية، المتجددة وغير المتجددة على السواء، بأهمية حاسمة. وأضافت قائلة إن إنشاء فريق عامل خاص يُعنى بالتجارة والبيئة، يكون له برنامج عمل يهدف، في جملة أمور، إلى مساعدة البلدان النامية على تحقيق التنمية المستدامة، هو مسألة يؤيدها بلدها تأييدا كاملا. فهذا عمل يمكن أيضا أن يثري، إن لم يكمّل، عمل اللجنة الدائمة للسلع الأساسية وعمل منظمة التجارة العالمية.

٢١١- وقالت ممثلة استراليا إن تقرير الأمانة يقدم أساسا ممتازا لمناقشة استيعاب التكاليف الخارجية داخليا وإنه يشكل إسهاما مفيدا في دراسة الأدوات الاقتصادية. وأضافت أن وفدها وجد أن مناقشة التقرير للبعد الدولي لاستيعاب التكاليف داخليا مفيدة بوجه خاص، ولا سيما أن هذا المجال جديد ولا تزال البيانات الخاصة به شحيحة. وثمة مجالان يمكن إنجاز أعمال فيهما، هما: أوجه القصور والآثار الجانبية المحتملة لشتى الأدوات، وأهمية خدمات الارشاد التعليمية وزيادة مشاركة المجتمع المحلي. ويمكن للأونكتاد على نحو مفيد أن يوالي بحث البُعد الدولي لاستيعاب التكاليف داخليا، بما في ذلك الآثار التفصيلية والتطبيق العملي للاتفاقات البيئية الدولية المتصلة بالسلع الأساسية.

الاجراء الذي اتخذته اللجنة الأولى للدورة

٢١٢- أقرت اللجنة الأولى للدورة، في جلستها ٥ (الختامية)، المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند ٤ من جدول الأعمال (TD/B/40(2)/SC.1/L.3)، وأوصت بأن يعتمدها المجلس.

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٢١٣- يرد الاجراء الذي اتخذه المجلس بشأن البند ٤ من جدول الأعمال في الوثيقة TD/B/40(2)/24(Vol.1)، الفرع أولا - ألف (انظر الاستنتاجات المتفق عليها ٤١١(د - ٤٠)).

الفصل الرابع

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٢١٤- كانت الوثيقة التالية معروضة على المجلس عند نظره في هذا البند:

تقرير أقل البلدان نموا للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ (TD/B/40(2)/11) ونظرة عامة

نظر اللجنة الخاصة للدورة في البند

٢١٥- قال الرئيس إن اللجنة قد عهد إليها بمهام استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات وبلورة الأنشطة التحضيرية للاستعراض الشامل لبرنامج العمل في منتصف المدة. وأضاف أن تقرير أقل البلدان نموا هو التقرير الوحيد في منظومة الأمم المتحدة الذي يعنى بأقل البلدان نموا وأنه بذلك يتصل اتصالا وثيقا ومحددا بأقل البلدان نموا، فضلا عن شركائها في التنمية.

٢١٦- وأشار الى أن الجمعية العامة كانت قد قررت في قرارها ١٧١/٤٨ عقد اجتماع حكومي دولي رفيع المستوى لإجراء الاستعراض الشامل في منتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج العمل في عام ١٩٩٥. وطلبت الجمعية العامة إلى المجلس أن ينظر في هذه الدورة في صياغة الأنشطة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض الشامل في منتصف المدة، بما في ذلك الاجتماعات التحضيرية الحكومية الدولية والاجتماعات التحضيرية للخبراء والاجتماعات التحضيرية القطاعية والاجتماعات التحضيرية المشتركة بين الوكالات، والوثائق الموضوعية. ويكتسب الاستعراض الشامل في منتصف المدة أهمية اضافية بالنظر إلى ما جرى من تطورات هامة منذ اعتماد برنامج العمل وخاصة توسيع قائمة أقل البلدان نموا. وأضاف قائلا إن آثار توسيع هذه القائمة وخاصة ما فيما يتعلق بمتطلبات الدعم الخارجي لأقل البلدان نموا، تحتاج إلى النظر العاجل.

٢١٧- وأكد أن المشاركة الكاملة والفعالة من جانب ممثلي أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية في الأنشطة التحضيرية للاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى وفي الاجتماع ذاته شرط أساسي وحيوي لنجاح الاستعراض. ودعا إلى تغطية تكلفة مشاركة أقل البلدان نموا في الاستعراض الشامل في منتصف المدة من ميزانية الأمم المتحدة العادية.

٢١٨- وأشار المدير المسؤول لشعبة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية إلى الأعمال التحضيرية للاستعراض الشامل لبرنامج العمل في منتصف المدة، ووصف الأنشطة التي توختها أمانة الأونكتاد لمساعدة العمل الحكومي الدولي بشأن التحضير للاستعراض في منتصف المدة. وتشمل

هذه الأنشطة اجتماعات متابعة على مستوى الخبراء وبين الوكالات واجتماعات متابعة اقليمية. وأكد على أهمية مشاركة وفود أقل البلدان نموا بشكل فعال وكاف في الاجتماع الحكومي الدولي رفيع المستوى.

٢١٩- وقال في تقديمه تقرير أقل البلدان نموا للفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤ إن التقرير، إلى جانب اجرائه تقييما للاتجاهات والتوقعات الاجتماعية - الاقتصادية في أقل البلدان نموا، يتناول تحديدا مسألة استجابة المانحين للاحتياجات والظروف الخاصة لأقل البلدان نموا، فضلا عن قضيتين بارزتين في بناء القدرات البشرية هما الصحة والتعليم. وأشار إلى تحسن أداء النمو في نحو ربع البلدان من أقل البلدان نموا التي ازداد انتاج الفرد فيها خلال التسعينات. وقد أسهم ذلك في زيادة معدل نمو أقل البلدان نموا ككل إلى نحو ٢ في المائة في ١٩٩٣. غير أن الصورة الشاملة ما زالت كئيبة إلى حد بعيد. إن الوضع الاجتماعي - الاقتصادي لأقل البلدان نموا في أفريقيا هو مثار قلق خاص بالرغم من تحقيق أداء نمو أفضل للعديد منها. وعزا نقص التقدم في تحسن الأداء الاجتماعي - الاقتصادي لأقل البلدان نموا ككل في الأعوام الأخيرة إلى عدد من العوامل هي: اخفاق جهود الاصلاح في تعزيز التحول الهيكلي الأساسي؛ والمنازعات السياسية والصراع المدني الذي شهده عدد متزايد من أقل البلدان نموا؛ والظروف المناخية المعاكسة التي زاد من تفاقمها التعرض العالي للكوارث الطبيعية؛ واستمرار وجود بيئة اقتصادية خارجية معاكسة تواجه أقل البلدان نموا وتميزت بإحراز تقدم قليل حتى الآن في تنفيذ أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المعتمدة في برنامج العمل واستمرار العبء الضخم للديون والتقلص الحاد في الفرص التجارية؛ وأخيرا التدني المستمر في الرفاهة البشرية وعدم كفاية التقدم المحرز في حشد وتنمية القدرات البشرية.

٢٢٠- ان التقدم الجيد في الأداء الاجتماعي - الاقتصادي لنحو ربع البلدان من أقل البلدان نموا، بما فيها العديد من البلدان الأفريقية، شاهد على صحة اقتناع المجتمع الدولي، كما أُعرب عنه في إعلان باريس، بأنه يمكن بالفعل تغيير اتجاه التدني في الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية في أقل البلدان نموا. وأكد أن الاستعراض الشامل في منتصف المدة يوفر محفلا فريدا يمكن فيه لأقل البلدان نموا وشركائها البحث والاتفاق على اجراءات وطنية ودولية ملموسة للتعجيل بخطى تنفيذ برنامج العمل.

٢٢١- وقال المتحدث باسم أقل البلدان نموا (بنغلاديش) إن أمانة الأونكتاد أصدرت عددا ممتازا آخر من تقرير أقل البلدان نموا. وقال إن التحليلات والمعلومات الواردة في التقرير كانت ذات فائدة خاصة لأقل البلدان نموا من حيث اقرار السياسات الوطنية والتفاوض في مختلف المحافل على السواء.

٢٢٢- ومن الواضح تماما أنه تحقق تقدم طفيف جدا حتى الآن في بلوغ هدف برنامج العمل من حيث تنشيط عملية التنمية في أقل البلدان نموا والتعجيل بها. وعلى النقيض ظل معدل النمو الاقتصادي لأقل البلدان نموا سالبا من حيث معدل الفرد، مما يعني تدهورا في الأحوال المعيشية. وهذا ينطبق بصفة خاصة على حالة أقل البلدان نموا في أفريقيا حيث استمر الهبوط الاقتصادي دون هوادة.

٢٢٣- وهناك انقسام بين جهود الاصلاح المكثف بعيد الأثر لأقل البلدان نموا وبين نقص التقدم المحرز في توفير الشركاء في التنمية للدعم اللازم من ناحية أخرى، الأمر الذي تنظر إليه أقل البلدان نموا بقلق

عميق. وما زال مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية راكدا منذ اعتماد برنامج العمل، وظل الدعم الخارجي المقدم خاصة لدعم التكيف الاقتصادي في أقل البلدان نموا غير كاف. وارتبطت معظم تدفقات المعونة بالمشاريع، في حين يتطلب الأمر إجراء تحول رئيسي إلى المساعدة المخصصة للبرامج من أجل دعم التكيف. إن مساعدة البرامج ذاتها تقدم بطريقة يتعذر التنبؤ بها. وفضلا عن ذلك لم يحرز تقدم في تعديل أهداف والتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية في ضوء التوسع الأخير في قائمة أقل البلدان نموا. وما زال عبء ديون أقل البلدان نموا شديد القسوة وثبت بوضوح عدم كفاية تدابير تخفيف الديون التي أدخلت حتى الآن في إحداث تخفيف حاسم. وما زالت البيئة التجارية الخارجية التي تواجه أقل البلدان نموا تزداد سوءاً إلى حد أن نصيبها الهزيل بالفعل في التجارة العالمية هبط من ٠,٦ في المائة في ١٩٨٢ إلى ٠,٣ في ١٩٩٢. وكان المستوى الجاري لحصائل صادراتها هو بالضبط ما كان عليه قبل نحو ١٢ سنة.

٢٢٤- ومضى قائلا إن اهتمامات أقل البلدان نموا لم تتجل على نحو كاف في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي. وأعرب عن أمله الجاد في أن يكون المجتمع الدولي، في تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي، أكثر استجابة لاحتياجات اقل البلدان نموا وأن يتم تنفيذ التدابير الخاصة والتفضيلية لهذه البلدان بطريقة داعمة. وأشار إلى أن إعلان مراكش ذاته سجل بوعي الحاجة إلى تنفيذ الأحكام الخاصة لأقل البلدان نموا.

٢٢٥- وفيما يتعلق بمسألة زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية والتنمية المستدامة، أكد أن المساعدة المالية والتقنية والاستثمار الأجنبي سيشكلان جزءا من برنامج الدعم الخارجي المطلوب. وينبغي ضمان ألا يؤدي استيعاب تكاليف البيئة داخليا إلى تقويض برامج تخفيف الفقر في أقل البلدان نموا.

٢٢٦- وسيتيح الاستعراض الشامل في منتصف المدة فرصة هامة للإلمام الكامل بمدى الجهد المبذول من أقل البلدان نموا وشركائها في تنفيذ برنامج العمل، فضلا عن النظر في تدابير جديدة والاتفاق عليها للتعجيل بترشيد أهداف برنامج العمل بشكل فعال لكي لا يثبت أن النصف الثاني من العقد هو مجرد خمس سنوات ضائعة. وتيسيرا لعمل اللجنة بشأن مسألة الأعمال التحضيرية للاستعراض الشامل في منتصف المدة، ستعرض مجموعة الـ ٧٧ مشروع مقرر حثّ اللجنة على اعتماده. ودعا الشركاء في التنمية إلى توفير الموارد الكافية للمساعدة في تنفيذ الأنشطة المتصلة بالاستعراض الشامل في منتصف المدة.

٢٢٧- وقال، بصفته ممثلا لبنغلاديش إن حكومته حررت نظامها التجاري باطراد، وحققت تقدما ملموسا في الأعوام الأخيرة في تقليل القيود غير التعريفية على التجارة، وترشيد المعدلات التعريفية وتحسين حوافز التصدير. وتخضع معظم الواردات لرسوم جمركية بمعدلات يبلغ متوسطها نحو ٣٦ في المائة. وحدث انخفاض متدرج في عدد المنتجات الخاضعة لحظر الاستيراد، كما تم تبسيط وتحرير الإجراءات. وتم سحب الرسوم الجمركية على الواردات من المعدات الانتاجية المخصصة للصناعات الموجهة إلى التصدير، وأدى ذلك إلى خلق مناخ مؤات للاستثمار في الصناعات ذات التوجه التصديري. وتم وضع

استراتيجية لتنمية الصادرات للفترة ١٩٩٢-٢٠٠٠، وأُعدت خطة عمل لتنفيذ استراتيجية التصدير. كما أُنشئت لجنة وطنية برئاسة رئيس الوزراء لحل المشاكل البارزة في قطاع التصدير.

٢٢٨- وأشاد المتحدث باسم أقل البلدان الأفريقية نموا (السودان) بأمانة الأونكتاد لما قدمته من نوعية ممتازة في تقرير أقل البلدان نموا للفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤. وقال إنه منذ اعتماد برنامج العمل، ظلت محنة أقل البلدان الأفريقية نموا تكتسب أبعادا مأساوية وزاد عددها إلى ٣٢ بلدا لتشكل نحو ٦٤ في المائة من مجموع سكان أفريقيا. وهناك عوامل محلية وخارجية شتى أعاقت بشكل خطير من قدرتها على تقديم الإسهام المتوقع منها في تنفيذ برنامج العمل. وتفيد التقديرات بأن ناتجها المحلي الإجمالي الكلي كان سالبا في ١٩٩٢ للعام الثالث على التوالي. وتشير تقديرات عام ١٩٩٣ وإسقاطات عام ١٩٩٤ إلى أنه بالرغم من وقف التدني، إلا أن النمو استُؤنف بالكاد. ومنذ عام ١٩٩٠ عُنيت أقل البلدان الأفريقية نموا بتنفيذ برامج للاصلاح الاقتصادي. وقال إن أهداف هذه البرامج، التي تركز مبدئيا على الاختلالات والاستقرار في الاقتصادات الكلية، أصبحت أكثر تعقيدا وأشد صعوبة مع تحولها إلى تعزيز النمو من خلال الاصلاحات الموجهة إلى السوق. غير أن هذه التغيرات والتكيفات في السياسات الاقتصادية أسهمت إلى حد كبير في ارتفاع معدلات التضخم وكثيرا ما زادت من تفاقم التوترات الاجتماعية بفرض أعباء غير عادلة للتكيف على السكان، وخاصة على الفئات الأضعف.

٢٢٩- ومضى قائلا إن الالتزام الجاد من جانب حكومات أقل البلدان الأفريقية نموا باعتماد اصلاحات رئيسية لم يصاحبه دعم مالي كاف من الشركاء في التنمية. ومن بين البلدان منخفضة الدخل عالية المديونية التي يبلغ مجموعها ٢٦ بلدا في العالم، هناك ١٨ منها من أقل البلدان الأفريقية نموا. وأوضح أن تدابير تخفيف الديون التي اعتُمدت حتى الآن لا تكفي لاستعادة قدرتها الخارجية. ودعا إلى إلغاء صريح للديون، إذ أن إعادة جدولتها لم تحل مشكلة الديون الأساسية بل أرجأت فحسب من العبء مع إضافة المزيد إلى مجموع الدين القائم.

٢٣٠- وقال إن الاعتماد الثقيل لأقل البلدان الأفريقية نموا على الصادرات من السلع الأساسية قد أثر تأثيرا ضارا على حصائل صادراتها. وحث الشركاء في التنمية على تنفيذ توصيات برنامج العمل في مجال التنويع بمساعدة أقل البلدان نموا على تحديث الانتاج، فضلا عن تحديث نظم التوزيع والتسويق. إن أقل البلدان الأفريقية نموا، باعتبارها مصدِّرة للمنتجات الأولية، والتي ازدادت ضعفا نتيجة الانكماش والدين الخارجي وبرامج الاصلاح، من المستبعد أن تكون المستفيد الرئيسي من أي نمو في الدخل العالمي الناتج عن الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي. وفضلا عن ذلك، فإن أي مكاسب قد تحققها هذه البلدان من المرجح أن يقابلها تآكل في الأفضليات القائمة. إن أقل البلدان الأفريقية نموا من البلدان المستوردة الصافية للأغذية سيضيرها بشدة ارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية. وهذا يتطلب اتخاذ تدابير تعويضية مناسبة من جانب المجتمع الدولي.

٢٣١- وفيما يتعلق بالأزمة الاجتماعية الحادة في أقل البلدان الأفريقية نموا، حث مجتمع المانحين الدوليين على دعم جهود أقل البلدان نموا في تأمين حصول الفقراء على الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأخرى.

٢٣٢- وأكد على أهمية ضمان أعمال تحضيرية كافية للاستعراض الشامل في منتصف المدة، ودعا إلى توفير ما يكفي من أموال لتلبية تكاليف مشاركة أقل البلدان نموا. وينبغي تزويد أمانة الأونكتاد بالموارد اللازمة للمساعدة في تنفيذ أنشطتها المخططة للاستعراض الشامل في منتصف المدة. ودعا شركاء أقل البلدان نموا في التنمية إلى إتاحة موارد كافية في هذا الصدد.

٢٣٣- وأعرب المتحدث باسم المجموعة الآسيوية (نيبال) عن تقديره لتقرير أقل البلدان نموا للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤، وخاصة تركيزه على الصحة والتعليم. وقال إن المجموعة الآسيوية تؤكد أن التحدي الذي يواجه أقل البلدان نموا آخذا في الازدياد. ورغم أن بلدانا معينة من أقل البلدان نموا أحرزت بعض التقدم، إلا أن هذا التقدم لم يكن هاما. إن حالة أقل البلدان الأفريقية نموا تثير الانزعاج بصفة خاصة، إذ إن أداءها الاقتصادي والاجتماعي خلال الأعوام العديدة الماضية كان سيئا. ومع ذلك كانت هذه البلدان من الجرأة بما يكفي للشروع في إجراء اصلاحات جارفة.

٢٣٤- واشار إلى التجارب الوطنية في مجال اصلاحات السياسات المالية والتجارية، فضلا عن استجابات المانحين لاحتياجات وظروف أقل البلدان نموا، فقال إن التقرير يشير بحق إلى أن خطر إفقارها المتزايد حقيقي تماما في غياب تضامن دولي مستمر لصالح أقل البلدان نموا. وحث بشدة شركاء أقل البلدان نموا في التنمية على تزويد هذه البلدان بالمستوى اللازم من المساعدة الإنمائية الرسمية، وعلى إلغاء كل الدين الثنائي، فضلا عن اتخاذ التدابير اللازمة لتخفيض مجموع الدين القائم وعبء خدمة الدين بالنسبة للديون المتعددة الأطراف.

٢٣٥- وقال المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي (اليونان)، إن الجمعية العامة أعادت في قرارها ١٧١/٤٨ تأكيد التزام جميع الشركاء بإعلان باريس وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا، ودعت، في جملة أمور، الأونكتاد إلى أن يشرع في اتخاذ المزيد من التدابير المبتكرة لتوفير وتعبئة الدعم الفعال تنفيذا لبرنامج العمل. وأكد أن المشاكل الخاصة لأقل البلدان نموا يجب التصدي لها كلما كانت ذات صلة بالمسائل المطروحة على جدول أعمال المجلس أو جداول أعمال الهيئات الفرعية. وأعرب عن قلقه البالغ إزاء ازدياد الفجوة بين أقل البلدان نموا وبقية العالم النامي.

٢٣٦- وأضاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي كان سيقدر أن يتاح تقرير أقل البدان نموا للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ في الوقت المناسب. أما وقد تأخر صدوره، فإن الاتحاد الأوروبي ليس في وضع يسمح له بالتعليق على التقرير في هذه الدورة. وقد شرع الاتحاد الأوروبي في إجراء مشاورات منفصلة في جنيف مع أقل البلدان نموا في إطار تبادل غير رسمي للآراء بشأن الاستعراض الشامل في منتصف المدة. ومن المفهوم تماما أن هناك حاجة أساسية لمشاركة ممثلين من عواصم أقل البلدان نموا في الاجتماعات الرئيسية للأونكتاد، وعلى هذا الأساس أكد أن الاتحاد الأوروبي لن يدخر جهدا لدعم هذه المشاركة. وسيستكشف الاتحاد الأوروبي إمكانية استخدام التسهيلات الفنية تحقيقا لتلك الغاية.

٢٣٧- ويعي الاتحاد الأوروبي المراحل المختلفة لتنمية أقل البلدان نموا ومشاكلها، ويود أن يؤكد أن الصعوبات التي تواجه أقل البلدان الأفريقية نموا تستحق اهتماما خاصا. إن صافي إنفاق الاتحاد الأوروبي، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، بلغ نحو ٨,١ بليون دولار في عام ١٩٩٢، أي

نحو ٥٠ في المائة من مجموع المعونة المقدمة من جميع المصادر إلى أقل البلدان نموا في ذلك العام. وقدم صندوق التنمية الأوروبي نحو ١١ في المائة من المجموع العالمي وكان أكبر مانح من أي دولة بمفردها. وكان متوسط النسبة المئوية للناتج القومي الإجمالي للاتحاد الأوروبي المخصص لأقل البلدان نموا فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية هو ٠,١٢ في المائة في ١٩٩٢، مع تباين مستويات أداء المانحين.

٢٣٨- وكرر أهمية احترام حقوق الإنسان والإدارة الرشيدة للتنمية. وقال إنه يمكن استقاء عدد من الدروس من تجارب أقل البلدان نموا: (أ) ينبغي لأقل البلدان نموا، من جانب، أن تتلافى العناصر السلبية في سياساتها وأن تتخذ، من جانب آخر، تدابير تفضي إلى تنمية مستدامة طويلة الأجل، وإلى تعزيز المبادرة الفردية ومشاركة كل سكانها في عملية التنمية؛ (ب) أن تدابير الدعم الدولي المحددة في مجالات مثل المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الدين، والتجارة الخارجية يمكنها أن تؤدي دورا هاما.

٢٣٩- وبالرغم من الضغوط الاقتصادية التي تواجه الاتحاد الأوروبي، فإنه سيواصل العمل من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا مع مختلف الآليات الدولية، بما فيها تلك المنصوص عليها في اتفاقية لومي. وقال إنه يتطلع إلى الترتيبات التي يتعين تقريرها من أجل بلورة الأنشطة التحضيرية للاستعراض الشامل في منتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج العمل.

٢٤٠- ولاحظ ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة أن الأداء الاقتصادي لبعض البلدان من أقل البلدان نموا، كما ورد في تقرير أقل البلدان نموا للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤، أظهر علامات على التحسن، لكن الحالة الشاملة ما زالت سيئة. وكان اجتماع وزراء أقل البلدان نموا المعقود في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٩٣ قد أعرب عن القلق العميق إزاء التدهور المستمر للتوقعات الاجتماعية - الاقتصادية في أقل البلدان نموا. ومن المحبط بوجه خاص أنه في حين راعت أقل البلدان نموا الكثير من اهتمامات المانحين في برامجها للاصلاح، فقد أخفق شركاؤها في التنمية في الوفاء بالتزاماتهم في برنامج العمل، وخاصة فيما يتعلق بالتدفقات المالية الخارجية. إن نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي للمانحين بلجنة المساعدة الإنمائية هبطت فعليا من ٠,٠٩ في المائة في عام ١٩٨٩ إلى ٠,٠٨ في المائة في عام ١٩٩١.

٢٤١- وقد ثبت أن تدابير تخفيف عبء ديون أقل البلدان نموا غير كافية حتى الآن في تخفيض عبء ديونها المتراكمة. إن اتخاذ تدابير أقوى لتخفيف عبء الديون أمر لازم، بما يشمل الإلغاء الكامل لكل الدين الرسمي الثنائي وتدابير أخرى تستهدف إجراء تخفيض كبير في عبء الدين لدى المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والدائنين التجاريين. ودعا إلى تنفيذ داعم للتدابير الخاصة والتفضيلية لصالح أقل البلدان نموا، كما جاء في الإعلان والمقرر الواردين في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي. وينبغي أن يكون الهدف هو زيادة نصيب أقل البلدان نموا في التجارة العالمية من خلال منح شروط تجارية أفضل لسلعها الأساسية وغيرها من السلع والخدمات من أجل تحسين حصائلها وقوتها الشرائية.

٢٤٢- وقال ممثل بوتان إنه بالرغم من المطالب المتنافسة على أموال المساعدة بسبب ازدياد عدد حالات الطوارئ والأزمات الإنسانية في العالم، فإن لدى الشركاء في التنمية القدرة اللازمة على استحداث طرق ووسائل لتقديم الدعم المطلوب من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا. إن التقدم الشامل في تنفيذ برنامج العمل بعيد كل البعد عن الرضا ولم تتحسن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية منذ اعتماد البرنامج.

٢٤٣- وأبرز التقدم المحرز في اصلاحات السياسة العامة والاصلاحات المؤسسية والإدارية في بوتان في الأعوام الأخيرة. وتشمل هذه الاصلاحات الأخذ باللامركزية وزيادة المشاركة الشعبية، ونمو القطاع الخاص، والاصلاحات في السياسة التجارية والصناعية التي تؤكد على أنشطة التجهيز لتحقيق قيمة مضافة أعلى. وفي تنفيذ عملية التحديث، يوخذ في الاعتبار على النحو الواجب ضعف ايكولوجية بوتان. واعتمدت الحكومة سياسة للحفاظ على التنوع الأحيائي الوافر في البلد بالإبقاء على حد أدنى نسبته ٦٠ في المائة من الغطاء الحرجي، ووقعت مؤخرا اتفاقا ثنائيا بشأن التنمية المستدامة مع حكومة هولندا. كما تعلق بوتان أهمية كبيرة على حفظ تراثها التقليدي والثقافي. وفيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية، تحقق التحصين الشامل للأطفال في عام ١٩٩٠، وحدث انخفاض كبير في الوفيات بين الرضع، ومن المقرر توفير التعليم الابتدائي لجميع الأطفال بحلول عام ٢٠٠٠.

٢٤٤- وفيما يتعلق بالاستعراض الشامل المرتقب في منتصف المدة، أكد الحاجة إلى توفير موارد كافية لتيسير مشاركة أقل البلدان نموا في العملية الكاملة المفضية إلى اجتماع الاستعراض الشامل في منتصف المدة وفي الاجتماع ذاته.

٢٤٥- وأثنى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على أمانة الأونكتاد للنوعية العالية لوثائق المعلومات الأساسية التي تتضمن قدرا كبيرا من المعلومات والتحليل القائم على إعمال الفكر. وقال إن الولايات المتحدة توافق بصورة عامة على الاستنتاجات الواردة في التقرير، ولا سيما التحليل الذي أجرته الأمانة لمشكلة الديون. وأوضح أن عبء ديون أفريقيا يشكل تقييدا خطيرا للتنمية، وأن الولايات المتحدة تعمل بنشاط من أجل تخفيف حدة أعباء الديون الرسمية الثنائية لأقل البلدان نموا وانها قد اشتركت مع الدائنين الآخرين في نادي باريس في إعفاء أقل البلدان نموا التي تنفذ برامج إصلاح مما نسبته ٥٠ في المائة من الديون غير ميسرة الشروط. وعلاوة على ذلك، وبالاضافة إلى اعفاء ١٢ بلدا من أقل البلدان نموا من مبلغ قدره ٨٣١ مليون دولار من الديون في شكل مساعدة انمائية رسمية في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢، ألغت الولايات المتحدة أيضا ديونا بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار في شكل معونة غذائية. وقال إن معظم البلدان الأفريقية المؤهلة للاشتراك في هذا البرنامج قد استفادت من الغاء كلي لجميع ديونها الميسرة الشروط المستحقة للولايات المتحدة.

٢٤٦- وفيما يتعلق بالتكيف الهيكلي، قال إنه لا يمكن النظر إلى هذه العملية باعتبارها عملية تفضي إلى الانتعاش الاقتصادي بصورة فورية، بل ينبغي النظر إليها باعتبارها تشكل خطوة أولية ضرورية. كما يجب أن تكون هذه العملية مصحوبة بتدابير أخرى مثل التحول إلى القطاع الخاص من أجل تحسين مناخ الأعمال بحيث يمكن توقع تحقيق الانتعاش الاقتصادي. وأوضح أن تهميش أقل البلدان نموا في التجارة العالمية ليس ناشئا عن اعتمادها على المنتجات الأولية فحسب بل إنه ناشئ أيضا عن الخسارة

الكبيرة للحصص السوقية لصالح منتجين آخرين أكثر كفاءة. وأضاف قائلا إن الدول الأفريقية بحاجة إلى معالجة مشكلة افتقارها إلى القدرة التنافسية من أجل تجنب خسارة المزيد من صادراتها التقليدية لصالح مصدّرين آخرين. وفي هذه الأثناء، سيكون التنويع إلى منتجات وصناعات أخرى عاملاً مساعداً ولكنه يجب التعامل معه بعناية. وقال إنه من الأفضل أن يترك للقطاع الخاص أمر اتخاذ قرارات الاستثمار وإن أقل البلدان نموا بحاجة للاصلاح والتحرير بصورة نشطة إذا ما أرادت تجنب حدوث المزيد من التدهور الاقتصادي والتهميش.

٢٤٧- وقال ممثل اثيوبيا إن الأداء الاقتصادي للدول الافريقية عموما ولدول افريقيا جنوبي الصحراء بصفة خاصة كان مخيبا للآمال على مدى العقدين الآخرين، حيث كانت معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي أدنى من معدلات النمو السكاني. وبالرغم من حدوث زيادة في حجم صادرات المنطقة، فإن القطاع الخارجي لم يسجل أداء حسنا، الأمر الذي يرجع إلى حد بعيد إلى معدلات التبادل التجاري غير المؤاتية التي انخفضت بنسبة تزيد عن ٦ في المائة. وأوضح أن القوة الدافعة للنمو تتعرض لاختلال خطير في معظم بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء من جراء عوامل داخلية وخارجية. وبالرغم من الاعفاء من الديون وإعادة جدولتها، فإن رصيد ديون المنطقة لم يتغير إلا قليلا. وبالنظر إلى هذا الأداء الاقتصادي الواهن، تم ادخال برامج التكيف الهيكلي في هذه البلدان. غير أن دعم المجتمع الدولي يظل أدنى إلى حد بعيد من المستوى اللازم. وبالرغم من الاصلاحات الاقتصادية الجريئة التي أجرتها أقل البلدان نموا، فإن دخل الفرد فيها قد واصل الانخفاض في كل سنة منذ اعتماد برنامج العمل. وأوضح أن الضائقة الاقتصادية التي تواجه هذه البلدان تتطلب جهدا جماعيا وتضامنا من قبل المجتمع الدولي الذي يشمل بلدانا متقدمة النمو وبلدانا نامية فضلا عن المنظمات الدولية.

٢٤٨- وأضاف قائلا إن اثيوبيا تقوم بعملية تحول سياسي واقتصادي جذري. ففي مجال الاصلاح السياسي، يعمل هذا البلد على انشاء حكومة منتخبة بالطرق الديمقراطية. وهو في مجال الاصلاح الاقتصادي يتخذ مبادرات جريئة على صعيد التحرير الاقتصادي تقترن برفع الضوابط المفروضة على السوق والتحول إلى القطاع الخاص بغية تحسين الانتاج في قطاعي الزراعة والصناعة، وحفز الصادرات وتشجيع الاستثمار من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢٤٩- وقال ممثل اليابان إن مجموع مدفوعات المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة من اليابان إلى أقل البلدان نموا في عام ١٩٩٢ قد بلغ نحو بليون دولار، مما يمثل زيادة بنسبة تفوق ٩ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٠ عندما تم اعتماد برنامج العمل. وأشار إلى أن نسبة المعونة المقدمة في شكل منح إلى المساعدة الانمائية الرسمية الثنائية المقدمة إلى أقل البلدان نموا في عام ١٩٩٢ قد بلغت ٩٢,٨ في المائة. وأوضح أن جزءا من المعونة المقدمة في شكل منح يستخدم من أجل التخفيف من حدة أعباء الديون وكذلك من أجل دعم ميزان المدفوعات. وقال إن عددا لا بأس به من أقل البلدان نموا قد حصل على منح لتخفيف حدة الديون في تسديد المبلغ الأصلي للقروض والفوائد عليها منذ السنة المالية ١٩٧٨. ونتيجة لتمديد الاطار الزمني لتخفيف أعباء الديون الذي يشمل الآن اتفاقات معقودة مع اليابان بين السنة المالية ١٩٧٨ والسنة المالية ١٩٨٧، تمت إتاحة مبلغ إضافي قدره ٥,٥ بليون دولار لأقل البلدان نموا وأصبحت تسعة بلدان إضافية من أقل البلدان نموا مؤهلة لتخفيف أعباء الديون من قبل اليابان. وأشار إلى أن اليابان قدمت أيضا دعما لميزان المدفوعات بواسطة معونات مقدمة في شكل منح بلغت في

مجموعها نحو ٥٠٠ مليون دولار في المرحلة الأولى بين عام ١٩٨٧ وعام ١٩٨٩، ونحو ٦٠٠ مليون دولار في المرحلة الثانية بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٢. وسيتراوح هذا المبلغ بين ٦٥٠ مليون دولار و٧٠٠ مليون دولار عند تنفيذ المرحلة الثالثة في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٥. وقال إن اليابان تمنح أقل البلدان نموا إمكانية الدخول المعفي من الرسوم الجمركية كما تمنحها اعفاءات من قيود الحدود القصوى بالنسبة لجميع المنتجات التي يشملها مخططها الخاص بنظام الأفضليات المعمم.

٢٥٠- وفيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في أقل البلدان نموا، لاحظ أن الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نموا بصورة عامة لم يكن مشجعا جدا في التسعينات. غير أن بعض أقل البلدان نموا، كما لوحظ في تقرير أقل البلدان نموا لعام ١٩٩٢ وللفترة ١٩٩٣-١٩٩٤، قد سجلت أداء جيدا في مجال النمو وبدأت بنجاح في تنويع قطاعها الانتاجي. وقال إن حكومة اليابان تثني على جهود هذه البلدان وتأمل أن تواصل تنفيذ ما تضطلع به من برامج تكيف. وشدد على أن حكومته عازمة على مواصلة وتعزيز مساعدتها المقدمة إلى أقل البلدان نموا.

٢٥١- وتحدثت ممثلة الدانمرك بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي فقالت إن الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نموا هو أداء متفاوت، حيث شهدت البلدان الآسيوية من فئة أقل البلدان نموا، من جهة، اتجاهات حديثة مشجعة بينما أخذت تظهر في القارة الأفريقية، من جهة ثانية، صورة قاتمة على نحو متزايد. وأوضحت أن العديد من أقل البلدان نموا، ولا سيما في أفريقيا جنوبي الصحراء، مهددة بتزايد تهميشها بينما توجد بعض علامات التقدم المشجعة في نحو ربع أقل البلدان نموا. وأشارت إلى أن تنمية هذه البلدان الأخيرة تتسم بتعمق عملية الاصلاح وبازدياد القدرة على الادارة الجيدة واحترام حقوق الإنسان. وقالت إن بلدان الشمال الأوروبي تؤيد الاستنتاجات التي وردت في تقرير أقل البلدان نموا للفترة ١٩٩٣ ١٩٩٤ ومفادها أنه ما من مجتمع استطاع أن يحقق نموا صناعيا وتحولا هيكليا دون حدوث ارتفاع في مستوى الالمام بالقراءة والكتابة والتعليم الأساسي والتدريب؛ وأن الترابط الايجابي بين تحسن وضع المرأة من جهة وانخفاض معدل الولادة من جهة ثانية هو ترابط لا يقبل الجدل؛ وأن هناك إمكانات كبيرة لتحسين السياسات الاجتماعية في أقل البلدان نموا دون الاضرار بمجالات الانفاق الهامة الأخرى؛ وأن العديد من أقل البلدان نموا ستظل تعتمد اعتمادا شديدا على المساعدة الانمائية الرسمية التي ينبغي أن ترتبط ارتباطا أوثق بالأهداف الاجتماعية-الاقتصادية الطويلة الأجل. ولذلك فإنه من الضروري أن تحافظ الحكومات في أقل البلدان نموا على الاصلاحات المضطلع بها وأن تكون مستعدة لتخفيف أثرها على المجموعات الضعيفة.

٢٥٢- وأضافت قائلة إن التنمية البشرية تعني النهوض بالناس من أجل الناس وبجهودهم، وهذا هو برنامج عمل مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥. ولهذه الغاية، يجب أن تتاح للفقراء أنفسهم، ومن بينهم النساء، إمكانية المشاركة النشطة في عملية صنع القرارات على كافة المستويات في مجتمعاتهم. وأوضحت أن الاستثمار في التعليم الأساسي، والرعاية الصحية، والتدريب هو الأساس الذي تبنى عليه التنمية والنمو المستدام. ومن المهم بالقدر نفسه أن تتاح للفقراء فرص عمل واسعة، بما في ذلك إمكانية الحصول على الأرض بالنسبة للفقراء في المناطق الريفية. وعلاوة على ذلك، يجب بذل جهد متضافر لوقف النمو السكاني وعكس اتجاهه.

٢٥٣- وتابعت قائلة انه بالرغم من تزايد تعبئة الموارد الداخلية في معظم أقل البلدان نموا، لا تزال هناك فجوات تمويل ضخمة يتعين سدها من خلال الدعم الخارجي. وقالت إن بلدان بلدان الشمال الأوروبي تشدد على أهمية بلوغ الرقم المستهدف للمساعدة الانمائية الرسمية لأقل البلدان نموا وقدره ٠,١٥ في المائة. وأوضحت أن الضغوط المفروضة على الموارد المتاحة بسبب الركود في الاقتصاد العالمي لا ينبغي أن تستخدم قط كمبرر لتحويل اتجاه المعونة بعيدا عن أقل البلدان نموا. ولاحظت أن تقرير هذه السنة يشير الى أن أغلبية أقل البلدان نموا لا تزال من بين بلدان العالم النامي الأشد تأثرا بوطأة الديون. وقالت إن مشاكل الديون تظل تشكل بالنسبة للعديد من أقل البلدان نموا عقبة كأداء تعترض سبيل انتعاشها الاقتصادي. وأوضحت أن تخفيض الديون بنسبة ٥٠ في المائة الذي يمنحه نادي باريس بموجب ما يسمى بشروط ترينيداد هو، في حالة العديد من الدائنين، غير كاف. ولذلك فان بلدان الشمال الأوروبي تؤيد بقوة المبادرات الرامية الى تحسين هذه الشروط. وبالنسبة لبعض البلدان المدينة، سيلزم تخفيض الديون بنسبة تصل الى ٨٠ في المائة. كما أن بلدان الشمال الأوروبي تؤيد فكرة اعادة جدولة الرصيد الكامل للديون من أجل اعفاء البلدان الفقيرة من متطلبات المعاملة التي يفرضها نادي باريس.

٢٥٤- ولاحظت كذلك أن الدور والعمل اللذين تؤديهما شعبة أقل البلدان نموا يتسمان بأهمية قصوى بالنسبة لمتابعة برنامج العمل، بما في ذلك اعداد الاستعراض الشامل لمنتصف المدة. وقالت انه يجب النظر الى هذه الشعبة بوصفها مصدرا لتوفير المدخلات والمعلومات لمنظومة الأمم المتحدة بصورة عامة.

٢٥٥- وأعرب ممثل الصين عن قلقه ازاء الحالة الاجمالية لأقل البلدان نموا، ولا سيما البلدان الافريقية منها. وقال إن عبء الديون الخارجية، بما في ذلك الالتزامات الناشئة عن الديون المتعددة الأطراف، لا يزال شديد الوطأة على هذه البلدان. وعلاوة على ذلك، فان الفرص التجارية لهذه البلدان قد شهدت المزيد من التقلص. وقد شرع العديد من أقل البلدان نموا في السنوات الأخيرة باجراء اصلاحات في السياسة الاقتصادية والتجارية، ولكن هناك حاجة لمساعدات مالية خارجية ضخمة من أجل مواصلة تنفيذ هذه الاصلاحات. ودعا البلدان المتقدمة النمو الى زيادة حجم المعونة وتحسين نوعيتها.

٢٥٦- وأضاف قائلا انه ستكون لاتفاقات جولة أوروغواي آثار هامة بالنسبة لأقل البلدان نموا، وانه يلزم اجراء استعراض شامل لنتائج الجولة بالنسبة لهذه البلدان. وأوضح أن أقل البلدان نموا ستحتاج الى المزيد من الأفضليات التجارية والمساعدة الانمائية الرسمية وتخفيف أعباء الديون من أجل التصدي للنتائج السلبية التي قد تنشأ عن اتفاقات الجولة.

٢٥٧- وقال ان للصين علاقات طيبة قائمة منذ أمد بعيد مع أقل البلدان نموا. وقال إن بلده رغم كونه بلدا ناميا يضم عددا هائلا من السكان ويتسم بتنمية اقتصادية غير متوازنة، فإنه سعيا الى تحقيق التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية سيواصل تقديم المساعدة اليها في حدود إمكاناته، وسيقوم باستكشاف الطرائق الملائمة مع أقل البلدان نموا من أجل الاستخدام الأفضل للموارد المحدودة المتاحة لها.

٢٥٨- وشدد المتحدث باسم مجموعة الـ٧٧ (شيلي) على أن القضايا والمشاكل التي تواجه أقل البلدان نموا ينبغي أن تعطى أقصى الأهمية في الأونكتاد. وأوضح أن بعض هذه البلدان قد شهدت مآسي بشرية مفجعة في الآونة الأخيرة ومع ذلك يبدو أن المجتمع الدولي لا يزال يقف موقفا لا مباليا نسبيا ازاء محنة هذه البلدان. وأشار الى أن النزاعات السياسية والاجتماعية في هذه البلدان ناشئة في الواقع عن تفشي الفقر فيها على نطاق واسع. ولكي تتمكن هذه البلدان من تخفيف حدة فقرها، فسيتعين عليها تحقيق معدلات نمو تتراوح بين ٨ و٩ في المائة في حين أن معدل نموها الفعلي لا يزال أدنى من ٢ في المائة.

٢٥٩- وتابع قائلا إن أقل البلدان نموا قد واجهت في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ انخفاضا غير مقبول في الانتاج الغذائي بنسبة ١١ في المائة. ولمعالجة هذه الحالة، ينبغي للأونكتاد أن يكثف اتصالاته بمنظمة الأغذية والزراعة واللجان الاقليمية، ولا سيما في مجال التنمية الزراعية.

٢٦٠- وقال إنه بالرغم من الادراك الدولي للمشاكل التي تواجه أقل البلدان نموا، فان تدفقات المعونة والتدفقات الرأسمالية الى هذه البلدان لم تسجل زيادة. وأشار الى أنه ينبغي اجراء زيادة كبيرة في حجم المساعدة الانمائية الرسمية كما يلزم تحسين نوعيتها الى حد بعيد. كما أن أقل البلدان نموا تحتاج الى قدر أكبر من الاستثمار من أجل حيازة التكنولوجيا الجديدة. وبالنظر الى أن هذه البلدان تفتقر الى الموارد البشرية، فان تدريب القوى العاملة يمثل عاملا حاسما شأنه في ذلك شأن برامج الصحة والتعليم.

٢٦١- وأعرب عن قلقه ازاء مصير أقل البلدان نموا في أعقاب جولة أوروغواي. وقال إنه من الصعب تبين الكيفية التي يمكن بها لأقل البلدان نموا أن تستفيد من المكاسب المتوقعة في التجارة. ذلك لأن العديد من هذه البلدان تفتقر الى الوسائل والموارد لاجراء تنويع في الانتاج. فبدون توفر الموارد اللازمة لن يتم تحقيق أي نمو وستستمر حالة الفقر المدقع على مدى عقود عديدة أخرى.

٢٦٢- وفيما يتعلق باستعراض منتصف المدة الشامل لبرنامج العمل، قال إن أمانة الأونكتاد تحتاج الى ما يكفي من الموارد لكي تتمكن من التحضير للاستعراض بصورة كافية وشاملة، كما أن هناك حاجة الى الموارد لضمان التمثيل الملائم لأقل البلدان نموا في الاجتماع. وأعرب عن أسفه لأن الجمعية العامة ولجنتها الخامسة قد رفضتا تكرارا توفير موارد اضافية لأقل البلدان نموا وكذلك للعمل الذي يضطلع به الأونكتاد لصالح أقل البلدان نموا. وأشار الى أنه اذا لم يتوفر الاعداد والتمثيل المناسبان للاجتماع، فستكون لاستعراض منتصف المدة الشامل نفس النتائج التي أسفرت عنها اجتماعات الفريق الاستشاري واجتماعات المائدة المستديرة: اذ أن الحكومات المستفيدة التي تفتقر الى الوسائل لاعداد نفسها ستجد أن جدول الأعمال والأولويات قد فُرضت عليها من قبل المؤسسات المالية الدولية. واذا لم يتوفر ما يكفي من الموارد للعمل الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن أقل البلدان نموا وكذلك لاستعراض منتصف المدة الشامل واجتماعاته التحضيرية، بما في ذلك اجتماع المانحين والمتلقين، فلن يكون للاستعراض أي أثر وسرعان ما سيطويه النسيان.

٢٦٣- وقالت ممثلة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ان استمرارية الاصلاحات تتوقف على بناء القدرات الوطنية. غير أن بناء القدرات الذي يدخل في صلب التنمية البشرية المستدامة قد أُغفل في الاستراتيجيات الانمائية. وقد اعتمد المجتمع الانمائي في الماضي على ثلاث أدوات أساسية لبناء

القدرات، وهي التعليم والتدريب، والتعاون التقني، واصلاح الخدمة المدنية. وأوضحت أن أداء الأدوات الثلاث جميعها كان ضعيفا حتى الآن وأنه يلزم اعتماد نهوج جديدة. وقالت إن بناء القدرات يعني القدرة على انجاز المهام، وأن هذه القدرة يجب أن تكون دائمة وقابلة لتكييفها مع الظروف المتغيرة ولا ينبغي مساواتها بالتدريب والتعليم. وشددت على أنه تم استثمار الكثير في أقل البلدان نموا في مجالي التعليم والتدريب ولكنه لا تزال هناك مشكلة هامة تتمثل في الاستخدام الناقص للموارد البشرية.

٢٦٤- وأضافت قائلة إن برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد نشر مؤخرا كتابا بعنوان "اعادة التفكير في التعاون التقني - اصلاحات من أجل بناء القدرات في افريقيا"، وهو كتاب يبين بطريقة شاملة الاتجاهات والتاريخ والقضايا الراهنة التي تنطوي عليها الجهود الرامية الى تحسين فعالية التعاون التقني. وأشارت الى أن هذا المنشور يبرز أهمية الاصلاح، حيث أن التعاون التقني يشكل نحو ربع مجموع تدفقات المعونة . وأوضحت أن التعاون التقني، كما هو متصور حاليا، لم يتغير الا قليلا منذ نشوئه في أوائل الخمسينات. وهو لا يزال يشدد على توفير الخبرة والتدريب الخارجيين وبالتالي فانه لم يشكل أداة مفيدة لمعالجة بعض المسائل الرئيسية الأخرى المتصلة ببناء القدرات، مثل استخدام الطاقة الانتاجية، والبيئة التنظيمية والمالية، وبيئة المؤسسات الأخرى، الخاصة منها والعامة. وشددت على الحاجة الى استحداث نوع جديد من المساعدة الانمائية يوجه نحو بناء القدرات واستخدام الطاقة الانتاجية.

٢٦٥- وقالت ان سجل أصلاح الخدمة المدنية في أقل البلدان نموا لم يكن مشجعا على الرغم من اكتساب بعض الخبرات الايجابية. وشددت على أهمية "حسن الادارة" لتعبئة جهود الناس وحفزهم على العمل لصالح مستقبل مجتمعاتهم.

٢٦٦- وفي الجلسة العامة الثالثة للجنة الخاصة للدورة، المعقودة في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤، قام ممثل شيلي، الذي تكلم باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، بعرض مشروع المقرر TD/B/40(2)SSC/L.1/Rev.1 المعنون "الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات". وذكر في معرض ذلك أن استعراض منتصف المدة سيكون على جانب عظيم من الأهمية بالنظر الى أنه لم يتم بلوغ كثير من أهداف برنامج العمل. وسيتعين إجراء هذا الاستعراض بعناية كبيرة من أجل تحديد العوامل التي تعرقل تنفيذ البرنامج. وأحد هذه العوامل هو الافتقار الى الارادة السياسية، كما ينعكس ذلك في عدم قيام بعض البلدان بالوفاء بالتزاماتها بموجب البرنامج. وقال إن الاجتماع المقترح لخبراء من البلدان المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف والثنائية وأقل البلدان نموا سيكون هاما بصورة خاصة لعملية الاعداد للاجتماع، وسيكون أيضا للجان الاقتصادية وللوكالات المتخصصة دور حاسم تؤديه. وأخيرا، قال إنه يجب أن يكون لدى أمانة الأونكتاد الموارد الضرورية للاعداد للاجتماع وكذلك لمتابعته.

الاجراء الذي اتخذته اللجنة الخاصة للدورة

٢٦٧- في الجلسة العامة الثالثة (الختامية) للجنة الخاصة للدورة، المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وافقت اللجنة على مشروع المقرر TD/B/40(2)/SSC/L.1/Rev.1 بصيغته المعدلة شفويا، وأوصت بأن يعتمده المجلس.

٢٦٨- وفي الجلسة نفسها اعتمدت اللجنة الخاصة للدورة أيضا مشروع الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند ٥ من جدول الأعمال (TD/B/40(2)/SSC/L.3).

البيانات الختامية

٢٦٩- أعرب المتحدث باسم أقل البلدان نموا (بنغلاديش) عن تقديره لشركاء التنمية مع أقل البلدان نموا، وأعرب عن الأمل في أن يستمر التعاون الذي ساد أثناء المداولات التي أجرتها اللجنة بما يساعد بالتالي على ضمان نجاح استعراض منتصف المدة.

٢٧٠- وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إن المسألة المعروضة على اللجنة بالغة التعقيد، بيد أنه تم إحراز تقدم ينبغي الاستناد اليه. على أنه مما يدعو الى الأسف أن اللجنة أمضت في التفاوض على استنتاجاتها المتفق عليها وقتا أكبر من الوقت الذي أمضته في مناقشة المسائل المعروضة عليها. وهذا لا يتمشى مع روح كرتاخينا التي شددت على أهمية تبادل الآراء والتعلم من الآخرين وتناول المشاكل الحقيقية. ومن المأمول فيه مستقبلا أن تكرس الموارد لتناول القضايا المطروحة وليس لاصدار وثائق محدودة الأثر.

٢٧١- وقال ممثل الصين إن الأمل معقود على أن تؤدي المناقشات التي أجرتها اللجنة الى تشجيع المجتمع الدولي على ايلاء أهمية أكبر لمشاكل أفريقيا وأقل البلدان نموا. ومن منطلق تنشيط الاقتصاد العالمي، فإن البلدان المتقدمة النمو تقع عليها مسؤولية راسخة فيما يتعلق بمساعدة أقل البلدان نموا على التعجيل بتنميتها.

٢٧٢- وقال الرئيس إن اجتماع اللجنة الخاصة للدورة كان تعبيرا عن التلاقي. فقد اعتمدت اللجنة بتوافق الآراء مقررا واستنتاجات متفق عليها مما يشهد بجلاء على الأولوية العالية التي لا يزال المجتمع الدولي ينيطها بمشاكل التنمية في أقل البلدان نموا. وتمثل الاستنتاجات المتفق عليها، من حيث الشمول الموضوعي والتوجيهات المتعلقة بالسياسة على حد سواء، تعبيرا هاما عن النوعية العالية لما تم الاضطلاع به من عمل في الاستعراض السنوي الذي يجريه المجلس. وزاد من إثراء المناقشة الممتازة التي دارت حول البند تبادل الآراء غير الرسمي الذي اشترك فيه وزراء من عدة بلدان من أقل البلدان نموا، وخبراء رفيعو المستوى من أقل البلدان نموا ومن بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وعلى وجه العموم، فإن نتائج أعمال اللجنة بشأن الاستعراض السنوي هي تعبير قوي عن مواصلة الالتزام بعكس مسار الركود والتدهور الاجتماعي - الاقتصادي في أقل البلدان نموا، وبتنشيط

عملية التنمية والتعجيل بها في تلك البلدان في إطار مسؤولية مشتركة، وشراكة معززة حسبما أعلن برنامج العمل.

٢٧٣- وأعلن أن الأعمال التحضيرية للاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة الشامل قد بدأت. وقال إن أحد القرارات التي تبعث على مزيد من الارتياح يتمثل في التوصية المقدمة الى الجمعية العامة بتوفير الاعتماد اللازم لتكلفة مشاركة وفود أقل البلدان نموا. وكان ما أبدته الوفود من تفاهم بشأن هذه المسألة فاتحة خير بالنسبة لاستعراض منتصف المدة الشامل. وأضاف قائلا إنه مما أثلج صدره استعداد البلدان المانحة للنظر في تقديم مساهمات خارجة عن الميزانية لتيسير مشاركة أقل البلدان نموا في الاجتماعات التحضيرية. وأردف قائلا إن أمانة الأونكتاد ستضطلع بالأعمال الفنية لاستعراض منتصف المدة الشامل، وحث بقوة جميع المانحين على تخصيص اعتمادات سخية خارجة عن الميزانية للأنشطة التحضيرية التي ستضطلع بها أمانة الأونكتاد.

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٢٧٤- يرد الاجراء الذي اتخذه المجلس بشأن البند ٥ من جدول الأعمال في الوثيقة TD/B/40(2)/24(Vol.I)، الفرع أولا - ألف (انظر المقرر ٤١٢ (د - ٤٠) والاستنتاجات المتفق عليها ٤١٣ (د - ٤٠)).

الفصل الخامس

مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: تشجيع الاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٢٧٥- كانت الوثيقتان التاليتان معروضتين على المجلس من أجل النظر في هذا البند من جدول الأعمال:

"مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات: تشجيع الاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا" - تقرير الأمين العام للأونكتاد (TD/B/40(2)/9)

"مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات" - تقرير مرحلي أعده الأمين العام للأونكتاد (TD/B/40(2)/CRP.2).

نظر اللجنة الثانية للدورة في البند

٢٧٦- قال الرئيس إن البلدان الافريقية قد دخلت عقد التسعينات وهي تواجه أزمات متعددة الأوجه في مجالات رئيسية مثل الأمن الغذائي، والسكان، والإسكان، والصحة العامة، والتعليم، والطاقة، والحماية الصناعية، والتجارة والبيئة. وأوضح أن وضع افريقيا على طريق التنمية المستدامة سيتطلب تحسين تعبئة الموارد الداخلية وزيادة الموارد الخارجية من أجل تكملة الجهود الداخلية.

٢٧٧- وأعرب عن ثقته بالإرادة السياسية للمجتمع الدولي وتضامنه في الاستجابة للتحديات التي تواجه افريقيا. وقال إن معظم البلدان الافريقية قد سلمت بالحاجة إلى اعتماد سياسات ترمي إلى تحسين مناخ الاستثمار وإنها تمضي قدما في الاضطلاع بعملية الخصخصة. وأشار إلى أن العديد من هذه البلدان قد اتخذ تدابير للتعامل مع الصراعات والمنازعات الأهلية فضلا عن تدابير ترمي إلى تحسين إدارة البلاد. وأضاف قائلا إن هناك تطورات إيجابية أخرى اشتملت على تكثيف الجهود في اتجاه تحقيق التكامل. غير أن هذه الجهود لم تؤثر بعد تأثيرا ذا شأن على تدفق الموارد الخارجية الخاصة إلى القارة. وأعرب عن ثقته بأن مداولات اللجنة ستسهم في اتجاه زيادة ادراك البلدان الافريقية للعوامل التي لا تزال تعوق تدفقات الموارد الخاصة الخارجية. كما أعرب عن أمله بأن تفضي مناقشات اللجنة إلى اعتماد تدابير في مجال السياسة العامة يمكن تطبيقها عمليا من أجل التعامل مع الحالة القائمة. وقال إنه من المتوقع أيضا أن يصبح مجتمع الأعمال الدولي، ولا سيما المستثمرون المحتملون، أكثر وعيا بالفرص الاستثمارية القائمة بالفعل.

٢٧٨- وأخيرا وفيما يتعلق بمسألة الهجرة الاقتصادية، قال إنه يجب على البلدان المتقدمة أن تكون مستعدة لمساعدة البلدان التي تتسم بفائض من اليد العاملة على اعتماد الاستراتيجيات الانمائية العريضة القاعدة واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر اللازم لتمكين سكانها من البقاء والتمتع بمستويات معيشة مقبولة.

٢٧٩- وأشارت مديرة شعبة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والبرامج الخاصة إلى أنه قد طُلب إلى الأمانة أن تعدّ وتقدم إلى الدورة الحالية للمجلس تقريرا مرحليا، وتقييما لمساهمة الأونكتاد في تنفيذ البرنامج الجديد (وهي عملية تتم كل سنتين)، وتقريرا تحليليا بشأن تشجيع الاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا. إلا أن عملية تقييم مساهمة الأونكتاد في البرنامج الجديد ستتم في الدورة الحادية والأربعين للمجلس بحيث تتزامن مع النظر في تنفيذ البرنامج الجديد من قِبَل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأوضحت أن تقييم الأونكتاد لتنفيذ البرنامج الجديد سيستخدم أيضا كمساهمة تستفيد منها الجمعية العامة في استعراض منتصف المدة الذي سيجري في عام ١٩٩٦ بشأن تنفيذ البرنامج الجديد.

٢٨٠- وأضافت قائلة إن الخبيرين اللذين دعيا للمشاركة في الدورة غير الرسمية للجنة هما من قطاع الأعمال وقد شاركا أو أنهما يشاركان في اتخاذ قرارات الشركات المتعددة الجنسيات في اختيار مواقع أنشطتها. وأوضحت أن الهدف الرئيسي لنظر المجلس في تشجيع الاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا يتمثل في زيادة ادراك البلدان الافريقية للعوامل المحددة التي قد تكون مثبطة للاستثمار الأجنبي في القارة فضلا عن زيادة ادراك المستثمرين الأجانب المحتملين، في الوقت نفسه، لفرص الاستثمار القائمة في الاقتصادات الافريقية.

٢٨١- وبينت بإيجاز القضايا التي تمت مناقشتها في وثيقة الأمانة، أي الأسباب التي تكمن خلف عدم كفاية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، وأشارت إلى التدابير التي اتخذتها الحكومات الأفريقية بالفعل من أجل تحسين مناخ الاستثمار فضلا عن التدابير الإضافية التي يمكن اتخاذها. وأعربت عن أملها بأن تفضي مداولات المجلس إلى تقديم مقترحات يمكن تطبيقها عمليا فيما يتصل بالاجراءات اللازمة لحفز الاستثمار في افريقيا وعكس الاتجاه الحالي المتمثل في تردي الحالة الاقتصادية في المنطقة.

٢٨٢- وتابعت قائلة إن ثمة عنصرا رئيسيا في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة وحفز الاستثمار بصفة عامة يتمثل في تجنب المثبطات، بالإضافة إلى المحافظة على الادارة الاقتصادية الكلية السليمة بصورة عامة والاستقرار السياسي والأداء الاقتصادي والتصديري الجيّد.

٢٨٣- وأوضحت أن المجالات التي يمكن افرادها باعتبارها مجالات تتطلب اهتماما عاجلا تشمل: الاستثمار في الموارد البشرية - بما في ذلك الحاجة إلى تشجيع اعتماد موقف ايجابي ازاء التعلم؛ وتطوير الهياكل الأساسية المادية؛ واعتماد سياسات نقدية ومالية مناسبة؛ وتوفير المعلومات ذات الصلة لأغراض تحسين صورة الاقتصاد المضيف في نظر المستثمرين المحتملين. وشددت مديرة الشعبة على الضرورة الحتمية لحل الصراعات والمنازعات الأهلية التي تواجه عددا من البلدان الأفريقية فضلا عن

خفض النفقات ذات الصلة بالمتطلبات الأمنية والافراج عن الموارد لصالح القطاع الاجتماعي، بما في ذلك تطوير الهياكل الأساسية.

٢٨٤- وفيما يتعلق بدور المجتمع الدولي، قالت إن افريقيا بحاجة إلى المساعدة التقنية في عدد من المجالات المتصلة بتشجيع الاستثمار، بما في ذلك تسهيل مشاريع الاستثمار الصناعي الموجهة نحو قطاع الأعمال بين أصحاب المبادرات الاقتصادية من البلدان الافريقية ونظرائهم في البلدان الصناعية والبلدان النامية الأكثر تقدما. ويمكن توجيه أشكال أخرى من المساعدة نحو زيادة القدرة على تعبئة الموارد الداخلية؛ وإنشاء آلية لتشجيع الاستثمار؛ وتدريب مواطني البلدان الأفريقية على تقنيات تشجيع الاستثمار.

٢٨٥- واختتمت كلامها بإعلام المجلس بأن أمانة الأونكتاد تنظر في إمكانية تنظيم ندوة بشأن مناخ الاستثمار في افريقيا يشارك فيها مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى وممثلون عن الشركات عبر الوطنية وخبراء رفيعو المستوى.

٢٨٦- وقال المتحدث باسم المجموعة الأفريقية (جمهورية تنزانيا المتحدة) إن وثيقة الأمانة تتضمن أفكارا مفيدة تمت بلورتها من خلال العروض التي قدمها الخبراء الذين شاركوا في الاجتماع غير الرسمي للجنة. وأوضح أنه على الرغم من المبادرات المختلفة التي اتخذت على المستوى الدولي، مثل برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا، وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا، والبرنامج الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات، تظل افريقيا المنطقة الأشد فقرا ضمن المناطق النامية. واشار إلى أن هذا التردي في الأداء الاقتصادي يحدث في نفس الوقت الذي تقوم فيه معظم البلدان الأفريقية بتنفيذ تدابير جريئة في مجال التحرير الاقتصادي بهدف تعزيز الانتاج في القطاعين الزراعي والصناعي، وحفز الصادرات وتشجيع المزيد من الاستثمارات، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢٨٧- وأضاف قائلا إنه بالنظر إلى الحجم الضئيل جدا لتدفقات رأس المال الخاص، أصبحت المساعدة الإنمائية الرسمية أهم مصدر منفرد للتمويل الخارجي في افريقيا. إلا أن العديد من البلدان المانحة لا تزال متخلفة إلى حد بعيد عن الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق ببلوغ الرقم المستهدف وقدره ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. ودعا إلى زيادة تحويلات المساعدة الانمائية الرسمية إلى افريقيا. كما دعا البلدان الأفريقية إلى تكثيف جهودها في تشجيع الاستثمار الخاص من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، ودعا الشركات عبر الوطنية وغيرها من المؤسسات إلى الاستثمار في القطاعين الزراعي والصناعي في افريقيا، ولا سيما في مجال الصناعة التحويلية. وقال إن التدفق المحدود للاستثمار الخاص إلى افريقيا قد تركز حتى الآن على استغلال الموارد الطبيعية وقطاع الخدمات.

٢٨٨- ودعا الى تقديم المساعدة الى البلدان الافريقية من أجل تخفيف حدة القيود التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي القيود التي تتمثل في انخفاض الدخول، وتدني مستويات المدخرات المحلية، ونقص القوى العاملة المدربة التي تتمتع بمهارات ادارية وفنية، والافتقار الى الهياكل الأساسية

الجيدة، بما في ذلك المرافق الكفؤة في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل والموانئ، والهياكل الأساسية الصناعية، والخدمات المالية.

٢٨٩- وتطرق بايجاز الى التدابير التي نفذتها البلدان الافريقية من أجل تحسين التدفقات الرأسمالية ومنع هروب رأس المال. كما أوضح أن البلدان الافريقية تضطلع بجهود رئيسية ترمي الى التنويع الرأسي والأفقي لقطاعها السلعي. وقال إنه من أجل النجاح في هذا المجال، تحتاج افريقيا الى تحسين امكانية وصولها الى الأسواق، ولا سيما فيما يتعلق بالسلع المجهزة وشبه المجهزة التي تواجه حاليا تصاعدا في التعريفة الجمركية والتدابير غير التعريفية ولا سيما في البلدان المتقدمة.

٢٩٠- ودعا الى تقديم المساعدة في تطوير الهياكل الأساسية العلمية والتقنية لافريقيا من أجل تحسين قاعدتها التكنولوجية وتعزيز قدرتها على استيعاب وتطويع وزيادة تطوير التكنولوجيا المستوردة وتحسين قدراتها في مجال البحث والتطوير. وقال إنه ينبغي لمراكز البحث والتطوير الافريقية أن تطور التكنولوجيا محليا وأن تكفل استخدامها التجاري من قبل القطاع الانتاجي. وأعرب عن الأمل بأن تسمح البلدان المتقدمة بنقل التكنولوجيا الى افريقيا من خلال الاستثمار المباشر، على العكس من الحالة الراهنة التي تعطى فيها الأفضلية لتصدير السلع النهائية.

٢٩١- واختتم كلامه بأن أعرب عن الأمل بأن يوفر المجتمع الدولي مساعدة كافية للبلدان الافريقية لتمكينها من تخفيف حدة أية اثار سلبية لنتائج جولة أوروغواي على اقتصادات هذه البلدان والاستفادة من الفرص التي قد تنشأ.

٢٩٢- وقال المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي (اليونان) إن الاتحاد الأوروبي متفق تماما مع معظم ما ورد في وثيقة الأمانة التي تمثل مساهمة قيمة من حيث ابراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحديد العقبات ذات الصلة في افريقيا، وتحديد السياسات اللازمة.

٢٩٣- واضاف قائلا إن التحديات التي تواجه القارة هائلة وإن آفاق العقد التالي تبدو قاتمة، إلا أن هناك فرصا قائمة بالفعل. ومن أجل استغلال هذه الفرص ومواجهة التحديات، ستحتاج افريقيا الى الاستقرار، والى استراتيجيات انمائية سليمة فضلا عن دعم خارجي كبير. وقد تعين على القارة الأفريقية أن تواجه الحروب، والنزاعات الأهلية، ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)، والكوارث الطبيعية، والنمو الاقتصادي الضعيف، ولكنها مع ذلك تتمتع بامكانات هائلة للنمو. إن مسؤولية التنمية الأفريقية إنما هي في أيدي الحكومات الوطنية، وفي هذا الصدد فإن حسن الادارة، وحقوق الانسان، والديمقراطية، والحد من الانفاق العسكري الزائد، والتعليم هي جميعها عناصر أساسية. وقال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد الرأي المعرب عنه في وثيقة الأمانة فيما يتعلق بأهمية مناخ الاستثمار الاجمالي. وفي هذا الصدد، اشار تحديدا الى الاستخدام الأوسع للاتفاقات الثنائية في مجال الاستثمار والحماية باعتبارها وسيلة فعالة لتشجيع تدفقات الاستثمار، ويتضمن "موقف الجماعة الأوروبية بشأن مبادئ حماية الاستثمار في بلدان أفريقيا وآسيا ومنطقة البحر الكاريبي" اقتراحات تفصيلية بشأن مفاهيم مثل المعاملة العادلة والمنصفة، والتحكيم الدولي. إلا انه أوضح أن التحليل والنهوج المقترحة المبينة في وثيقة الأمانة تتسم بطابع عام وأنه كان يمكن الاستفادة في اعداد الوثيقة من الرجوع بدرجة أكبر الى تجارب

فرادى البلدان مما يمكن من التعرف على النهوج التي ثبت نجاحها. واشار الى مثال سوازيلند المبين في الوثيقة.

٢٩٤- وأضاف قائلا إنه لئن كان التقرير مكرساً لمعالجة مسألة الاستثمار المباشر، وهو أمر يمكن فهمه، فإن الاتجاه الحديث لرأس المال الاستثماري في البلدان الغربية لالتماس فرص استثمار الحافظة في "الأسواق الناشئة" يشير الى الأهمية المحتملة للتطورات في هذا المجال. وبالتالي فإن هناك حاجة للتنمية الكافية لمؤسسات المالية، ولا سيما لأسواق الأوراق المالية، في افريقيا.

٢٩٥- وتابع قائلا إن هناك عددا من المرافق والمؤسسات التي توفر مختلف أشكال المساعدة، مثل اتفاقية لومي، والمصرف الأوروبي للاستثمار، واللجنة الأوروبية، ومركز تنمية الصناعة.وعلى عكس ما ورد في تقرير الأمانة (TD/B/40(2)/9 الفقرة ٧٢، الجملة الأخيرة)، فإن الاتحاد الأوروبي يجري مشاورات مع بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ البالغ عددها ٦٩ بلدا. ويمكن للمصرف الأوروبي للاستثمار أن يساهم في المشاريع الخاصة، ويبلغ مجموع الموارد المتاحة لهذا الغرض ٨٢٥ مليون وحدة نقد أوروبية. وبالاضافة الى ذلك، فإن الصندوق الأوروبي للتنمية يقدم مساعدة تقنية للمؤسسات الخاصة بأشكال عديدة، ولا سيما في مجالات مثل اجراء الدراسات، وتعزيز المؤسسات المالية، وتقديم المساعدة في شكل التدريب والادارة، وعرض مشاريع محددة على مؤسسات التمويل، وتنظيم محافل المستثمرين واقامة الاتصالات بين المؤسسات الأوروبية والمحلية ومؤسسات التمويل الدولية. كما أن مركز تنمية الصناعة يشجع التعاون بين الاتحاد الأوروبي والصناعات الصغيرة والمتوسطة في بلدان افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ (المشاريع المشتركة، وعقود الادارة، والتدريب، والتعاقد من الباطن، وما الى ذلك). كما أنه يدعم انشاء وتحسين الصناعات المحلية الصغيرة والمتوسطة من خلال أشكال مختلفة من المساعدة التقنية. ويمكن لمركز تنمية الصناعة أيضا أن يمول الاستقصاءات السوقية ودراسات الجدوى بالنسبة لمشاريع صناعية محددة وأن يبحث عن شركاء أوروبيين لتنفيذ مشاريع استثمارية مشتركة.

٢٩٦- وقال إن تطبيق نموذج تجربة بلدان جنوب شرقي آسيا على أفريقيا ليس واضحا كل الوضوح لعدة أسباب، ومع ذلك فإن هناك دروسا هامة يمكن استخلاصها من تجربة بلدان جنوب شرقي آسيا: فقد حققت جمهورية كوريا، على سبيل المثال، نموا سريعا في الناتج القومي الاجمالي من مستوى أولي منخفض، واقترن ذلك بانخفاض في نمو السكان. وتبرهن تجربة بلدان جنوب شرقي آسيا أيضا على الصلة الوثيقة القائمة بين رأس المال البشري والأداء الاقتصادي، ودور الأسواق التي تعمل بشكل فعال. وأوضح أن ثمة عاملا هاما آخر يتمثل في حيازة التكنولوجيا، وهي مسألة ترتبط عادة بالاستثمار الأجنبي المباشر. ولاحظ التحسنات التي حدثت في اشاعة مناخ مؤات لنشاط الأعمال في افريقيا، وقال إن افريقيا تستحق الاعتراف بدورها في هذا المجال. الا أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي فعله. كما أنه لا يزال هناك مجال لاجراء تحسينات في مجال السياسة العامة، بما في ذلك انشاء آليات كفؤة للأسواق المالية.

٢٩٧- واختتم كلامه بقوله إن الأونكتاد في وضع يتيح له توفير المساعدة التقنية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا الى افريقيا، وانه يتعين اتخاذ تدابير في هذا الصدد. وقال إن عمل

الفريقين العاملين المخصصين المعنيين بالاستثمار ونقل التكنولوجيا وبالاستثمار والتدفقات المالية ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار في هذا الخصوص. وأوضح أن احتياجات القارة الافريقية تستحق بذل جهد متضافر بدرجة أكبر من قبل المجتمع الدولي من حيث انتهاج سياسات ترمي الى تلبية الاحتياجات الانمائية للبلدان الافريقية. وقال إن الاتحاد الأوروبي سيواصل المساهمة في اتجاه هذه الغاية.

٢٩٨- وقال ممثل السودان إنه يتضح من تقرير الأمانة أن افريقيا لا تزال المنطقة الأشد فقرا ضمن المناطق النامية وأن هناك تصورات سلبية لا تزال سائدة بالرغم من أن البلدان الافريقية قد بذلت جهودا هائلة لتعديل سياساتها الاقتصادية وتشجيع الاستثمار. ولاحظ تدني مستويات تدفقات الاستثمار الى افريقيا فقال إن الاستثمار الأجنبي المباشر في افريقيا موجه اساسا نحو قطاعات غير قطاع الصناعة التحويلية وان هذا الاستثمار يتركز في معظم البلدان على استغلال الموارد الطبيعية وعلى خدمات مثل بيوت التجارة وخدمات البناء والخدمات المالية. ومن الواضح أن كبار المستثمرين الأجانب يفضلون التجارة مع افريقيا على الاستثمار في الأنشطة الانتاجية في المنطقة.

٢٩٩- واضاف قائلا إن بلده قد اتخذ اجراءات في عدد من المجالات من أجل تهيئة مناخ استثماري مؤات كما أنه قد سعى جاهدا الى اعادة بناء وتحرير اقتصاده. وهو يعمل على تحويل بعض الشركات الزراعية والمشاريع الصناعية الى القطاع الخاص، وهذه الشركات جميعها مفتوحة أمام المستثمرين الأجانب المهتمين بالأمر.

٣٠٠- واختتم كلامه قائلا إن المجتمع الدولي يمكن أن يساعد افريقيا عن طريق ايجاد الوسائل الكفيلة بحل مشكلة الديون القائمة منذ أمد بعيد وجمع الأموال اللازمة لتعزيز برامج اعادة البناء الاقتصادي المعتمدة من قبل جميع البلدان الافريقية تقريبا.

٣٠١- وقال ممثل مصر إنه بالرغم من برامج التكيف الهيكلي المنفذة من قبل البلدان الافريقية ومجموعات الحوافز التي أدخلت من أجل اجتذاب الاستثمار، فقد شهد معظم البلدان الافريقية انخفاضا في الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي حين تختلف الحالة من بلد الى آخر، فإن هناك مشاكل مشتركة مثل مشاكل الديون، وارتفاع معدلات النمو السكاني، وضعف الهياكل الأساسية، وارتفاع مستوى الاعتماد على الخارج، وعدم القدرة على التكيف مع التقلبات في الأسعار الدولية والانخفاض في معدلات التبادل التجاري. وأوضح أن البلدان الافريقية سريعة التأثر بصفة خاصة بالصدمات الخارجية التي تؤثر على جهودها الانمائية.

٣٠٢- واضاف قائلا إن هناك حاجة لتغيير الصورة السلبية لافريقيا التي لا تزال سائدة لدى المانحين المحتملين، ولتوليد صورة ايجابية تعبر عن التقدم الذي تم احرازه. واشار الى أن وسائط الإعلام مسؤولة جزئيا عن هذه الصورة السلبية لافريقيا وما يترتب على ذلك من تدني مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في القارة. ولذلك فإن هناك حاجة للاضطلاع بحملة اعلانية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. وقال أيضا إن وفده يتفق مع ما ورد في تقرير الأمانة من أن الاطار القانوني يشكل عاملا بالغ الأهمية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣٠٣- وتابع قائلا إن البلدان الافريقية تعاني أيضا من فجوة تكنولوجية. وهذا يؤثر بصفة خاصة على المؤسسات الصغيرة التي لا تتوفر لديها القدرة على تطويع التكنولوجيا بنفسها. وقال إنه يمكن للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون بين البلدان الافريقية أن يحل جزءا من المشكلة وان بلده يبذل كل جهد ممكن لتعزيز التعاون مع سائر البلدان الافريقية في هذا الصدد.

٣٠٤- واشار الى العمل المقبل للأونكتاد بشأن هذه القضايا فقال إن مسألة تهيئة مناخ مؤات للاستثمار تحتاج الى المزيد من الدراسة. كما أعرب عن تأييده لفكرة عقد مؤتمر دولي معني بتشجيع الاستثمار في افريقيا فضلا عن الحاجة الى ايفاد بعثات تقييمية الى البلدان الافريقية. وقال إن دور الأونكتاد بالغ الأهمية في مساعدة البلدان الافريقية ولا سيما في الحقبة التالية لجولة أوروغواي وانشاء منظمة التجارة العالمية.

٣٠٥- وقال ممثل اليابان إن أفريقيا تواجه اليوم أسوأ المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في العالم. فلم تظهر على النمو الاقتصادي ودخل الفرد أية علامات ايجابية في التسعينات، وتفاقم نقص الأغذية بسبب معدل النمو السكاني المتواصل الارتفاع. وتدهورت أيضا معدلات التبادل التجاري لأفريقيا، وظلت نسبة الديون الى الناتج القومي الإجمالي والصادرات أسوأ نسبة في العالم. وعلاوة على ذلك، تعرضت أفريقيا في كثير من الأحيان للجفاف الشديد والمجاعة، كما أن انتشار القلاقل المدنية وعدم الاستقرار السياسي في أجزاء متفرقة من القارة جعل الحالة تزداد سوءا. بيد أن من بواعث التشجيع ظهور علامات النمو الاقتصادي والاستقرار في بعض البلدان التي تنفذ برامج الاصلاحات الاقتصادية والسياسية.

٣٠٦- وقد عقد مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، وحضره حوالي ١٠٠٠ شخص منهم ممثلو ٤٨ بلدا أفريقيا و١٢ بلدا مانحا والاتحاد الأوروبي و٨ منظمات دولية ومنظمات غير حكومية ومراقبون. وتوصل المؤتمر الى ما يلي: (١) في حين أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل ويزيد مساعدته لأفريقيا، فإن المعونة وحدها لا تستطيع أن تحل جميع المشاكل التي تواجهها أفريقيا؛ (٢) إن نطاق المساعدة الدولية يتوقف على الأسلوب الذي تعالج به البلدان الأفريقية مسائل مثل حسن الادارة وتطبيق الديمقراطية؛ (٣) نظرا لفائدة تبادل الخبرات الإنمائية بين البلدان الآسيوية والأفريقية، يتعين زيادة فرص التعاون بين الجنوب والجنوب. وأضاف في هذا الصدد، أن حكومته أعلنت عن استعدادها لاستضافة الحلقة الدراسية لآسيا وأفريقيا في عام ١٩٩٤.

٣٠٧- وفي المؤتمر، أكدت حكومته على أهمية دعم عمليات تطبيق الديمقراطية وجهود التكيف الهيكلي وتنمية الموارد البشرية وجهود حماية البيئة في البلدان الأفريقية. وقد تابعت حكومته هذه المسائل من خلال تنفيذ عدة تدابير: (١) زيادة الدعم المقدم لبرامج التكيف الهيكلي: زيادة دعم مرفق التكيُّف الهيكلي المعزز التابع لصندوق النقد الدولي. وقد بدأ المرفق المجدد عمله في شباط/فبراير ١٩٩٤. وتبلغ المساهمة اليابانية الآن نحو ٤٣ في المائة من حساب رأسمال المرفق. وتعهدت اليابان أيضا بالمساهمة بمبلغ ١,١ من بلايين دولارات الولايات المتحدة (أي ٢٠ في المائة من الأموال الإجمالية) في برنامج البنك الدولي الخاص لتقديم المساعدة الى أفريقيا، المرحلة الثالثة، الذي سيقدم مساعدات الى

البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦. وعلاوة على ذلك، كانت اليابان قد قدمت بالفعل دعما لموازين المدفوعات في شكل منح ثنائية في اطار مخطط المرحلة الثالثة من برنامج تقديم المساعدات الى أفريقيا، وذلك إلى تسعة بلدان أفريقية في ١٩٩٤: (٢) تقديم المساعدة لتنمية الموارد البشرية: هناك برنامجان من المقرر تنفيذهما في اطار هذا النشاط. الأول هو برنامج دعوة الشباب الأفريقي، الذي توجه اليابان بموجبه الدعوة الى ١٠٠ شاب أفريقي كل سنة لقضاء شهر في اليابان. وحتى الآن، وجهت الدعوة الى ٥٠ شابة أفريقية تعملن في ميدان التعليم. والثاني هو الحلقة الدراسية لآسيا وأفريقيا التي تهدف الى تعزيز التعاون بين آسيا وأفريقيا لتنمية البلدان الأفريقية. وستستضيف اندونيسيا الحلقة الدراسية في عام ١٩٩٤، وتشترك في تنظيمها الحكومة الاندونيسية والأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للتناقش وتبادل الآراء بشأن الاطار المؤسسي لتنمية الموارد البشرية في البلدان الآسيوية والأفريقية على السواء. وستركز الحلقة الدراسية على طرائق التعاون بين البلدان الآسيوية والأفريقية؛ (٣) مشاريع توفير المياه الجوفية من أجل التنمية البشرية: وهي تهدف الى تحسين امدادات مياه الشرب للسكان المحليين. وقد تضمنت مشاريع توفير المياه الجوفية دراسات الجدوى والمساعدة التقنية لأعمال الحفر وتقديم معدات الحفر وضخ المياه.

٣٠٨- وأثنى ممثل سويسرا على اختيار الأمانة للخبراء المشاركين في اجتماع اللجنة غير الرسمي. وقال إن المشاكل الأفريقية معروفة جيدا وإن الأزمة الأفريقية لا تزال تمثل تحديا يواجه المجتمع الدولي. والبلدان المانحة مدعوة الى تقديم المزيد من المساعدات الى أفريقيا؛ وفي هذا الصدد، خصص بلده ٣٧ في المائة من مساعدته الانمائية الرسمية لأفريقيا.

٣٠٩- وأضاف أن المشاكل التي تواجه افريقيا قد تم تحليلها جيدا داخل الأونكتاد. فلا يوجد بديل لمتابعة الاصلاحات وان كان يقبل حقيقة أن هذه الاصلاحات مقرونة في البداية بمصاعب جمة. ولكن هناك فرصا في افريقيا كما أن روح المبادرة بالمشاريع متوفرة ولكن هناك حاجة الى تعبئة الموارد البشرية لتمكين منظم المشاريع الأفريقي من الاستفادة من الفرص القائمة.

٣١٠- وقال إنه يوافق على التحليل والمقترحات الواردة في وثيقة الأمانة، ولكن كان من الممكن أن تشمل المقترحات تدابير محددة وأكثر إلحاحا للقيام بتنفيذها. ويرى وفده أنه ينبغي ايلاء الأولوية العليا الى حشد المدخرات المحلية، واصلاح قطاع المصارف والاصلاحات الضريبية. وتشمل التدابير العاجلة الأخرى توسيع نطاق دور القطاع الخاص، وتحسين القوانين الخاصة بالمال والأعمال ونشر المعارف الملائمة. وقال إن وفده لايتفق تماما مع الرأي القائل بتشجيع رأس المال الاستثماري في أفريقيا. ذلك أن هذا الشكل من أشكال رأس المال ليس أساسا جيدا للتنمية المستدامة، وأفريقيا تحتاج الى الاستثمار الانتاجي لا الى الاستثمار المتصل بالمضاربة. وتقديم الحوافز الضريبية واعانات الفوائد ليست بالضرورة عمليات تتسم بالكفاءة، بل يمكن أن تسفر عن تبديد للأموال لا داعي له. والضمانات الاستثمارية أكثر تمشيا مع قواعد السوق ومن ثم فإنها، على الأرجح، الوسيلة المناسبة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣١١- وينبغي لأعمال المتابعة التي تضطلع بها أمانة الأونكتاد أن تأخذ في الاعتبار النتائج التي توصلت اليها الأفرقة العاملة المخصصة المعنية بمسائل محددة. وقد تثبت فعالية التركيز على المشاريع

الصغيرة، كما ينبغي التركيز على مجالات مثل الكفاءة في التجارة وتنمية الموارد البشرية. ويتعين على البلدان الافريقية أن تعطي أولوية أعلى للتعليم الاساسي لأنه يدر عائدا أكبر؛ كما أنها تحتاج الى المساعدة التقنية لتحسين اجراءات المحاسبة. ونظرا لأن هناك هيئات متنوعة تعمل لتحقيق نفس الغايات، فمن الضروري تحقيق الاتساق. وقال إن بلده يتعهد بمواصلة تقديم الدعم الى البلدان الأفريقية.

٣١٢- وقال ممثل النرويج، متحدثا بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، إنه منذ أواخر الثمانينات لوحظت زيادة كبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، وإن الاستثمار الأجنبي المباشر في سبيله الى أن يتفوق على المساعدة الانمائية الرسمية بوصفه أهم مصدر وحيد للتمويل الخارجي للبلدان النامية، إذ يستأثر بحوالي ثلث مجموع تدفقات الموارد الصافية. وقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر، بالفعل، الوسيلة الرئيسية لنقل التكنولوجيا. ومن حيث خلق فرص العمل ونشر التكنولوجيا والتنمية الاقتصادية، فانه يشكل تطورا ايجابيا بالنسبة للبلدان التي تتلقى هذه الاستثمارات. غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء قد انخفض بالفعل في السنوات الأخيرة، وكانت المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء هي المنطقة النامية الوحيدة التي عانت مؤخرا من انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣١٣- ويتعين عكس هذا الاتجاه. فالاستثمار الأجنبي المباشر لا يستطيع وحده أن يعيد أفريقيا الى مسار النمو. ولكن الاستثمار الأجنبي ينحو الى الازدياد في ظل بيئة اقتصادية سليمة ومستقرة ومفضية للنمو، بل ان الاستثمار الأجنبي نفسه يمكن أن يحفز، بدوره، عملية النمو. ويمكن القول، بشكل ما، إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتبع - ولكنه لا يقود. وفي هذا الصدد، قال إنه يتفق مع ما جاء في وثيقة الأمانة من أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينجذب الى بلد ما اذا كان هذا البلد ناجحا مع أوساط الأعمال الموجودة داخله - المستثمرون ومنظمو المشاريع المحليون. فاذا كان المستثمرون الافريقيون مترددين أو يهابون المخاطرة أو يحوّلون الموارد المالية الى الخارج، فلن يتوقع الكثير من الاستثمار الأجنبي المباشر. وأضاف قائلا إنه يتفق مع الرأي الذي يذهب الى أن العوامل المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر هي الاستقرار السياسي، وبيئة الاقتصاد الكلي المستقرة، والسياسات الاقتصادية التي يمكن التنبؤ بها، والقوى العاملة المؤهلة، والضمانات القانونية، والغاء الاجراءات الروتينية التي لا مبرر لها، والسياسات التجارية الحرة وفرص السوق المحلية والاقليمية. وبتعبير آخر، فإن العوامل المحددة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هي نفس العوامل التي تشكل، معا، الاقتصاد السليم.

٣١٤- وتسلّم بلدان الشمال الأوروبي بأن العديد من البلدان الأفريقية قد أحرز تقدما هاما في تهيئة بيئة اقتصادية أكثر توجها نحو الاقتصاد السوقي خلال العقد المنصرم، وأن بعض البلدان يستحق من التقدير لجهوده أكثر مما حصل عليه حتى الآن. بيد أن ثمة حقيقة لاتزال مؤكدة هي أنه لايزال يتعين على المستثمرين المحليين والأجانب، على السواء، في بلدان أفريقية عديدة أن يستجيبوا للاصلاحات الجارية. وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، ربما يعزى ذلك الى التصورات والمفاهيم المفرطة في السلبية الموجودة عن أفريقيا، ولكن بلدان الشمال الأوروبي تعتقد أن عدم استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر تعزى الى الاصلاحات التي لم تكتمل بعد والى أوجه القصور الهيكلي الباقية أكثر مما تعزى الى عوامل أخرى. وطالب بأن يؤيد المجتمع الدولي عملية الاصلاح، بتقديم المساعدة التقنية والتعاون في مجال البحث والتطوير والمساعدة الإنمائية الرسمية الى من هم في أشد الحاجة اليها.

٣١٥- وعلى الدولة دور ايجابي تضطلع به في تهيئة مناخ سليم للأعمال والمشاريع. ويمكن أن يشمل ذلك اقامة المؤسسات وتنمية الموارد البشرية - وهما أمران تحتاج اليهما أفريقيا بشدة. ويتسم مبدأ المساواة في المعاملة بأهمية كبيرة؛ وينبغي تفادي اشتراطات للأداء تفوق الاشتراطات المطلوبة من المستثمرين الوطنيين لأن ذلك ربما يثني المستثمرين الأجانب عن الاستثمار من الأساس. وعلى نفس القدر من الأهمية، ينبغي تفادي منح المستثمرين الأجانب بوجه عام أية معاملة تفاضلية لايحصل عليها المستثمرون الوطنيون في نفس الظروف. وفي أغلب الأحيان، يعتبر استخدام الاعانات والاعفاءات الضريبية الاجمالية مكلفا وغير ذي تأثير بالنسبة للمستثمرين الأجانب المعنيين. فما يهمهم في الواقع هو المناخ العام للأعمال والمشاريع. ولا يتعلق ايجاد بيئة ايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر بعمليات الادارة الجزئية بقدر ما يتعلق بالسياسات الكلية وحسن الادارة؛ كما لا يتعلق بتوفير الحوافز بقدر ما يتعلق بتجنب المثبطات؛ كما أنه لا يتعلق الى حد ما بتعزيز الاستثمار الأجنبي على وجه الخصوص بقدر ما يتعلق بتوفير فرص جذابة للاستثمار بوجه عام.

٣١٦- وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إنه يتفق مع وثيقة الأمانة بأن مناخ الاستثمار أمر حيوي للقرارات التي يتخذها المستثمرون. ورغم ما أحرز من تقدم في أفريقيا في الأعوام الأخيرة، فما زال يتعين صنع الكثير إن كان المطلوب توفير استثمار خارجي كبير خارج قطاع النفط، وهو المتلقي الرئيسي. فما زالت بلدان أفريقية كثيرة تحتاج إلى الأخذ بنهج أكثر إقداما واتساقا لتحقيق الظروف المشجعة للمستثمرين. وثمة حاجة إلى التعجيل بخطى الخصخصة والتحرير لخلق مناخ استثماري أفضل.

٣١٧- وهناك عدد من المعوقات أمام الاستثمار في أفريقيا لم يغطها تقرير الأمانة، تشمل الفساد والافتقار إلى سيادة القانون. وتمثل معدلات الضرائب العالية مشكلة أخرى تحتاج إلى علاج، إذ إن الشركات الصغيرة تتأثر تأثرا ضارا بالضرائب العالية. كما أن القطاع الحكومي ضخم جدا، مما يخلق في حالات كثيرة عبئا مفرطا على الاقتصاد.

٣١٨- وأضاف أنه يتفق مع تقرير الأمانة على أهمية الاستقرار السياسي، لكن الاستقرار بدون ديمقراطية لا يكفي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي بحث التدخل الحكومي الذي يتجاوز تحقيق مناخ استثماري مؤات بعناية أكبر، إذ ثبت ضرر كثير من إجراءات التدخل الاقتصادي من جانب الحكومات في أفريقيا. ويتفق وفده مع الرأي القائل بأن التكامل الإقليمي سيكون مفيدا في جذب الاستثمار مع توافر أسواق أكبر حجما. كما يشاطر وفده في الرأي بأنه من المفيد إجراء اتصال أكبر بين مجتمعات رأس المال والحكومات الأفريقية وبين نظرائها في العالم المتقدم.

٣١٩- وتلتزم الولايات المتحدة بحماية وتيسير الاستثمار في أفريقيا من خلال مؤسسة الاستثمار الخاص فيما وراء البحار وغيرها من الوكالات، ومن خلال معاهدات استثمارية ثنائية مع عديد من البلدان الأفريقية. وقد وفرت وكالة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف ومؤسسة التمويل الدولي مساعدات مماثلة على أساس متعدد الأطراف.

٣٢٠- وقالت ممثلة الجزائر إنه مرت ١٠ سنوات منذ شروع البلدان الأفريقية في تنفيذ برامج التكيف الهيكلي. وقد حاولت البلدان الأفريقية تحسين حشد المدخرات المحلية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر،

لكن الوضع الأفريقي لم يتحسن كما أشار تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٣ والتقرير الأخير للبنك الدولي بشأن الآفاق الاقتصادية للبلدان النامية.

٣٢١- وأضافت أن وفدها مقتنع بأن الفرص موجودة بالفعل بالرغم من انتشار الحالة السلبية الشاملة. فهناك بلدان أفريقية كثيرة، منها بلدها، حسنت من قوانينها الاستثمارية بوسائل منها تقديم الضمانات لتحويل الأرباح وتسوية المنازعات الدولية. غير أن ثمة حاجة إلى إظهار إرادة سياسية أكبر لمساعدة البلدان الأفريقية. إن تصميم وتنفيذ برامج التكيف الهيكلي ما زالا في حاجة إلى تحسين، كما يتعين إيلاء الاهتمام لقضية عبء الديون والآليات التعويضية في مواجهة تعرض معظم البلدان الأفريقية للدين الخارجي القائم. ويؤيد وفدها فكرة عقد مؤتمر عالمي يُعنى بالسلع الأساسية تحت رعاية الأونكتاد. ومن المهم في هذا الصدد أن تكون هناك متابعة واجبة لاستنتاجات المجلس وتوصياته.

٣٢٢- وقال ممثل الهند إن أفريقيا عانت من تدهور مستمر في بيئتها الداخلية والخارجية. وكان للتقلبات في أسعار السلع الأساسية الدولية أثرها الضار على أفريقيا، وخاصة تلك البلدان التي تعتمد على الكاكاو والبن. وكان نصيب أفريقيا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان النامية أقل من ٧ في المائة من المجموع. وشهدت أفريقيا مؤخرا تدفقا طفيفا جدا لرأس المال الخاص، وكان معظم رأس المال المتدفق في شكل مساعدة إنمائية رسمية. وزاد من تفاقم الوضع عدم الاستقرار السياسي، ومعدلات النمو السكاني العالية، والكوارث الطبيعية، وما الى ذلك.

٣٢٣- وثمة حاجة عاجلة إلى اتخاذ خطوات لتحسين الوضع وإعادة أفريقيا إلى مسار التنمية والنمو. وقد اعتمدت البلدان الأفريقية نفسها بشجاعة برامج صارمة للتكيف الهيكلي ونفّذت تدابير أخرى للاصلاح الاقتصادي. وفي هذا الصدد، فقد تعهدت بتحرير واسع النطاق لاقتصاداتها وأخذت بنهج سوقية التوجه. وبالرغم من كل هذه التغييرات، لم تتمكن أفريقيا من التغلب على مشاكلها المتمثلة في بطء الانتعاش وتدني أداء النمو.

٣٢٤- وهناك مجالات رئيسية معينة يمكن فيها للمساعدة الدولية أن تقدم العون إلى البلدان الأفريقية لكي تندمج بشكل أفضل في الاقتصاد العالمي ولجذب تدفقات أكبر من الموارد، وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر. وتشمل هذه المجالات بناء البنية الأساسية المناسبة، مع توفير مرافق كافية للنقل، وضمان إمدادات يعوّل عليها من الطاقة والمياه، وتوافر مرافق جيدة للاتصالات السلكية واللاسلكية، فضلا عن تنمية الموارد البشرية عن طريق تدريب الموظفين في المجالات الإدارية والتقنية معا. وينبغي أن يقترن ذلك بنقل مناسب للتكنولوجيا وبناء قدرة تكنولوجية محلية كافية. وهناك مجال آخر يحتاج إلى الاهتمام به هو تدعيم القطاع المالي من خلال إنشاء مؤسسات مالية ذات كفاءة، وأسواق لرأس المال وأسواق للأوراق المالية. ودعا إلى الأخذ باستراتيجيات مناسبة لتخفيض الديون من أجل مساعدة البلدان الأفريقية على تخفيف ما تعاني منه من عبء الديون.

٣٢٥- ويمكن للأونكتاد أن يؤدي دورا قياديا في مساعدة البلدان الأفريقية على وضع استراتيجيات لهذه المجالات، وخاصة في ميدان التعاون التقني. وأشاد بازدياد التكامل الإقليمي ودون الإقليمي في أفريقيا، ودعا إلى توفير تمويل كاف للمؤسسات المعنية. ومع ذلك، وبالنظر إلى تعدد هذه المؤسسات

الإقليمية، ينبغي بذل الجهود لإزالة الازدواج فيما بينها. وسيؤيد بلده كل جهود المجتمع الدولي لتقديم المساعدة إلى أفريقيا.

٣٢٦- وأعرب ممثل الصين عن اعتقاده بأن نظر المجلس في "البرنامج الجديد" سيؤدي إلى توفير مساعدة ايجابية لأفريقيا. وأشار إلى هبوط مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، ومشكلة هروب رأس المال وعدم كفاية الموارد المحلية، فقال إنه من المهم من أجل تنشيط الاستثمار الأجنبي المباشر تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، فضلا عن توافر الإدارة الجيدة للاقتصادات الكلية، والهياكل الأساسية المناسبة، والموارد البشرية الكافية.

٣٢٧- ويعكف كثير من البلدان الأفريقية على تنفيذ اصلاحات تشمل تحرير التجارة وتنفيذ برامج للحوافز من أجل جذب الاستثمار المباشر، وما الى ذلك. بيد أن الموارد المحلية هي أيضا أساسية، والحقيقة أن هناك افتقارا إلى الموارد المحلية في أفريقيا. ودعا المجتمع الدولي إلى الإقرار بذلك وتزويد أفريقيا بالمساعدة اللازمة.

٣٢٨- وأشار إلى تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات الذي سينظر فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٥ وإلى استعراض منتصف المدة الذي ستجريه الجمعية العامة في عام ١٩٩٦، فدعا المجتمع الدولي، وخاصة البلدان المتقدمة، إلى مساعدة البلدان الأفريقية بالموارد وتقديم المساعدة التقنية من أجل تيسير الاصلاح الاقتصادي. ويمكن للبلدان المتقدمة أن توفر بوجه خاص ضمانات الاستثمار والدعم المالي لتشجيع مواطنيها على الاستثمار في أفريقيا، والموافقة على تخفيض الديون وعمليات تحويل الدين إلى مشاركة رأسمالية للمساعدة على حشد الموارد المحلية، وإتاحة المزيد من فرص التدريب للمساعدة على تنمية الموارد البشرية. وينبغي كذلك إجراء تقييم شامل لاتفاق جولة أوروغواي وأثره على البلدان النامية، فضلا عن شن حملة إعلامية عن إمكانات التنمية في البلدان الأفريقية وفرص الاستثمار وتحسن مناخ الاستثمار في تلك المنطقة.

٣٢٩- ووصف ممثل السنغال الخلفية التاريخية للبرامج المعنية بأفريقيا وقدم وصفا موجزا للدور الذي قام به بلده في تحقيق هذه البرامج. وقال إن بلده نفّذ عددا من التدابير الرامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وضمان استقرار النمو والتنمية. كما نفّذ برنامجا للتكيف الهيكلي بمساعدة المؤسسات المالية المتعددة الأطراف واضطلع ببرامج خصخصة واسعة شملت قطاعات كالزراعة وتربية الماشية ومصائد الأسماك، وغيرها. إلا أن بلده يعتبر أن هناك قطاعات معينة لها أهمية استراتيجية ولذلك فإنه لا يعمل على خصخصة كل شيء. ويعلق بلده أهمية كبيرة على التكامل والتعاون الاقتصاديين فيما بين البلدان الأفريقية، وتحقيقا لهذه الغاية فقد وقّع على معاهدة أبوجا بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية. وأعرب عن أمله في أن يؤدي ذلك إلى تنشيط الاستثمار في المنطقة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣٣٠- وقالت ممثلة الجمهورية العربية السورية إن أقل ما يمكن أن يقال هو أنه على الرغم من توافر الرغبة في تحسين الحالة في أفريقيا، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به وبسرعة. ولذلك فإنه من المفيد تنسيق الجهود المضطلع بها على الصعيد الدولي. وهذه الجهود، مهما بدا من صعوبتها،

ستحول دون حدوث حالات كوارث بسبب إهمال المجتمع الدولي. وأضافت بأنه لا يكفي القول بوجوب توفر الاستقرار كشرط مسبق لجذب الاستثمار الأجنبي؛ وفي المقابل، فإن زيادة الاستثمار وتحسين البنية الاقتصادية يكفلان تحقيق الاستقرار المطلوب.

٣٣١- وأشار ممثل نيجيريا إلى أن هناك منافسة شرسة على الموارد المحدودة فيما بين الأمم، فقال إن أفريقيا، كمنطقة، ما زالت تمثل تحديات اجتماعية واقتصادية وسياسية هائلة للمجتمع الدولي. وزاد من تفاقم صعوبات أفريقيا سوء الأداء الاقتصادي، ويجري الاستشهاد بهذه المشاكل لتفسير المستويات المنخفضة للاستثمار الأجنبي في البلدان الأفريقية. غير أن من رأي وفده أن هناك مناطق لها مشاكل مماثلة تلقت مساعدات أعلى واستثمارات أجنبية أكبر.

٣٣٢- وقد أجرت البلدان الأفريقية اصلاحات اقتصادية شاقة، لكن انجازات هذه البرامج ستكون محدودة ما لم يتم التصدي بوجه كاف لمشكلة الديون. لقد أنفق بلده، نيجيريا، نحو ٥٢ في المائة من حصائله من النقد الأجنبي على خدمة الديون، وتم انفاق معظم ما تبقى على الخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية. ومن أجل التصدي لهذه المشكلة، فإن ثمة حاجة إلى حشد موارد ضخمة من داخل أفريقيا وكذلك من مصادر خارجية. إن أفريقيا تحتاج إلى نوع المساعدة الذي وفّرته خطة مارشال. كما أن المشاكل التي يتعين التصدي لها تشمل النقل والاتصالات، والطاقة والهياكل الأساسية وتدهور البيئة.

٣٣٣- وقد نفّذت نيجيريا، كجزء من برامجها للاصلاح الاقتصادي، عددا من تدابير السياسة العامة لتشجيع الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر. كما حققت الاتساق في قوانين وأنظمة الاستثمار وألغت معظم المعوقات البيروقراطية أمام الاستثمار الخاص. ويوجد لنيجيريا أكثر من ١٠٠ سفارة وقنصلية في أنحاء العالم لتيسير تجهيز تأشيرات الدخول للرحلات المتصلة بالأنشطة التجارية ولتقديم المساعدة اللازمة للمستثمرين.

٣٣٤- وقد اضطلع بلده بتنمية الموارد البشرية لتوفير المهارات تيسيرا لتصميم وتنفيذ سياسات فعالة، وخاصة في مجالات الاصلاح الهيكلي والاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم الدعم للقطاع الخاص. إن توفير مساعدات تقنية إضافية في هذه المجالات سيكون أمرا مفيدا. وينبغي للأونكتاد أن يكثف جهوده للتوصل إلى خيارات عملية للسياسات العامة تعالج الحالة في بلده والحالة في أفريقيا بوجه عام، في حين يتعين على البلدان الصناعية والمؤسسات الدولية ذات الصلة أن تساعد الاستثمارات وتزيد من المساعدات.

الاجراء الذي اتخذته اللجنة الثانية للدورة

٣٣٥- اعتمدت اللجنة الثانية للدورة، في جلستها العامة الثالثة (الختامية)، المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، مشروع الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند ٦ من جدول الأعمال (TD/B/40(2)/SC.2/L.2).

بيان ختامي

٣٣٦- قال الرئيس إن العالم قد شهد على التو رفع العلم الجديد لجنوب أفريقيا، الأمر الذي يمثل بالنسبة لقارة أفريقيا بأسرها نفض آخر بقايا الاستعمار والقضاء المبرم على نظام الفصل العنصري المجرد من الضمير. ولذا فقد حق للبشرية جمعاء أن تبتهج.

٣٣٧- وقال إن المجتمع الدولي، إدراكا منه للحالة المتدهورة في القارة الأفريقية، وقلقا منه عليها، فقد استجاب لذلك بتقديم "البرنامج الجديد". وأضاف قائلا إنه، في غضون استعراض اللجنة لمساهمة الأونكتاد في هذه الاستراتيجية، شعر بالتشجيع لروح التعاون والالتزام التي سادت الاستعراض.

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٣٨- يرد الاجراء الذي اتخذه المجلس بشأن البند ٦ من جدول الأعمال في الوثيقة TD/B/40(2)/24(Vol.I) الفرع الأول - ألف (انظر الاستنتاجات المتفق عليها ٤١٤ (د - ٤٠)).

الفصل السادس

استعراض وتقييم برامج العمل (في منتصف المدة)*
(البند ٧ من جدول الأعمال)

٣٣٩- عقد الفريق العامل غير الرسمي للاستعراض في منتصف المدة، خلال الجزء الثاني من الدورة الأربعين للمجلس، جلستين - الخامسة والسادسة - تحت رئاسة الموظف المسؤول عن الأونكتاد.

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٤٠- يرد الاجراء الذي اتخذه المجلس بشأن البند ٧ من جدول الأعمال في الوثيقة TD/B/40(2)/24(Vol.I)، الفرع أولا - باء.

---

* من المقرر اختتام النظر في هذا البند لدى استئناف الجزء الثاني من الدورة الأربعين للمجلس (٢٥ - ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤). وللاطلاع على تقرير المجلس عن الجزء الثاني المستأنف من دورته الأربعين، والذي يتضمن الاجراء النهائي بشأن الممارسة المتعلقة باستعراض منتصف المدة، انظر TD/B/40(2)/26.

94-52700F2

الفصل السابع

مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية
(البند ٨ من جدول الأعمال)

(أ) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات عن دورته السادسة والعشرين

٣٤١- كان أمام المجلس، من أجل نظره في هذا البند، تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات عن دورته السادسة والعشرين (ITC/AG(XXVI)/139 and Add.1) الذي تم توزيعه تحت الرمز TD/B/40(2)/8.

٣٤٢- وقام رئيس الفريق الاستشاري المشترك، السيد بودينس - هوسانغ (هولندا)، بعرض التقرير، فأشار إلى أن الفريق بحث المسائل التالية: '١' استعراض أنشطة التعاون التقني لمركز التجارة الدولية في عام ١٩٩٢، استنادا إلى تقريره السنوي؛ '٢' تقرير الاجتماع التقني الذي عقده مركز التجارة الدولية في عام ١٩٩٢ بشأن تقييم البرنامج الفرعي للمركز المتعلق بالهياكل المؤسسية لترويج التجارة على الصعيد الوطني؛ '٣' وتقرير الاجتماع التقني الذي عقده مركز التجارة الدولية في عام ١٩٩٣ بشأن تقييم أنشطة مركز التجارة الدولية في تجارة وتنمية وترويج السلع الأساسية.

٣٤٣- وذكر أن الموظف المسؤول عن مركز التجارة الدولية قدم، لدى عرضه للتقرير السنوي، عرضا مستكملا لأنشطة المركز الرئيسية، والمشاكل التي ووجهت، والاستجابات لهذه المشاكل، واقتراحات للمستقبل. وقد أُشير إلى أن نصف الوظائف على المستوى الإداري في المركز كانت شاغرة لمدة طويلة من الزمن وأن شغل هذه الوظائف قد أصبح أكثر إلحاحا لأن من المقرر أن يتقاعد في عام ١٩٩٤ اثنان من مديري المركز المتبقين الثلاثة. كما أشار الموظف المسؤول إلى الجهود التي بذلها المركز خلال ١٩٩٢ لإعادة تنسيق أنشطته ضمن الخطة المتوسطة الأجل الجديدة التي تشمل الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، وقدم عرضا منفصلا لأنشطة المركز المتعلقة بالبيئة، بما في ذلك العمل الأولي بشأن العلامات الايكولوجية، والجهود التي بذلها المركز في سبيل إقامة وجود في الميدان. وفيما يتعلق بحالة الموارد، فقد بلغ تنفيذ البرامج من الصناديق الاستئمانية، بما في ذلك الأموال الاستئمانية، أعلى رقم له في عام ١٩٩٢، بينما انخفضت إتاحة الصناديق الاستئمانية في عام ١٩٩٣ بسبب انخفاض المساهمات من بعض البلدان المانحة الرئيسية. وبالرغم من بذل الجهود لتنويع الموارد، فقد ناشد الموظف المسؤول أوساط المانحين وقف أو عكس اتجاه الانخفاض في المساهمات المقدمة إلى المركز، وخاصة بالنظر إلى زيادة الطلب على خدمات المركز من البلدان النامية في أعقاب تكليل مفاوضات جولة أوروغواي بالنجاح.

٣٤٤- وأشار الموظف المسؤول إلى أن مركز التجارة الدولية سيحتفل في عام ١٩٩٤ بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشائه، وأن ذلك سيتيح فرصة مناسبة لاستعراض أنشطته ودوره واتجاهه حاليا ومستقبلا. وفي هذا السياق، فقد شرعت أمانة المركز في إعداد بيان عن رسالة المركز لتقديمه إلى الفريق الاستشاري المشترك للنظر فيه في دورته السابعة والعشرين في ١٩٩٤.

٣٤٥- وأعرب الفريق بالإجماع عن تقديره للموظف المسؤول ولموظفي المركز للعمل الممتاز الذي قاموا به في ظروف صعبة للغاية، كما أعرب عن الارتياح لأن المركز حقق أعلى معدل في تاريخه من تنفيذ البرامج في عام ١٩٩٢. وأعرب الفريق عن الأسف للظروف الصعبة التي لا تزال تكتنف المركز نظرا لتأجيل اتخاذ قرار دونما داع بشأن تعيين مديره التنفيذي وشغل وظائف إدارية رئيسية أخرى، ودعا الهيئات الأم للمركز إلى التوصل إلى حل مناسب على وجه الاستعجال.

٣٤٦- وبغية إعادة تنشيط مركز التجارة الدولية، عمم أحد الوفود وثيقة غير رسمية يقترح فيها إعادة النظر في ولاية المركز، وحالته المالية والتوظيفية، وهيكله العام، وعلاقاته بهيئاته الأم. كما ينبغي للاستعراض أن يبحث الإمكانيات الأوسع نطاقا المتاحة لتقوية الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة في قطاع ترويج التجارة. وفي أعقاب المناقشات غير الرسمية حول الاقتراح، اتفق الفريق الاستشاري المشترك على أن يشرع مكتبه بمشاورات غير رسمية في وقت مناسب بشأن اختصاصات وتوقيت الاستعراض.

٣٤٧- وأعرب ممثل رومانيا عن التقدير لعمل المركز في مجال المساعدة التقنية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وهو يرى أنه ينبغي تقوية أنشطة المركز لتمكينه من الاستجابة للاحتياجات المتزايدة لهذه البلدان، ولهذا الغرض ينبغي دعوة المانحين الثنائيين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المانحة الأخرى إلى زيادة تبرعاتها للمركز. وهو واثق من أن تعيين السيد د. بيليسلي مؤخرا لشغل منصب المدير التنفيذي للمركز سيتيح للمركز القيام بعمله بفعالية. وأعرب عن الأمل في أن يتم في القريب العاجل اتخاذ قرارات بشأن شغل الوظائف الإدارية الشاغرة في المركز. وسيحتفل المركز في عام ١٩٩٤ بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشائه، الأمر الذي سيتيح فرصة لاستعراض أنشطة المركز، ودوره، وأنشطته المقبلة والحالية، مع مراعاة التغييرات الهامة التي جرت في العلاقات الاقتصادية الدولية. وينبغي لهذا الاستعراض أن يستهدف تعزيز مسؤوليات المركز بوصفه وكالة الأمم المتحدة للتعاون التقني التي تُعنى بترويج التجارة وتنمية الصادرات.

٣٤٨ - وأشار ممثل سويسرا مع الارتياح إلى تعيين المدير التنفيذي للمركز، وقال إن وفده يتطلع إلى التعاون معه تعاونا طيبا. وهو واثق من أن المركز سيعود، بقيادة المدير التنفيذي، إلى "العمل الجاد كالمعتاد". وأشار إلى ضرورة عقد اجتماع للفريق الاستشاري المشترك لمناقشة برنامج عمل المركز في المستقبل، وتمكين المركز من تعديل أولوياته استجابة للاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية في أعقاب التوقيع على الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي.

٣٤٩- وأعرب المتحدث باسم مجموعة الـ٧٧ (شيلي) عن ارتياح مجموعته لتعيين المدير التنفيذي للمركز. وأثنى على الموظف المسؤول عن المركز لعمله خلال الفترة الصعبة التي كان فيها المركز بدون مدير تنفيذي. وبالرغم من انخفاض الموارد، فقد استطاع الموظف المسؤول كفالة استمرار المركز في الاستجابة لاحتياجات البلدان النامية من المساعدة التقنية. ولاحظ مع الارتياح أن المركز بدأ العمل في مجالات هامة جدا مثل العلامات الايكولوجية، وحث على ارتباط المركز بالأونكتاد في القيام بهذه الأنشطة. وأعرب عن الأمل في بذل جهود لتقوية الروابط بين الأونكتاد والمركز، واسترعى الانتباه في هذا الصدد إلى ندوة الأمم المتحدة الدولية بشأن الكفاءة في التجارة، التي ستعقد في أواخر السنة في

كولومبوس، بولاية أوهايو. وأكد أنه ينبغي للمركز، بالنظر إلى العمل الذي سبق أن قام به بشأن الكفاءة في التجارة، أن يقدم دعما خاصا للأونكتاد في التحضير لهذا الحدث.

٣٥٠- وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن الارتياح لتعيين المدير التنفيذي، ونقل تهاني وفده للسيد ج. بيليسلي لتعيينه، الذي سيقود المركز في فترة جديدة من الحيوية والدينامية. وأيد الاقتراح بأن يقوم الفريق الاستشاري المشترك باستعراض لأنشطة المركز بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لإنشائه، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

٣٥١ - وأعرب ممثل كندا عن ارتياح وفده لتعيين المدير التنفيذي. وأيد الاقتراح بإجراء استعراض لأنشطة المركز وحث على بدء مشاورات حول هذا الموضوع في أقرب وقت ممكن. وأعرب عن تقدير وفده للموظف المسؤول عن المركز لعمله في قيادة المركز خلال فترة كان فيها المركز في حالة غير منيعة.

٣٥٢- وأشار ممثل بيرو إلى الشواغل التي كانت تساور مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية بشأن تسوية الحالة المتعلقة بتعيين المدير التنفيذي للمركز على مستوى أمين عام مساعد. ولاحظ مع الارتياح أن الحالة تم تسويتها الآن، وأن ذلك دلالة على أهمية عمل المركز في ترويج التجارة وتنمية الصادرات. وأعرب عن تقدير وفده للعمل الذي قام به الموظف المسؤول عن المركز خلال العامين الماضيين، حين كان يمر المركز بفترة جد صعبة. وأشار إلى دورة الفريق الاستشاري المشترك في عام ١٩٩٤، فأعرب عن الأمل في أن يتم عقد هذا الاجتماع في أقرب وقت ممكن، عقب تولي المدير التنفيذي لمهامه، وأن يتم اغتنام هذه الفرصة لاستعراض برنامج عمل المركز ودوره في المستقبل. وأخيرا، أكد أهمية عمل المركز في مجال الكفاءة في التجارة.

٣٥٣- وأثنى ممثل الصين على الموظف المسؤول عن المركز لعمله خلال فترة جد صعبة. وأشار إلى تزايد حاجة البلدان النامية إلى المساعدة من المركز وأعرب عن الارتياح لتعيين المدير التنفيذي للمركز. وأعرب عن الأمل في أن يستطيع المركز، بقيادة المدير التنفيذي الجديد، مواصلة عمله على نحو طبيعي. وأعرب عن الأمل أيضا في أن يجتمع الفريق الاستشاري المشترك في أقرب وقت ممكن في عام ١٩٩٤.

٣٥٤- وأعرب ممثل الكاميرون عن الأمل في أن تعيين المدير التنفيذي للمركز سيمكّن المركز من إنعاش عمله الهام في ترويج التجارة وتنمية الصادرات. وأشار مع الموافقة إلى الاقتراح بإجراء استعراض لأنشطة المركز.

٣٥٥- وأعرب ممثل السويد، متحدثا باسم بلدان الشمال الأوروبي، عن ارتياحه لتعيين المدير التنفيذي الجديد للمركز. وأعرب عن تهانيه للسيد بيليسلي، وتعهد بدعم وفده له، وقال إنه يتطلع إلى التعاون معه في المستقبل.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٣٥٦- أحاط المجلس علما، في جلسته ٨٣٥، المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤، بتقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات عن دورته السادسة والعشرين (ITC/AG(XXVI)/139 وAdd.1، الذي تم توزيعه تحت الرمز TD/B/40(2)/8)، وبالتعليقات المبداة عليه.

الفصل الثامن

ترتيبات الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء الأونكتاد

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٥٧- يرد بيان بوقائع الجلسات والإجراء الذي اتخذه المجلس بشأن البند ١٠ من جدول الأعمال في الوثيقة TD/B/40(2)/24(Vol.I)، الفرع الأول - باء.

الفصل التاسع

مسائـل أخـرى
(البند ١٢ من جدول الأعمال)

اختصاصات الفريق العامل المخصص لتقصي قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال الى نزع السلاح

٣٥٨- في الجلسة ٨٣٩، المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، قدم رئيس مجلس التجارة والتنمية في دورته التاسعة والثلاثين، السيد غوندوز اكتان (تركيا) تقريرا عن المشاورات الأخرى التي أجراها حول هذا الموضوع في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وذكر مع الأسف أن المشاورات أخفقت مرة أخرى في التوصل الى توافق في الآراء بشأن اختصاصات الفريق العامل المخصص. وهناك رأي سائد يفيد بضيق الوقت قبل الأونكتاد التاسع، وأنه ليس من المجدي السير في السبيل الذي جرت العادة على اتخاذه، ألا وهو اقناع رئيس المجلس بمحاولة ايجاد مخرج من المأزق. وأعلن أن الورقة التي قدمها في ١٩ نيسان/أبريل سيُحتفظ بها حتى نهاية هذه العملية لأنها تمثل العمل الذي دارت حوله المشاورات منذ البداية.

٣٥٩- وأعرب رئيس مجلس التجارة والتنمية عن التقدير للسيد اكتان لتقريره وللجهود التي بذلها. فمهمته لم تكن سهلة. ذلك أن القضية معقدة جدا كما يتجلى في مختلف الشواغل التي أعربت عنها الوفود في المشاورات. ويجب على المجلس الآن البت في كيفية المضي في معالجة هذه المسألة.

٣٦٠- وأشار الى أن المجلس، في مقرره ٣٩٩ (د - ٣٩)، أنشأ الفريق العامل المخصص لتقصي قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال الى نزع السلاح. وإن كون المجلس لم يتفق بعد على اختصاصات الفريق لا يلغي قرار المجلس ذاك. وعليه، لا يزال من الممكن اعتبار الفريق العامل جزءا من الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد، ولو أنه ليس لديه اختصاصات ولم يجتمع بعد. ومن المقرر مناقشة مستقبل وهيكل الهيئات الفرعية للمجلس في اطار استعراض منتصف المدة في الدورة المستأنفة للمجلس في أيار/مايو ١٩٩٤. وهذا يعني أن مسألة الفريق العامل المخصص سيجري النظر فيها أيضا في تلك الدورة المستأنفة. ولذلك سيكون أمام استعراض منتصف المدة تقرير السيد اكتان، فضلا عن مشاريع الاختصاصات الأخيرة التي قدمها في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وسيكون باستطاعة المجلس الخلوص الى استنتاجات في ذلك الوقت. بيد أن عددا من الوفود اقترحت ادراج القضية كبند في جدول أعمال الدورة الخريفية للمجلس، كي يمكن اجراء مناقشة موضوعية في اطار المجلس ذاته. ويمكن تلبية هذا الاقتراح اذا شاء المجلس ذلك. ومن المقرر أيضا اعادة النظر في جدول أعمال الدورة الخريفية في الدورة المستأنفة للمجلس في أيار/مايو، وهذا يعني أنه يمكن أن يجري مزيد من المناقشة في ذلك الوقت حول الفريق العامل المخصص وحول ادراج بند في جدول أعمال الدورة الخريفية للمجلس. واذا ما قبل المجلس بهذا الاجراء، فسيطلب هو في هذه الاثناء الى السيد اكتان مواصلة جهوده في اجراء مشاوراته، وتمهيد السبيل لاتخاذ قرار مقبول حين يعقد المجلس دورته المستأنفة في الفترة من ٢٥ الى ٢٧ أيار/مايو.

٣٦١- وأعربت جميع الوفود التي شاركت في المناقشة التي تلت حول هذا البند عن بالغ تقديرها للسيد اكتان للجهود الجبارة التي بذلها للتوصل الى اتفاق على اختصاصات الفريق العامل المخصص، مع الثناء على مهاراته الدبلوماسية المحنكة واسلوبه الابتكاري في مواجهة مهمة صعبة جدا.

٣٦٢- ولاحظ المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي (اليونان) أن النص الأخير المقدم من السيد اكتان يسير، في معظم أجزائه، على نهج النص المقدم في ٣ أيار/مايو ١٩٩٣ وأن الاتحاد الأوروبي أعلن، في عدة مناسبات أثناء سلسلة المشاورات، أن باستطاعته العمل على أساس هذا النص. بيد أن التعديلات الملموسة المدخلة أثناء المشاورات التي أجرتها الدول الأعضاء في الأونكتاد أوضحت أنه لا يمكن التوصل الى توافق في الآراء. وفضلا عن ذلك، لا بد من مراعاة عامل الوقت. وبالاضافة الى الوقت، فقد استهلكت موارد كبيرة بالفعل من أجل المشاورات ذاتها، وكان من الممكن تكريسها للعمل الحقيقي بشأن الموضوع. ولذلك يرى الاتحاد الأوروبي أن الوقت قد حان تماما لهذه الهيئة العليا، أي مجلس التجارة والتنمية، للبت، وفقا للفقرة ٩٩ من التزام كرتاخينا، في اتخاذ سبيل مغاير للسبيل المتخذ في الدورة التاسعة والثلاثين الذي ثبت، للأسف، عدم جدواه. فالفقرة ٩٩ من التزام كرتاخينا تسند المناقشات حول الموضوع قيد البحث الى الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد. ويقترح الاتحاد الأوروبي تضمين جدول الأعمال المؤقت للجزء الأول من الدورة الحادية والأربعين للمجلس بندا يكون نصه كما يلي: "الخبرات الوطنية في التحول من الانتاج العسكري الى المدني". وخلال الفترة المخصصة لهذا البند، اذا ما ادرج في جدول الأعمال، سيتم دعوة فريق من الخبراء الى المساهمة في المناقشة جريا على الممارسة المتبعة في تناول بنود أخرى من جدول أعمال المجلس. وهو يأمل أن يحظى هذا الاقتراح بموافقة الوفود الأخرى. وهو اقتراح مقدم بروح ايجابية مع الاحترام الفائق للعمل الذي قام به السيد اكتان خلال العام الماضي. ومن الواضح أن الطريق المسدود الذي وصلت إليه فيما يظهر المفاوضات لا يمكن أن يستمر، وأنه ينبغي النظر الى هذا الاقتراح كخطوة في الاستجابة للاحتياجات والجهود الشاملة المتعلقة بترشيد عمل الأونكتاد.

٣٦٣- وأعرب ممثل شيلي عن الأسف لتسييس مناقشة هذا الموضوع من جانب بعض الوفود. فالولاية المسندة الى الفريق العامل في التزام كرتاخينا تتعلق باستخدام الموارد المفرج عنها من نزع السلاح من أجل المنفعة الانتاجية للبلدان النامية. فليس لهذه الولاية أي طابع سياسي. ولا يجوز بالتأكيد اقحام مسائل تعالجها الجمعية العامة أو لجنة نزع السلاح في أنشطة الأونكتاد. وفي ضوء المناقشات التي جرت، فهو يوافق على أنه ينبغي احالة هذا الموضوع الى المجلس في دورته المستأنفة في أيار/مايو بشأن استعراض منتصف المدة. وقد اتخذ المجلس، في دورته التاسعة والثلاثين، مقررا بانشاء الفريق العامل، وهو يرى أن الدورة المستأنفة للمجلس مؤهلة لاتخاذ اجراء نهائي بشأن المسألة. وعليه، ليس بوسع شيلي الموافقة على اقتراح الاتحاد الأوروبي بتأجيل هذا البند حتى الدورة الخريفية للمجلس.

٣٦٤- وذكر المتحدث باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (بيرو) أن مجموعته تفضل أن تتم معالجة هذه المسألة في الدورة المستأنفة للمجلس في أيار/مايو. وهو يوافق على الملخص المقدم من الرئيس، ويأمل بصدق في أن يستطيع المجلس اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة في دورته المستأنفة.

٣٦٥ - واشارت ممثلة مصر الى أن وفدها حث، في الدورة التنفيذية الخامسة للمجلس المعقودة في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، على معالجة هذا البند في الدورة المستأنفة للمجلس في سياق استعراض منتصف المدة للأفرقة العاملة وإنشاء افرقة عاملة جديدة. وقد رفض ممثل شيلي في ذلك الوقت تلك الفكرة، وأعرب عن رغبته في أن تتم معالجة المسألة في الدورة الحالية للمجلس. ووافق الوفد المصري على اتخاذ ذلك السبيل، ولكن نظرا للطريق المسدود الذي وصلت اليه المفاوضات الآن، فإن وفدها لا يود أن تتم مناقشة هذه المسألة في الدورة المستانفة المكرسة لاستعراض منتصف المدة، ويؤيد بالتالي الاقتراح المقدم من الاتحاد الأوروبي.

٣٦٦- وقال ممثل أوكرانيا إن وفده ليس على استعداد لمناقشة مقترحات محددة بشأن الجوهر في هذه المرحلة. بيد أنه يرى أن وضع أشكال وطرق لمعالجة هذا الموضوع ينبغي أن يتم في سياق استعراض منتصف المدة لأنشطة الأونكتاد وولايته. وتحويل الموارد العسكرية الى أغراض مدنية أمر يهم كثيرا من البلدان وينبغي بالتالي أن يشغل مكانا بارزا في أنشطة الأونكتاد.

٣٦٧- وأعرب ممثل السويد عن الأسف لاخفاق المشاورات. وهو يتفق مع الاتحاد الأوروبي على أن المفاوضات وصلت الآن الى طريق مسدود، كما يؤيد اقتراح الاتحاد الأوروبي بشأن هذه المسألة.

٣٦٨- وأعرب ممثل الجمهورية العربية السورية عن تأييد وفده للبيان الذي أدلت به ممثلة مصر، وعن موافقته على معالجة هذه المسألة في الدورة الخريفية للمجلس.

٣٦٩- وقال ممثل الاتحاد الروسي إن وفده على استعداد للتعاون في الجهود الرامية الى التوصل الى توافق في الآراء حول الوثيقتين المقدمتين الى المجلس حول هذا البند. فالورقة الأولى المقدمة من الأمانة هي وثيقة متوازنة ويمكن في رأيه أن توفر اساسا للاتفاق. كما أن النص المنقح المقدم من السيد اكتان نص مقبول ولكن تعذر مرة أخرى التوصل الى اتفاق. بيد أنه لا يشارك في الرأي المتشائم الذي أعربت عنه ممثلة مصر بأن المفاوضات وصلت الآن الى طريق مسدود. فهو على اقتناع بأن الغلبة ستكون ، في النهاية، للمنطق والتعاون.

٣٧٠- وأشار إلى الاقتراحين المقدمين حول هذا البند فقال إن الاقتراح الأول المقدم من الاتحاد الأوروبي، أي إرجاء البند إلى الدورة الخريفية للمجلس، سيؤدي إلى ضياع سنة بكاملها. كما سيخالف قرارا سابقا اتخذه المجلس ومن ثم سيشكل سابقة سيئة. وفيما يتعلق بالاقتراح الثاني المقدم من شيلي، أي تناول المسألة، في الدورة المستأنفة في أيار/مايو، فإن وفده يتحلى بالمرونة وسيتعاون لايجاد حل. وفي الوقت ذاته، يود اقتراح خيار ممكن ثالث هو عقد فريق من الخبراء الرفيعي المستوى لدراسة معايير هذه القضية بغية تيسير النظر فيها مستقبلاً في الأونكتاد. وسيطلب من هذا الفريق تقديم توصيات إلى المجلس في دورته الخريفية. وحث الوفود على إيلاء الاعتبار الواجب لهذه الخيارات الثلاثة. والاتحاد الروسي على استعداد للانضمام إلى توافق في الآراء حول أيّ منها. ويجب قبل كل شيء تنفيذ المقرر الذي اتخذه المجلس في دورته التاسعة والثلاثين.

٣٧١- وأشار ممثل شيلي إلى اقتراح الاتحاد الروسي الداعي إلى إنشاء فريق خبراء رفيعي المستوى، فأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي للمجلس أن يتخذ قرارا بشأن ذلك في دورته المستأنفة في أيار/مايو.

٣٨٢- وأشار ممثل اليابان إلى أن الوفود أكدت، في الدورة التنفيذية الخامسة للمجلس، أهمية معالجة هذا البند في سياق استعراض منتصف المدة، أي في إطار استعراض جميع أنشطة الأونكتاد. ولذلك فهو لا يستطيع أن يفهم لماذا ترى بعض الوفود أنه لا يمكن تناول المسألة في الدورة المستأنفة في أيار/مايو. وأضاف أن وفده يتفق مع الاتحاد الروسي على وجوب احترام المقررات السابقة التي اتخذها المجلس. وأخيرا، أعرب عن التأييد للمقترحات المقدمة من الرئيس.

٣٧٣- وحذّرت ممثلة الجزائر من تهويل هذه القضية. صحيح أن الموضوع جديد ومعقد، وربما كان هذا هو السبب في عدم توصل المشاورات إلى اتفاق. ومع ذلك، فالولاية الواردة في التزام كرتاخينا ما زالت سليمة، وإذا لم يكن من الممكن تحقيق توافق في الآراء في هذه المرحلة، فربما يمكن حقاً تحقيق ذلك في وقت لاحق. وفي هذا السياق، أشارت إلى أهمية الفقرة ٥١ من التزام كرتاخينا بشأن تعاقب العمل.

٣٧٤- وفيما يتصل بالمقترحات المقدمة، فهي تعتقد أن إجراء مزيد من المناقشة حول هذا البند في الدورة المستأنفة في أيار/مايو سابق لأوانه لأن من المستبعد أن يحدث تطور سريع في تفكير الناس بحلول ذلك الوقت. ولذلك فهي تؤيد الاقتراح التوفيقي المقدم من الاتحاد الأوروبي بتناول المسألة في الدورة الخريفية للمجلس. وهي توافق أيضا على أن الاقتراح المقدم من الاتحاد الروسي بإنشاء فريق رفيع المستوى يمكن أن ييسر التقدم. ويمكن تناول تكوين هذا الفريق في الدورة المستأنفة للمجلس في أيار/مايو.

٣٧٥- وأشار ممثل الصين إلى أن الصين سبق لها أن ذكرت أن الاخفاق حتى الآن في حل هذه القضيةيعود إلى أن الوفود تعطي تفسيرات شتى لأحكام التزام كرتاخينا وتختلف حول كيفية تنفيذها. وقد بُذلت جهود عظيمة للتوصل إلى اتفاق على هذه المهمة المعقدة. وهو يوافق عموما على التعليقات التي أبدتها ممثلة الجزائر، ووفده على استعداد للنظر في مقترحات ومبادرات جديدة من شأنها أن تؤدي إلى حل مرضٍ.

٣٧٦- وقال المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي (اليونان) إنه فيما يتعلق بفكرة التقيد بالولايات وعدم تشكيل سابقات سيئة، من المهم عدم استبعاد أي حل، والتحلي بالشجاعة عند الاقتضاء للإقرار بارتكاب خطأ في الدورة التاسعة والثلاثين للمجلس. أما الاتحاد الأوروبي فعلى استعداد لتصحيح هذا الخطأ.

٣٧٧- وقال ممثل شيلي إنه لا يستطيع أن يقبل ما ذهب إليه الاتحاد الأوروبي من أن المجلس ربما كان قد ارتكب خطأ في دورته التاسعة والثلاثين. وأشار إلى أنه لما كان المؤتمر هو الذي دعا إلى معالجة هذا الموضوع في الأونكتاد، فلا يمكن للمرء أن يصف الإجراء الذي اتخذه المجلس بالخطأ.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٣٧٨- قرر المجلس في دورته ٨٣٩، المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، مناقشة هذا البند في الجزء الثاني المستأنف من الدورة الأربعين للمجلس الذي يدور حول استعراض منتصف المدة، في أيار/مايو ١٩٩٤. وسيوضع الاقتراحان المقدمان من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي في الاعتبار في استعراض منتصف المدة. ولاحظ المجلس أن جدول الأعمال المؤقت للجزء الأول من الدورة الحادية والأربعين للمجلس ستجري مناقشته أيضا في الدورة المستأنفة في أيار/مايو، واتفق على أنه سيكون باستطاعته أن يقرر عندئذ ما إذا كان ينبغي أن يرجئ البند إلى الجزء الأول من دورته الحادية والأربعين.

- - - - -